

# مسائل الخلاف النحوي

يبين

## الكسائي والفراء

جمعاً وتوثيقاً ودراسة

تأليف

**الحسيني محمد الحسيني القهوجي**

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة

جامعة الأنزهر

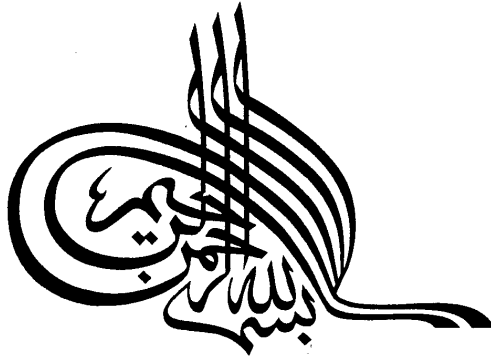
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

رقم الإيداع

٢٠٠٠/١٨٣٠٦







## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،  
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم بإحسان إلى يوم  
الدين ، وبعد .

فعلم النحو أهم علوم العربية ، وأرفعها شأنًا ، وأعلاها منزلة ،  
لأنه يعمل على تقويم الألسنة، وبه تصح الأساليب وتسلم التراكيب،  
فالحاجة إليه شديدة ، بيد أن خلافاً كبيراً وقع بين النحاة فى بعض  
مسائله وقضاياها .

وقد لفت انتباهى ما رأيته من مخالفات الفراء لشيخه الكسائى فى  
كثير من المسائل النحوية وهما زعيم المذهب الكوفى ،  
فاستخرت الله تعالى وعزمت على جمع مسائل الخلاف بينهما فى  
هذا البحث ، وسميته (مسائل الخلاف النحوى بين الكسائى والفراء  
جمعاً وتوثيقاً ودراسة) .

وليس غريباً أن يخالف الفراء شيخه الكسائى ، فقد خالف قبله  
سيبويه شيخه الخليل، كما خالف الأخفش شيخه سيبويه فى كثير  
من المسائل وثلاثتهم ينتمى لمذهب نحوى واحد .

ولما لم يصلنا من مؤلفات الكسائي ما نتعرف منه على آرائه اعتمدت في جمعي لآرائه وآراء الفراء على معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب ، وكتب النحو المعنية بالخلاف كالإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ، وكتب النحو التي عنيت بذكر آرائهما ، كالتسهيل وشرحه لابن مالك ، وشرح الكافية الشافية له ، وشرح الكافية للرضي ، والتذيل والتكميل لأبسي حيان ، وارتشاف الضرب له ، وجمع الهوامع للسيوطي ، وشرح الأشموني على الألفية ، وغير ذلك .

وقد تبين لي أن الخلاف بينهما بعضه وقع في مسائل نحوية أو صرفية وهذا ناقشته في هذا البحث ، وبعضه وقع في توجيه بعض الآيات القرآنية وإعرابها ، وهذا قسمان قسم الخلاف فيه مبني على خلاف في مسألة نحوية ، فهو داخل في موضوع البحث ، وقسم الخلاف فيه لا يمكن درجه في مسألة نحوية بعينها ، فهذا تركته آملاً أن أستطيع جمعه فيما بعد في بحث مستقل .

وقد قصرت البحث على المسائل التي كان الخلاف فيها واضحاً وصريحاً ، والتي نص فيها على مذهب كل منهما صراحة ، أما المسائل التي لم ينص فيها على مذهب كل منهما صراحة فلم أودعها هذا البحث ، وإن غلب على الظن أن بينهما خلافاً فيها ، كأن ينص في المسألة على مذهب الكوفيين ، ثم ينص على رأي مخالف لأحدهما ،

فهنا يحتمل أن غير المنصوص عليه منهما موافق للكوفيين، ويحتمل أنه ليس له رأى فى المسألة أصلاً، إذ كثير من هذه المسائل مسائل فرعية جزئية ليس بالضرورة أن يتكلم فيها كل نحوى ، فالخلاف فى مثل هذا ليس يقينياً ، ولذا استبعدته من البحث ، حتى لا أقيم خلافاً قد لا يكون له وجود ، من تلك المسائل :

- أن الكوفيين يرون أن (إياك) بتمامها الضمير، ويرى الفراء أن (إيا) حرف زيد دعامة، ولواحقها هى الضمائر (انظر : الإنصاف ٦٩٥/٢ وشرح المفصل ٩٨/٣ والجمع ٢٠٥/١) .
- أن (كان) لا تعمل فى اسمها عند الكوفيين ، ويرى الفراء أن اسمها مرفوع بها. (انظر: التصريح ١٨٤/١ وحاشية الصبان ٢٢٦/١) .
- أن خير (كان) منصوب عند الكوفيين على الحال ، وعند الفراء على التشبيه بالحال . (انظر : التصريح ١٨٤/١) .
- أن تقديم خبر (ما زال) عليها جائز عند الكوفيين ، ممتنع عند الفراء . (الإنصاف ١٥٥/١) .
- أن الفعل والفاعل اشتركا فى نصب المفعول عند الفراء ، والمنقول عن الكوفيين غير ذلك (الإنصاف ٧٨/١ وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٦/١ والجمع ٥/٢) .
- أن الفراء أوجب اقتران الفعل الماضى المثبت إذا وقع حالاً بـ(قد)، ولم يوجبه الكوفيون (شرح الرضى ٢١٣/١) .

- أجاز الكسائي تقديم التمييز على عامله المتصرف ، ومنعه الكوفيون (الإنصاف ٨٢٨/٢ وشرح التسهيل ٣٨٩/٢) .
- الاسم المرفوع بعد (مذ ومنذ) فاعل بفعل محذوف عند الكوفيين، وهو عند الفراء خبر لمبتدأ محذوف (الإنصاف ٣٨٢/١) .
- أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه ومنعه - الفراء (معاني الفراء ٨٢/٢ والإنصاف ٤٢٧/٢) .
- المنادى العلم المفرد معرب غير منون عند الكوفيين ، مبنى على الضم عند الفراء (الإنصاف ٣٢٣/١) .
- وقد جمعت مسائل الخلاف وعرضتها مرتبة ترتيب ابن مالك في الألفية ، مبرزاً الخلاف بينهما وأدلة كل منهما ، سالكاً مسلك الترجيح والتوجيه بعد المناقشة والموازنة وذكر المذاهب وأقوال العلماء في موضع الخلاف ، ومهدت لذلك بتعريف موجز بكل منهما ، ثم ذكرت مصادر البحث وفهرساً للمسائل المدروسة .
- والله أسأل أن يجنبني الذلل ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الحسيني محمد الحسيني القهوجي

غرة رمضان سنة ١٤٢١هـ

## التعريف بالإمامين

أولاً : الكسائي<sup>(١)</sup> .

هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز ،  
مولى بني أسد ، فارسي الأصل .

و(الكسائي) لقب شهر به ، وقد اختلف في سببه ، قيل : لأنه  
أحرم في كساء ، وقيل : لأنه كان يحضر مجلس معاذ الهراء وعليه  
كساء ورداء ، والناس عليهم الحلل ، وقيل غير ذلك .

وكانت ولادته ونشأته بالكوفة ، وحفظ القرآن وأخذه عن قراء  
الكوفة ، وأشهرهم حمزة بن حبيب الزيات ، ثم أخذ النحو عن معاذ  
الهراء ، ثم أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي ، ثم رحل إلى البصرة ، وأخذ  
عن الخليل وعيسى بن عمر وغيرهما .

وقد أعجب بعلم الخليل فقال له : من أين أخذت علمك هذا ،  
فقال له : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فاتجه إلى البادية يأخذ عن  
العرب ، ثم عاد إلى البصرة ، فوجد الخليل قد قضى نحبه وخلفه يونس

---

(١) راجع في ترجمته : طبقات النحويين واللغويين ١٢٧-١٣٠ ، وشذرات الذهب  
٣٢١/١ ، والمزهر للسيوطي ٤٠٧/٢ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٢١/١  
وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين مجلد ٨ ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٤ ، والمدارس النحوية  
١٧٢-١٩١ .

ابن حبيب فجلس في حلقة و جرت بينهما مسائل ومناظرات اعترف له يونس بها ، ثم عاد إلى الكوفة وذاع صيته وأخذ يعلم الناس النحو و يقرئهم القرآن حتى صار إمام الناس في القراءة ففى عصره وأحد القراء السبعة ، رأس مذهب الكوفة النحوى ، وتقوى المذهب الكوفى على يديه .

واتصل بالخلفاء العباسيين ، وصار مؤدباً لكثيرين منهم ، صار مؤدباً للرشيد ثم لولدية الأمين والمأمون .

وقد تلمذ له نفر غير قليل ، منهم الفراء (ت ٢٠٧هـ) وعلى بن مبارك الأحمر (ت ١٩٤هـ) وهشام بن معاوية (ت ٢٠٩هـ) وابن الأعرابى (ت ٢٣١هـ) وغيرهم .

شهد له معاصروه بالفضل ، قال عنه الفراء : " والله ما علمته إلا صدوقاً " ، وقال : " قال لى رجل : ما اختلافك إلى الكسائى وأنت مثله فى النحو ، فأعجبتنى نفسى فأتيته فناظرته ، فكأنى كنت طائراً يغرف بمنقاره من البحر " .

من مؤلفاته : معانى القرآن ، ما تلحن فيه العوام ، كتاب النوادر، مختصر فى النحو .

توفى الكسائى بالقرب من الرى سنة ١٨٩هـ على الأصح ، فى خلافة الرشيد ، وقيل سنة ١٩٣هـ .

## ثانياً: الفراء (١)

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، كان مولى لبنى أسد، من أصل فارسي، ولد بالكوفة ونشأ بها.

لقب بالفراء لطولِ بابه في الكلام ، وقيل : لأنه كان يفرى الكلام فرياً .

كان ورعاً متديناً، بارعاً في النحو ، عارفاً بأيام العرب وأخبارها، كما كان عارفاً بالطب والفلسفة والنجوم ، لكنه برز في النحو، قال عنه ثعلب : " لولا الفراء لما كانت اللغة ، لأنه حصنها وضبطها ، ولولا الفراء لسقطت العربية " وفي هذا ما فيه من المبالغة .

تلقى العلم على شيوخ كثيرين ، منهم أبو جعفر الرؤاسي ، والكسائي ، وأبو بكر بن عياش ، وسفيان بن عيينة، وتلمذ له كثيرون، منهم : سلمة بن عاصم ( ت ٢٧٠هـ ) وأبو عبد الله الطوال ( ت ٢٤٣هـ ) وأبو عبيد القاسم بن سلام ( ت ٢٢٤هـ ) وأبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت ( ت ٢٤٤هـ ) وغيرهم .

---

(١) راجع في ترجمته : نزهة الألباء لابن الأنباري ٨١ ، وشذرات الذهب ١٩/٢ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٩٩/٢ وتاريخ التراث العربي ٨م ج ١ ص ٢١٤-٢١٨ والمدارس النحوية ١٩٢-٢٢٣ .

وللفراء مؤلفات كثيرة، ذكر بعضهم له ثلاثة وثلاثين مؤلفاً<sup>(١)</sup>،  
منها : معانى القرآن ، والمقصود والممدود ، والمذكر والمؤنث ، وما  
تلحن فيه العامة ، والنوادر والحدود ، والمصادر فى القرآن .  
وتوفى الفراء وهو فى طريقه إلى مكة سنة ٢٠٧ هـ .

---

(١) انظر : مدرسة الكوفة النحوية د/ مختار الديرة ٧٩-١٠١ .



## (١) اتصال الضمير

متى أمكن اتصال الضمير لم يعدل به إلى الضمير المنفصل ؛ لأنه أنحصر ، والضمير وضع للاختصار ، لكنه يتعين انفصال الضمير فـى مواضع ، نص عليها النحاة ، نذكر منها ما وقع فيه خلاف بين الكسائي والفراء ، من هذه المواضع :

**الموضع الأول<sup>(١)</sup>** : أن ينصب الضمير عامل فى مضمرة قبله غير مرفوع وقد اتحد رتبة ، فإن كانا متكلم فيجب الانفصال ، نحو : منحتنى إياى ، ولا يجوز اتصال الضمير ، فلا تقول : منحتننى .

وإن كانا لمخاطب أو غائب فالبصريون والكسائي يرجحون انفصال الضمير ويجيزون اتصاله مرجوحاً ، فالأرجح أن تقول : أعطيتكما إياكما ، وزيد الدرهم أعطيته إياه ، ويجوز على ضعف أن تقول : أعطيتكما كما ، وزيد الدرهم أعطيتهوه ، واستدلوا على ذلك بما رواه الكسائي من قول العرب<sup>(٢)</sup> : ( هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرموها ) ، كما استدلوا عليه بقول الشاعر :

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١٥١/١ والتذييل والتكميل ( رسالة دكتوراه ) ٤٩١/١ وهمع الهوامع ٢١١/١ وشرح الأشموني ١٢١/١ .

(٢) انظره فى المراجع السابقة .

بوجهك فى الإحسان بسطً وبهجةً أنالهُمَا قَفُوْ أكرمِ والدِ<sup>(١)</sup>

وقول المغلس بن لقيط :

وقد جعلتُ نفسى تطيبُ لضَغْمَةٍ لَضَغْمُهُمَا يقرعُ العظمُ نابها<sup>(٢)</sup>

وخالف الفراء فمنع الاتصال وأوجب انفصال الضمير .

هذا ما ذكره أبو حيان ، وهو أن الخلاف واقع فى ضميرى المخاطب وضميرى الغائب ، ولم يخصه بضميرى الغائب ، قال : " إذا اتفقا رتبة فيما أن يكونا ضميرى متكلم أو ضميرى مخاطب أو ضميرى غائب ، فإن كانا ضميرى متكلم ، فالانفصال نحو : منحتنى إياى ، ويقبح أن تقول : منحتننى .

وإن كانا ضميرى مخاطب فلاختيار الانفصال ، ويجوز الاتصال على ضعف ، فتقول : أعطيتكما إياكما ، وأعطيتكن إياكن ، ويجوز الاتصال فتقول : أعطيتكماكما ، وأعطيتكنكن . هذا مذهب أصحابنا والكسائى ، ومنع الاتصال الفراء .

(١) البيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، والقفو : الاتباع ، انظره فى : أوضح المسالك ١٠٥/١ وشرح الأشمونى ١٢١/١ وجمع الهوامع ٢١٢/١ وشرح التصريح ١٠٩/١ والدرر ١٠٤/١ .

(٢) البيت من الطويل ، من قصيدة له فى رثاء أخيه أطيحا ، والضغمة : العضة ، والمراد : الشدة والمصيبة ، انظره فى : الكتاب ٣٦٥/٢ وشرح المفصل ١٠٥/٣ وشرح التسهيل ١٥١/١ والتذيل والتكميل ٤٩١/١ وشرح الأشمونى ١٢١/١ .

وإن كانا ضميرى غائب ؛ فإما أن يتحدا رتبة أو يختلفا ، إن اتحدا رتبة فكضميرى المخاطب ، فعلى مذهب أصحابنا والكسائي يختار الانفصال، فتقول: زيد الدرهم أعطيته إياه ، ويجوز ضعيفاً الاتصال ، فتقول : أعطيتهوه .

ومنع الفراء الاتصال وزعم أنه غير مسموع من كلام العرب<sup>(١)</sup>.

وقصر الزمخشري وابن يعيش وابن مالك والسيوطي الخلاف فى ضميرى الغائب ، قال ابن مالك: " فانفصال ثانى الحاضرين متعين أبداً؛ لأنه لا يكون إلا مثل الأول لفظاً ومتحداً به معنى ، فاستثقل اتصالهما ، ولأن اتصالهما يوهم التكرار ، وانفصال ثانى الغائبين متعين أيضاً ، إن كان هو الأول فى المعنى ، نحو : زيد علمته إياه ، أو شبيهها بما هو الأول فى المعنى ، نحو : مال زيد أعطيته إياه ، فإن غاير الأول لفظاً جاز اتصاله على ضعف ، فمن ذلك ما روى الكسائي ... " (٢) .

لكن الشواهد المستشهد بها كلها فى ضميرى الغائب ، مما قد يرجح حصر الخلاف فى ضميرى الغائب ، ولذلك فالراجح جواز اتصالهما فى ضميرى الغائب لصحة السماع ، وقصر الجواز عليه ، لعدم سماع الاتصال فى ضميرى المخاطب .

(١) التذييل والتكميل ٤٩١/١-٤٩٢ .

(٢) شرح التسهيل ١٥١/١ وانظر : شرح المفصل ١٠٥/٣ وجمع الهوامع ٢١٢/١ .

الموضع الثاني<sup>(١)</sup> : أن يجتمع ضميران فأكثر ويتأخر الأخص،  
 نحو: الدرهم أعطيته إياك ، فيجب الانفصال ولا يجوز الاتصال ، فلا  
 يصح أن تقول: أعطيتهموك، أما إذا قدمت الأخص فيجوز الاتصال ،  
 نحو: أعطيتكه، هذا مذهب سيويه ، قال : " فإن بدأ بالمخاطب قبل  
 نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد  
 أعطاهوني، فهو قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه " (٢).  
 وذهب الميرد وكثير من القدماء إلى جواز الاتصال والانفصال ،  
 لكن الانفصال أحسن ، واستدل لهم بقول عثمان رضى الله عنه  
 (أراهمنى الباطل شيطانا)<sup>(٣)</sup> .

وذهب الفراء إلى تعيين الانفصال إلا أن يكون ضمير مثنى أو  
 جماعة ذكور، فيجوز الاتصال والانفصال ، والانفصال أحسن ، نحو:  
 الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك، والزيدان ظننتهماكما،  
 والزيدون ظننتهموكم .

وذهب الكسائي إلى مثل ما ذهب إليه الفراء ، وزاد جواز  
 الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث ، نحو : الدراهم  
 أعطيتهنكن .

---

(١) انظر : الكتاب ٣٦٤/٢ وشرح التسهيل ١٥١/١ والتذيل والتكميل ٤٩٤/١  
 وجمع الهوامع ٢١٢/١ .  
 (٢) الكتاب ٣٦٤/٢ .  
 (٣) انظر : غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١٧٧-١٧٨ .

قال أبو حيان : " والذي ورد به السماع وتكلمت به العرب هو  
 ما ذهب إليه سيبويه " <sup>(١)</sup> ، ثم رد الاستدلال بقول عثمان بقوله :  
 " القياس المسموع : أراينهم " <sup>(٢)</sup> .

---

(١) التذييل والتكميل ٤٩٤/١ وانظر : شرح التسهيل ١٥١/١ .

(٢) التذييل والتكميل ٤٩٥/١ .

## (٢) ضمير الفصل أو العباد

الحديث عن ضمير الفصل - المسمى عند الكوفيين عماداً - يتناول جوانب كثيرة، منها ما شرطه النحاة فيما قبله ، وما شرطوه فيه ، وما شرطوه فيما بعده ، وبيان حقيقته ، ومحلّه ، والذي يعنينا هنا من هذه الجوانب ما وقع فيه خلاف بين الكسائي والفراء ، فقد خالف الفراء الكسائي في موضعين أجاز فيهما الكسائي أن يكون الضمير فصلاً ، ومنعه الفراء ، كما خالفه في محل الضمير .

**الموضع الأول :** مذهب جمهور النحويين أن ضمير الفصل لا يقع إلا بعد معرفة تكون مبتدأ أو منسوخاً ، كما لا يقع بعده إلا معرفة ، نحو: زيد هو القائم ، أو شبيه بالمعرفة في امتناع دخول (ال) عليه ، نحو قوله تعالى ﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾ <sup>(١)</sup> سواء أكان ظاهراً أم مضمراً أم مبهماً أم معرفاً بأل أم مضافاً ، جامداً كان أو مشتقاً .

ووافق الكسائي جمهور النحاة في ذلك ، فأجاز الفصل في : زيد هو القائم ، وزيد هو أخوك ، وأخوك هو زيد .

وخالف الفراء فذهب إلى أن ضمير الفصل لا يقع قبل معرفة بغير الألف واللام لفظاً أو نية، ولذلك منع النصب في نحو: كان زيد هو

(١) سورة المزمل من الآية (٢٠) .

أخوك ، وكان أخوك هو زيد ، وأوجب رفع (أخوك) و(زيد) ومنع الفصل هنا وأوجب ابتدائية الضمير ورفع ما بعده خيراً عنه<sup>(١)</sup> .

قال الفراء : " ولابد من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل ، فإذا قلت وجدت عبد الله هو خيراً منك وشرّاً منك أو أفضل منك ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع ، النصب على أن ينوى الألف واللام ، وإن لم يمكن إدخالهما ، والرفع على أن تجعل (هو) اسماً ، فتقول : ظننت أخاك هو أصغر منك ، وهو أصغر منك .

وإذا جئت إلى الأسماء الموضوعة مثل عمرو ومحمد ، أو المضافة مثل أبيك وأخيك رفعتها ، فقلت : أظن زيداً هو أخوك ، وأظن أخاك هو زيد ، فرفعت إذ لم تأت بعلامة المردود ، وأتيت بـ (هو) التي هي علامة الاسم ، وعلامة المردود أن يرجع كل فعل لم تكن فيه ألف ولام بالألف ولام ويرجع على الاسم ، فيكون (هو) عماداً للاسم ، والألف واللام عماد للفعل ، فلما لم يُقدر على الألف واللام ، ولم يصلح أن تنوياً في (زيد) لأنه فلان ، ولا في الأخ لأنه مضاف ، آثروا الرفع ، وصلح في (أفضل منك) لأنك تلقى (من) فتقول : رأيتك أنت الأفضل ، ولا يصلح ذلك في (زيد) ولا في (الأخ) أن تنوى فيهما ألفاً ولا ماً .

(١) انظر : معاني الفراء ٤٠٩/١ - ٤١٠ والتذييل والتكميل ٥٤٤/١ وممع الهوامع ٢٢٩/١ .

وكان الكسائي يميز ذلك ، فيقول : رأيت أخاك هو زيدا ،  
ورأيت زيدا هو أخاك " (١) .

وما ذهب إليه البصريون والكسائي هو الراجع ؛ إذ لا فرق فى ذلك بين معرفة وأخرى .

**الموضع الثانى :** إذا وقع بعد الضمير وصف مشتق فإن كان رافعا ضمير الأول جاز جعل الضمير فصلا ، نحو : كان زيد هو الكفيل بالجارية .

أما إذا كان رافعا السببى فإن كان الضمير مطابقا للاسم المتقدم ، نحو : ظننت زيدا هو القائم أبوه ، أو هو القائمة أمه ، أو هو القائم أمه ، فالبصريون يمنعون الفصل ويوجبون الرفع .  
وأجاز الكسائي النصب والفصل .

وفصل القراء بين أن يكون الوصف خلفا من موصوف فيجيز الفصل موافقا للكسائي ، وبين أن يكون الوصف غير خلف فيمنع الفصل مخالفا للكسائي وموافقا للبصريين .

أما إذا كان الضمير غير مطابق ، نحو : كان زيد هى القائمة جاريته ، فالبصريون والقراء يمنعون هذا التركيب أصلا ؛ لتقدم الضمير على الظاهر ، وأجازه الكسائي على الفصل وعلى النصب (٢) .

(١) معانى القرآن للقراء ٤٠٩/١-٤١٠ .

(٢) انظر : التذيل والتكميل ٥٤٦/١ والجمع ٢٣١/١ .



### محل ضمير الفصل :

ضمير الفصل عند كثير من النحاة حرف دخل لمعنى ، كالكاف  
فى اسم الإشارة ، ومن ثم لا محل له من الإعراب ، واختاره ابن  
عصفور<sup>(١)</sup> .

وذهب الخليل وسيبويه إلى أنه باق على اسميته ، لكنه لا محل له  
من الإعراب ، لأن الغرض من الإتيان به الإعلام بأن الخير خير لا صفة ،  
فأشبهه الحرف حيث جىء به لمعنى فى غيره ، فلم يحتج إلى موضع  
من الإعراب<sup>(٢)</sup> .

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم وله موضع من الإعراب ، لكنهم  
اختلفوا فى موضعه .

فذهب الكسائي إلى أن محله ما بعده ، لأنه مع ما بعده كالشئ  
الواحد ، فوجب أن يكون حكمه كحكمه .

وذهب الفراء إلى أن محله ما قبله ، لأنه توكيد لما قبله ، فوجب  
أن يكون تابعاً لما قبله فى إعرابه كالتوكيد .

(١) انظر : شرح الجمل ٦٥/٢ وجمع الموامع ٢٢٨/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣٨٩/٢-٣٩٠ وشرح الجمل ٦٥/٢ والتذييل والتكميل ٥٥٣/١

والمعنى ٤٩٧/٢ والجمع ٢٢٨/١ .

وعليه فمحله رفع عندهما فى نحو قولك : زيد هو العاقل ، أما فى نحو : كان زيد هو العاقل فمحله رفع عند الفراء نصب عند الكسائى ، وفى نحو : إن زيدا هو الفاضل محله رفع عند الكسائى نصب عند الفراء .

قال ابن هشام : " وقال الكوفيون له محل ، ثم قال الكسائى : محله بحسب ما بعده ، وقال الفراء بحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولى (ظن) نصب ، وبين معمولى (كان) رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى ، وبين معمولى (إن) بالعكس " (١) .

وكلا القولين - قول الكسائى وقول الفراء - مردود ، أما قول الكسائى فلأن الضمير ليس مع ما بعده كالشئ الواحد كما ذكر ، لأنه لا تعلق له بما بعده ، إذ هو كناية عما قبله .

وأما قول الفراء ، فلأن الضمير ليس تأكيداً لما قبله ، لأنه لم يعهد تأكيد الاسم الظاهر بالمضمير فى كلام العرب (٢) .

وقد رد أبو حيان مذهبيهما بقوله : " ورد مذهبهما بأنه لو كان موضعه كموضع الاسم ، كان كالنعت له أو كالبديل ، وهذا خطأ ، لأن اللام تدخل عليه فتحول بينه وبين الاسم ، وهذا لا يكون فى

(١) المغنى ٤٩٧/٢ وانظر المراجع السابقة .

(٢) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٧٠٧/٢ .

النعته ولا فى التوكيد ، ولو كان موضعه كموضع الخير وهى كالنعت  
أو التوكيد لم يجر ؛ لأن النعت أو التوكيد لا يتقدمان على من  
هما له " (١) .

والراجح مذهب البصريين ، وهو أنه اسم لا محل له من الإعراب؛  
لأنه إنما دخل لمعنى ، كما تدخل الكاف فى اسم الإشارة ولا  
حظ لها فى الإعراب ، وجعله ابن هشام نظير اسم الفعل وأل  
الموصولة (٢) .

ورجح ابن مالك بقوله : " ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغير ما قبله ،  
كقولك : زيد هو الفاضل ، وعلمت زيدا هو الفاضل ، فلو كان له  
موضع من الإعراب لقلت: علمت زيدا إياه الفاضل ، كما تقول: ما  
أكرمنى إلا أنت ، وما أكرمت إلا إياى " (٣) .

---

(١) التذييل والتكميل ٥٥٤/١ .

(٢) انظر : المغنى ٤٩٧/٢ .

(٣) شرح التسهيل ١٦٩/١ .

### (٣) الكاف في (أرأيتك)

كاف الخطاب تكون ضميراً في محل نصب أو جر كما في قوله تعالى ﴿ما ودعك ربك وما قلى﴾<sup>(١)</sup>.

وتكون حرف معنى معناه الخطاب ، تلحق أسماء الإشارة ، نحو :  
ذاك وذلك وتلك ، وتلحق الضمير المنفصل (إياك) وفروعه ، وتلحق  
بعض أسماء الأفعال نحو (رويدك) و(النجاءك) .

وتلحق الكاف (أرأيتك) فإن كانت (رأى) علمية والهمزة للاستفهام ، نحو: أرأيتك ذاهباً ، فالكاف ضمير منصوب مفعول أول ، ويجب أن تطابق التاء إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً ، ويكون الاسم الظاهر مفعولاً ثانياً ، ويكون الفعل المسند إلى الضمير المرفوع المتصل قد تعدى إلى ضميره المنصوب المتصل ، وذلك جائز في أفعال القلوب ، فتقول: أرأيتك ذاهباً، وأرأيتما كما ذاهبين، وأرأيتموكم ذاهبين...

وإن كانت (أرأيت) بمعنى (أخبرني) ، نحو قوله تعالى ﴿أرأيتك هذا الذي كرمت على﴾<sup>(٢)</sup> فلحاق علامات الفروع بالكاف يغنى عن لحاقها بالتاء ، فتقول: أرأيتك زيداً ما فعل ، وأرأيتك زيداً ما فعل، وأرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكن .

(١) سورة الضحى (٣) .

(٢) سورة الإسراء من الآية (٦٢) .

وقد اختلف في هذه الكاف حينئذ<sup>(١)</sup> ، فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها حرف خطاب كاللاحقة لأسماء الإشارة وبعض الضمائر ، لا موضع لها من الإعراب ، والتاء هي الفاعل .

وذهب الفراء إلى أن هذه الكاف ضمير في محل رفع ، وهي الفاعل ، والتاء حرف خطاب وليست باسم ؛ لتجردها من المطابقة ، فلو كانت اسماً لطابقت ما كانت ضميراً له ، ولظهور المطابقة في الكاف حكم باسميتها .

وذهب الكسائي إلى أن الكاف ضمير مبني في محل نصب ، والتاء فاعل .

ورد مذهب الفراء بأن الكاف يجوز الاستغناء عنها بخلاف التاء ، فكانت التاء بالفاعلية أولى ، كما رد بأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع ، ولم يعهد ذلك في الكاف ، فهي ليست من ضمائر الرفع<sup>(٢)</sup> .

ورد مذهب الكسائي بأنه يلزم عليه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو : رأيته زيدا ما صنع ، لأنه المفعول الثاني ، لكن

(١) انظر في هذا الخلاف : مجالس ثعلب ٢٦٠/١ وشرح التسهيل ٢٤٧/١ والتذييل

والتكميل ٧٤٦/١ والمغني ١٨١/١ والمجم ٢٥١/١ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٧٤٦/١ والمجم ٢٥١/١ .

الفائدة لم تتم عنده ، أو يكون المفعول الأول - وهو الكاف - هو المفعول الثانى فى المعنى ، وأنت إذا قلت : رأيتك زيدا ما فعل استحال أن يكون المخاطب غائباً<sup>(١)</sup> .

ولا يصح أن يكون الفعل هنا متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل ، لأنه لو كان كذلك لتعدى للثلاثة فى غير هذا الموضع ، وامتناعه من هذا فى غير هذا الموضع يفسد هذا الاعتراض<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : التذييل والتكميل ٧٤٧/١ والمعنى ١٨١/١ والجمع ٢٥٢/١ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٧٤٧/١ .

## (٤) استعمالات (مَنْ)

(مَنْ) لها استعمالات عديدة ، فتأتى اسماً موصولاً ، نحو قوله تعالى ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾<sup>(١)</sup> ، وتأتى شرطية ، نحو قوله تعالى ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾<sup>(٢)</sup> وتأتى استفهامية ، نحو قوله تعالى ﴿فَمَنْ رِبْكَمَا يَا مُوسَى﴾<sup>(٣)</sup> ، وتأتى نكرة موصوفة ، نحو قولك : مررت بمن معجب لك .

وأجاز الفارسي مجيئها نكرة تامة ، وجعل منه قوله :  
ونعم مَزْكاً مَنْ ضاقت مذاهبه      ونعم مَنْ هو فى سرّ وإعلان<sup>(٤)</sup> .  
إذ زعم أن فاعل (نعم) الثانية مستتر و(من) تمييز<sup>(٥)</sup> .  
وذهب الكسائي إلى أن (مَنْ) تأتى زائدة للتأكيد — (ما) ،  
وجعل منه قوله :

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا      حب النبى محمد إيانا<sup>(٦)</sup>

(١) سورة الرعد من الآية (٤٣) .

(٢) سورة الزلزلة الآية (٧) .

(٣) سورة طه من الآية (٤٩) .

(٤) من البسيط ، لم أقف على قائله ، انظره فى: معنى اللبيب ٣٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ،

وهمع الهوامع ٣٠٠/١ ، ٢٥/٣ وخزانة الأدب ٤١٠/٩ والدرر اللوامع ١٧٨/١ .

(٥) انظر : المغنى ٣٢٩/١ وهمع الهوامع ٣٠٠/١ .

(٦) من الكامل ، لحسان بن ثابت أو كعب بن مالك أو غيرهما ، انظره فى : مجالس

ثعلب ٣٣٠/١ وشرح المفصل ١٢/٤ والتذييل والتكميل ٦٧٤/١ والمغنى ١٠٩/١ ،

٣٢٨ ، ٣٢٩ والدرر ١٧٧/١ .

فى رواية من خفض (غيرنا) ، وقوله :

يا شاة مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمْتُ عَلَى وَلِيَّتِهَا لَمْ تَحْرُمِ<sup>(١)</sup>

فيمى رواه (من قنص) دون (ما) ، وقوله :

آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون مَنْ عَدَدَا<sup>(٢)</sup>

وذهب البصريون والفراء إلى أنها لا تتراد<sup>(٣)</sup> .

ولا تثبت زيادتها بما استدلل به الكسائى ، قال ابن هشام : " ولنا أنها فى الأولين نكرة موصوفة ، أى : على قوم غيرنا ، ويا شاة إنسان قَنَصٌ ، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة ، و(عددا) إما صفة لـ (من) على أنه اسم وضع موضع المصدر ، وهو العد ، أى : والأثرون قوماً ذوى عد ، أى : قوماً معدودين ، وإما معمولاً لـ (يعد) محذوفاً صلة أو صفة لـ (من) ، و(من) بدل من (الأثرون) " <sup>(٤)</sup> .

(١) من الكامل ، لعنترة العبسى ، ويروى (ما قنص) انظره فى : شرح المفصل ١٢/٤

وشرح التسهيل ٢١٦/١ والمغنى ٣٢٩ والارتشاف ١٤٦/١ .

(٢) من البسيط ، لم أقف على نسبته ، انظره فى : الارتشاف ١٤٦/١ والمغنى ٣٢٩/١

والهمع ٣٠١/١ والخزانة ١٢٨/٦ والدرر ١٧٩/١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ١٢/٤ وشرح التسهيل ٢١٦/١ والتذيل والتكميل ٦٧٤/١

والارتشاف ٥٤٥-٥٤٦ والمغنى ٣٢٩/١ والهمع ٣٠١/١ .

(٤) مغنى اللبيب ٣٣٠/١ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢١٦/١ .



## (٥) توكيد عائد الصلة المنصوب المحذوف

### والعطف عليه .

لكل موصول صلة ، وإذا كانت هذه الصلة جملة فالواجب اشتغالها على ضمير يعود على الموصول ، ويجوز حذف هذا العائد بشروط ذكرها النحاة ، لا أطيل بذكرها ، لكنهم اختلفوا في حكم اتباع هذا الضمير بتوكيد أو عطف نسق ، نحو : جاءني الذي أكرمت نفسه ، وجاءني الذي أكرمت وعمراً .

فذهب الكسائي والأخفش إلى جواز تأكيده والعطف عليه .

ومنع ذلك ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جنس وأكثر البصريين .

أما الفراء فقد اختلف النقل عنه في ذلك ، فإن صح أنه يقول بالمنع فهو مخالف للكسائي، وتكون المسألة مما نحن بصدده، وإن صح أنه يقول بالجواز فهو موافق للكسائي ومن ثم تخرج المسألة مما نحن فيه<sup>(١)</sup>.

قال أبو حيان: " وإذا حذف هذا الضمير المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف ، مثاله : جاءني الذي ضربت نفسه ، أي: ضربته نفسه ، وجاءني الذي ضربت وعمراً ، أي: ضربته وعمراً،

(١) انظر: التذييل والتكميل ٦٣٩/١ والارتشاف ٥٣٥/١ والمغني ٦٠٨/٢ والجمع ٢٩٦/١.

فأجاز ذلك الأخفش والكسائي ، ومنعه ابن السراج وأكثر أصحابه ،  
واختلف عن الفراء في ذلك " (١) .

هذا ما ذكره أبو حيان ، وكذا السيوطي (٢) ، وذكر ابن هشام  
أن الأخفش يمنع ذلك ، فقال في شروط المحذوف : " الثالث : ألا  
يكون مؤكداً ، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش ، منع في نحو :  
الذي رأيت زيد أن يكون العائد المحذوف بقولك (نفسه) ؛ لأن المؤكد  
مريد للطول ، والمحاذف مريد للاختصار ، وتبعه الفارسي " (٣) .

ونقل الأشموني المنع عن ابن السراج وأكثر المغاربة (٤) ، والذي  
أراه أن هذا خطأ منه فلعله توهم أن أبا حيان قال : وأكثر أصحابنا ،  
لكن الذي قاله أبو حيان هو نسبة المنع لابن السراج وأكثر أصحابه ،  
أى : أكثر البصريين .

وما ذهب إليه الكسائي والأخفش - إن صحت النسبة للأخير -  
ليس بقوى ، لأن التوكيد ينافي الحذف ، كما أن العطف على الضمير  
المنصوب المحذوف غير جائز (٥) .

(١) الارتشاف ٥٣٥/١ وانظر : التذيل والتكميل ٦٣٩/١ .

(٢) انظر : الجمع ٢٩٦/١ .

(٣) المغنى ٦٠٨/١ .

(٤) شرح الأشموني ١٧٢/١ .

(٥) انظر : حاشية يس على التصريح ١٤٤/١ .

## (٦) حذف الرابط من جملة الخبر

تقع الجملة خبراً عن المبتدأ ، فإما أن تكون نفس المبتدأ فى المعنى نحو : نطقى الله حسبى ، فلا تحتاج إلى رابط وإما ألا تكون نفس المبتدأ فى المعنى نحو ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾ <sup>(١)</sup> فتحتاج إلى رابط ، وهذا الرابط الأصل فيه الضمير ، وقد تنوب عنه أشياء ، وقد يحذف ، وفى حذفه خلاف كبير ومذاهب كثيرة <sup>(٢)</sup> :

فالجمهور يرون أنه لا يجوز حذفه سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً ، أما إذا كان مجروراً فإن كان مجروراً بحرف ولا يودى حذفه إلى تهئية عامل آخر جاز حذفه ، نحو : السمن منوان بدرهم ، وإلا فلا ، نحو : الرغيف أكلت ، فلا يجوز .

وخالف ابن العليج فأجاز فى المرفوع المبتدأ به الحذف ، نحو قوله :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عار عليك ورب قتل عار <sup>(٣)</sup> .

أى : هو عار .

(١) سورة الأعراف من الآية (٢٦) .

(٢) انظرها فى : شرح الجمل ٣٥٠/١ وشرح التسهيل ٣١٣/١ والارتشاف ٥٢/٢ والمجمع ٣١٦/١ .

(٣) من الكامل ، لثابت قطنة ، انظره فى : المغنى ٢٧/١ وتخليص الشواهد ص ١٦٠ ، وجمع الهوامع ٣١٦/١ والخزانة ٧٩/٩ والدرر ١٨٦/١ .

وذهب ابن أبي الربيع إلى جواز حذفه بقلة إن كان منصوباً بفعل تام متصرف ، وجعل منه قوله تعالى ﴿ وكل وعد الله الحسنى ﴾ (١) في قراءة ابن عامر برفع (كل) (٢) .

وذهب الفراء إلى جواز حذف المنصوب بفعل تام متصرف إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو (كلا) أو (كلتا) أو (كُلّا) ، نحو قوله تعالى ﴿ وكل وعد الله الحسنى ﴾ وقوله :  
قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع (٣) .  
وقوله :

كلاهما أجيد مستريضا (٤) .

وقولك : أيهم ضربت ؟ .

(١) الحديد من الآية (١٠) .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢١٩/٨ والإتحاف ٤٠٩ .

(٣) من الرجز لأبي النجم، انظره في: معاني الفراء ١٤٠/١ والخصائص ٦١/٢ والمغنى ص ٢٠١ ، ٤٩٨ والمجمع ٣١٧/١ والخزانة ٣٥٩/١ ، ٢٠/٣ ، ٢٧٢/٦ والدرر ١٨٧/١ .

(٤) من الرجز لحميد الأرقط أو الأغلب العجلي ، وقبله :

أرجزاً تريد أم قريضا أم هكذا بينهما تعريضا .

انظره في : معاني الفراء ١٤٠/١ ومجالس ثعلب ٧٢/١ واللسان (روض) و(قرض) والمجمع ٣١٧/١ والدرر ١٨٨/١ .

قال السيوطى : " ووجهه قياس الاستفهام على الموصول بجماع  
عدم تقدم المعمول ، وكون (كل) و(كلا) فى معنى (ما) ، فنحو : كل  
الرجال أو كلا الرجلين ضربت فى معنى : ما من الرجال أو ما من  
الرجلين إلا من ضربت ، و(ما) لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ  
الحذف كعائده " (١) .

ونسب إلى الفراء القول بجواز حذف العائد المذكور مع كل اسم  
له الصدارة ، نحو (كم) و(أى) ومع كل اسم لا يتعرف نحو (من)  
و(ما) ، قال السيوطى : " ووجهه بأنه إذا لزم الصدر كثر فيه الرفع ،  
وقل كونه مفعولاً به ، فأجرى على الأكثر من أحواله ، بخلاف ما  
يتقدم ويتأخر " (٢) .

كما نسب إليه القول بجواز حذف العائد المذكور فى (كل) وما  
أشبهها فى إفادة العموم ، نحو : رجل يدعو إلى خير أجيب ، وأمر بخير  
أطيع (٣) .

(١) همع الهوامع ٣١٧/١ وانظر : معانى الفراء ١٣٩/١-١٤٠ .

(٢) همع الهوامع ٣١٧/١ .

(٣) همع الهوامع ٣١٧/١ ، وزعم ابن مالك الإجماع على هذا ، قال فى التسهيل :  
" ويجوز حذفه بإجماع إن كان مفعولاً والمبتدأ كل أو شبهه فى العموم والافتقار " .  
شرح التسهيل ٣١٠/١ .

وذهب الكسائي إلى جواز حذف العائد المنصوب بفعل جامد ،  
 كالتعجب ، نحو : أبوك ما أحسن ، أى : ما أحسنه ، ولم يجز الفراء  
 ذلك ، فقد اشترط تصرف الفعل كما سبق<sup>(١)</sup> .

وذكر أبو حيان أن مذهب الكسائي هذا أحد قولى الفراء<sup>(٢)</sup> .  
 والمختار من هذا كله جواز حذف العائد بشرطين : أن يوجد  
 دليل على المحذوف ، وألا يؤدي إلى رجحان عمل آخر ، بأن يؤدي  
 إلى تهئية العامل للعمل وقطعه عنه ، كما فى نحو : الرغبة أكلت  
 منه ، فإن حذف العائد يؤدي إلى تسليط (أكلت) على (الرغبة) ، فلا  
 يصح الحذف<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : الارتشاف ٥٢/٢ والممع ٣١٨/١ .

(٢) انظر : الارتشاف ٥٢/٢ .

(٣) انظر : همع الموامع ٣١٨/١ .

## (٧) وقوع الحال موقع الخبر

من مواضع الاستغناء عن الخبر أن يكون المبتدأ مصدراً عاماً  
في مفسر صاحب حال بعده لا تصلح أن تكون خيراً عنه ، نحو:  
ضربى زيداً قائماً .

وقد وقع خلاف كبير بين النحاة ومنهم الكسائي والفراء في هذه  
الحال وفي كثير من أحكامها ، سأكتفى بعرض ما وقع فيه خلاف بين  
الكسائي والفراء ، وإليك التفصيل :

**الأول :** ذهب بعض النحويين إلى أن (ضربى) فاعل لفعل محذوف  
والتقدير : وقع ضربى زيداً قائماً ، أو ثبت ضربى زيداً قائماً ، ورده  
أبو حيان بدخول النواسخ عليه .

وذهب الجمهور إلى أن (ضربى) مصدر أضيف إلى فاعله ، وأنه  
مرفوع على الابتداء ، لكنهم اختلفوا في الخبر ، فذهب بعضهم إلى أنه  
لا يحتاج إلى خبر ، وأن الفاعل أغنى عن الخبر ، لأن المصدر وقع موقع  
الفعل (أضرب) أو (ضربت) كما في نحو : أقائم الزيدان .

وذهب الجمهور إلى أن الخبر محذوف ثم اختلفوا في تقديره ،  
فقدره الكوفيون (ثابت) أو (موجود) بعد (قائماً) .

وقدره البصريون قبل (قائماً) وقال الأخفش : التقدير : ضربى زيداً ضربه قائماً ، وقال جمهور البصريين : ضربى زيداً إذ كان قائماً أو إذا كان قائماً<sup>(١)</sup> .

وذهب الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان إلى أن الحال نفسها هى الخير ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك :

فذهب الكسائي وهشام إلى أن الحال إذا وقعت خيراً عن المصدر ففيها ضميران مرفوعان ، أحدهما راجع إلى صاحب الحال والآخر راجع إلى المصدر ؛ لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها ، والخير لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ<sup>(٢)</sup> .

وذهب الفراء إلى أنه لا ضمير فى الحال من المصدر ، لجريانها على صاحبها فى الأفراد والتثنية والجمع ، وخلت من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط ، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر ، نحو : ضربى زيداً إن قام<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن كيسان : إنما أغنت الحال عن الخير لشبهها بالظرف ، فكأنه قيل : ضربى زيداً فى حال قيامه<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : شرح المفصل ٩٦-٩٧ والارتشاف ٣٣/٢ والمجم ٣٣٩/١ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣٣/٢ ومجم الهوامع ٣٣٩/١ .

(٣) انظر : الارتشاف ٣٤/٢ والمجم ٣٤٠/١ .

(٤) انظر : المجم ٣٤٠/١ .



والصحيح من كل ذلك هو مذهب الجمهور ، وهو أن الخبر محذوف والحال سدت مسده ، أما ما ذهب إليه الكسائي فمردود بأن العامل الواحد لا يعمل رفعاً في ظاهرين ، فكذا لا يعمل رفعاً في ضميرين ، وبأن الحال لو ثنى نحو : ضربى أخويك قائمين لم يمكن أن يكون فيه ضميران ، لأنه لو كان لكان أحدهما مثنى من حيث أنه يعود على صاحب الحال والآخر مفرداً لعوده على المبتدأ المفرد<sup>(١)</sup> .

وأما قول الفراء فمردود بأن الشرط بمفرده لا يصلح للخيرية ؛ لأنه لا يفيد ، لكنه مع جوابه يصلح للإخبار به ، والجواب فى قولك : ضربى زيداً إن قام محذوف ، والضمير محذوف معه<sup>(٢)</sup> .

الثانى : اختلف النحاة فى مجيء هذه الحال فعلاً ، فذهب سيبويه والفراء إلى المنع ، وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى الجواز<sup>(٣)</sup> .

ونسب أبو حيان القولين للكسائي والفراء ، قال : " وعن الكسائي والفراء قولان : الجواز والمنع "<sup>(٤)</sup> ، ولم أر من وافقه على هذا النقل .

(١) انظر : معجم الموامع ٣٤٠/١ .

(٢) انظر : السابق الصفحة ذاتها .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٨٥/١ والمجمع ٣٤٢/١ .

(٤) الارششاف ٣٥/٢-٣٦ .

وذكر الأشموني أن الخلاف في الفعل المضارع ، ونسب الجواز  
لسيبويه ، قال : " وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلاً مضارعاً ،  
وأجازه سيبويه " (١) .

وذكر السيبوطي مذهباً ثالثاً ، وهو المنع في المضارع المرفوع دون  
غيره ، ونسبه للفراء ، قال : " والثالث المنع في المضارع المرفوع ؛ لأن  
النصب الذي في لفظ المفرد عوض من التصريح بالشرط ، والمضارع  
المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط ، وعزى للفراء " (٢) .

والراجح ما ذهب إليه الكسائي ومن معه ، وهو الجواز ، لورود  
السماع به ، وهو اختيار ابن مالك (٣) ، ومن الوارد منه قوله :  
وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ      يُعْطَى الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ (٤)  
وقوله :

عهدي بها في الحى قد سُرِبلت      بيضاء مثل المهرية الضامر (٥) .

(١) شرح الأشموني ٢٢٠/١ .

(٢) الهمع ٢٤٢/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٨٥/١ .

(٤) من الرجز، لرؤية ، انظره في : الكتاب ٣١٩/١ وشرح التسهيل ٢٨٥/١ وتخليص  
الشواهد ٢١٢ وشرح الأشموني ٢٢٠/١ والهمع ٣٤٢/١ والدرر ١٩٦/١ .

(٥) من السريع ، للأعشى ، يروي (هيفاء) مكان (بيضاء) ، انظره في : الإنصاف  
٧٧٨/٢ وشرح المفصل ١٠١/٥ والهمع ٣٤٢/١ والدرر ١٩٧/١ .

فقد جاءت الحال فى الشاهد الأول فعلاً مضارعاً مرفوعاً ، وفى الثانى فعلاً ماضياً .

قال ابن مالك : " ومنع الفراء وقوع الحال المذكورة فعلاً ، فراراً من كثرة مخالفة الأصل ، وذلك أن الحال إذا سدت مسد الخير فهو على خلاف الأصل ، فلا ينبغى أن يحكم بجوازه ، فإنه مخالفة بعد مخالفة ، وهذا الذى اعتبره قد دلت العرب على أنه غير معتبر بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة ، فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلاً ، لجاز وقوعها قياساً على وقوع الجملة الاسمية ، ومع ذلك فقد سمع من العرب وقوع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة ... " (١) .

الثالث : اختلفوا فى حكم مجيء هذه الحال جملة اسمية ، فمنعه سيبويه سواء أكانت مقترنة بالواو أم مجردة عنها (٢) .

وأجاز الكسائى وقوع الحال جملة اسمية مطلقاً ، سواء أكانت بالواو أم مجردة عنها واختاره ابن مالك (٣) .

وفصل الفراء ، فقال : إن كانت مقترنة بالواو جاز وإلا فلا ، اقتصاراً على المسموع (٤) ، إذ المسموع منه بالواو ، ومنه قوله صلى

(١) شرح التسهيل ٢٨٥/١ .

(٢) انظر : الهمع ٣٤٣/١ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٨٥/١ والارتشاف ٣٦/٢ والهمع ٣٤٣/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٨٥/١ والارتشاف ٣٦/٢ والهمع ٣٤٣/١ .

الله عليه وسلم (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)<sup>(١)</sup> وقول  
الشاعر :

خيرُ اقترابي من المولى حليف رضاء  
وشرُّ بعدى عنه وهو غضبان<sup>(٢)</sup>

قال ابن مالك مرجحاً مذهب الكسائي : " والمشهور من قول  
النحويين غير الكسائي أن الحال التي تسد مسد الخير إذا كانت جملة  
اسمية لا تستغنى عن الواو ، والذي حملهم على ذلك أن الاستعمال  
لم يرد بخلافه ، فأفتوا بالتزامه ، ولم ير الكسائي ذلك ملتزماً بعد سدها  
مسد الخير ، كما لم يكن ملتزماً قبله ، ويقول أقول ، وقد كان  
مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا أولى ، لأنه موضع اختصار ، لكن  
الواقع بخلاف ذلك ، وباب القياس مفتوح " <sup>(٣)</sup> .

الرابع : اختلفوا في حكم تقديم هذه الحال على المصدر ، فأجاز  
البصريون تقديمها سواء أكان المصدر متعدياً أم لازماً ، نحو : قائماً  
ضربى زيداً ، ومسرعاً قيامك .

وذهب الفراء إلى منع تقديم الحال مطلقاً ، سواء أكان المصدر  
متعدياً أم لازماً ، وسواء أكانت من مضمير أم من مظهر .

(١) الحديث في صحيح مسلم كتاب الصلاة ٢٠١/١ ، وانظر: المعجم المفهرس لألفاظ  
الحديث ٣٦٠/٥ .

(٢) من البسيط ، لم أقف له على نسبه ، انظره في : الهمع ٣٤٣/١ وشرح الأشموني  
٢١٩/١ والدرر ١٩٧/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٨٥-٢٨٦ .

وذهب الكسائي وهشام إلى جواز تقديم الحال إن كان المصدر لازماً ، وكانت الحال من مضمّر ، نحو : مسرعاً قيامك ، ومنعاً تقديمها إن كانت الحال من مظهر ، نحو مسرعاً قيام زيد<sup>(١)</sup> .

الخامس : أجاز البصريون والكسائي أن يتقدم معمول هذه الحال عليها ويتوسط بينها وبين المصدر ، نحو : ضربى زيداً فرساً راكباً ، وذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله .  
ومنعه القراء ، لأن (راكباً) لم يُردّ إلى الاستقبال فلا يقدم معموله عليه<sup>(٢)</sup> .

السادس : يجوز عند البصريين والكسائي أن تكنى عن هذا المصدر قبل ذكر الحال ، نحو : ضربى زيداً هو قائماً ، ويكون (هو) مبتدأ ، و(قائماً) حال سدت مسد خبره .  
ومنع ذلك القراء<sup>(٣)</sup> .

السابع : أجاز الكسائي وهشام: عبد الله وعهدى بزيد قديمين ، وعبد الله والعهد بزيد قديمين ، وإن عبد الله والعهد بزيد قديمين ، وعبد الله وإن العهد بزيد قديمين ، على تقدير : العهد لعبد الله وزيد قديمين ، فقدم (عبد الله) ورفع ما بعده وثنى (قديمين) لأنه لعبد الله وزيد .  
ومنع ذلك القراء<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : الارتشاف ٣٦/٢ والمجمع ٣٤٢/١ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣٦/٢ والمجمع ٣٤٣/١ .

(٣) انظر : الارتشاف ٣٦/٢ والمجمع ٣٤٤/١ .

(٤) انظر : الارتشاف ٣٧/٢ والمجمع ٣٤٤/١ .

## (٨) إغناء الوصف المجرور عن الخبر

أجاز الكسائي وهشام أن يغنى الوصف المجرور عن خبر المبتدأ، كما أغنت الحال عنه في نحو: ضربى زيداً قائماً، فأجازا: كل رجل قائم، بجر (قائم) على أنه خبر وموضعه رفع، وجعل منه قوله تعالى ﴿وكل أمر مستقر﴾<sup>(١)</sup> بجر (مستقر) في قراءة أبي جعفر وزيد بن علي<sup>(٢)</sup>. ومنع ذلك الفراء<sup>(٣)</sup>، وهو الصحيح، وفي توجيه الآية أربعة أقوال، ذكرها السمين الحلبي، قال: "وقرأ أبو جعفر وزيد بن علي بكسر القاف وجر الراء، وفيها أوجه: أحدها: أن يكون صفة لـ (أمر) ويرتفع (كل) بالعطف على (الساعة) فيكون فاعلاً. الثاني: أن يكون (مستقر) خبراً لـ (كل أمر) وهو مرفوع لكنه خفض على الجوار. الثالث: أن خبر المبتدأ قوله (حكمة بالغة) وتكون جملة (ولقد جاءهم من الأنبياء ما فيه مزدجر) جملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر. الرابع: أن الخبر مقدر قدره أبو البقاء بـ (معمول به) أو (آتى)، وقدره غيره (بالغوه)"<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة القمر الآية (٣).

(٢) انظر: الدر المصون ٢٢١/٦ والإتحاف ٤٠٤.

(٣) انظر: الارتشاف ٢٩/٢ والمجمع ٣٢٥/١.

(٤) الدر المصون ٢٢١/٦ بتصرف وانظر: الإتحاف ٤٠٤.

## (٩) رافع الاسم بعد (لولا)

(لولا) حرف يفيد امتناع الشيء لوجود غيره ، وهى تقتضى جملتين ، تربط بينهما كما يربط حرف الشرط بين جملتي فعل الشرط وجواب الشرط ، الجملة الأولى منهما جملة اسمية مكونة من مبتدأ مذكور ، وخبر محذوف ، وفى حذفه خلاف بين النحاة ، والجملة الثانية جملة فعلية ، هذا مذهب جمهور البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) فاعل ، ثم اختلفوا :

فذهب الكسائى إلى أنه فاعل بفعل محذوف .

وذهب الفراء وابن كيسان إلى أنه مرفوع بـ (لولا)؛ لاستغنائه بها ، كما يرتفع الفاعل بالفعل .

ذكر هذا التفصيل عن الكوفيين الرضى وأبو حيان والسيوطى<sup>(١)</sup> ، قال الرضى : " وقال الفراء : (لولا) هى الرافعة للاسم الذى بعدها ؛ لاختصاصها بالأسماء ، كسائر العوامل ، وقال الكسائى : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر " (٢) .

(١) انظر : شرح الكافية ١٠٤/١ والارتشاف ٥٧٦/٢ والممع ٣٣٨/١ .

(٢) شرح الكافية ١٠٤/١ .

وذكر العكبري هذا التفصيل عن الكوفيين ، لكن دون أن ينسب كل قول لصاحبه<sup>(١)</sup> .

ونسب أبو البركات الأنباري<sup>(٢)</sup> إلى الكوفيين إجمالاً القول بأنه مرفوع — (لولا) وكذلك فعل ابن يعيش<sup>(٣)</sup> ، ونسب الشيخ خالد الأزهرى لهم القول بأنه مرفوع بفعل محذوف<sup>(٤)</sup> .

واحتج الكسائي بالقياس حيث قاس (لولا) على (لو) ، فحذف حذف الفعل مع (لو) في قولهم : لو ذات سوار لطمتني ، حذف مع (لولا) ، وتقديره عنده : لولا وجد ، أو لولا منع ، ونحوه ، واستدل أيضاً بالسماع حيث ظهر الفعل بعد (لولا) في قول الشاعر :

ألا زعمت أسماء أن لا أحبها

فقلت : بلى لولا يَنَازَعْنِي شُغْلِي<sup>(٥)</sup>

واحتج الفراء بأن (لولا) حرف يختص بالاسم فعمل فيه ، وكان عمله الرفع؛ لأنه يستقل بالاسم ويستغنى به ، فأشبه الفعل والفاعل .

(١) انظر : التبيين عن مذاهب النحويين ٢٣٩ .

(٢) انظر : الإنصاف ٧٠/١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٩٦/١ .

(٤) انظر : شرح التصريح ١٧٩/١ .

(٥) من الطويل ، لأبي ذؤيب الهذلي ، انظره في : الجنى الداني ٦٠٧ والمغنى ٢٧٦/١ والمجمع ٣٣٨/١ والخزانة ٢٤٦/١١ والدرر ١٩٦/١ .



كما احتج بأن (أنّ) إذا وقعت بعد (لولا) كانت مفتوحة ، نحو قوله تعالى ﴿فلولا أن كان من المسبحين﴾<sup>(١)</sup> والمفتوحة وما عملت فيه لا تقع مبتدأ ، بل تكون معمولة لما قبلها<sup>(٢)</sup> .

والراجح ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وهو أن الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ ، ولا عمل لـ (لولا) فيه ، لأن الأصل في العمل للأفعال ، ولا يقام الحرف مقام الفعل إلا إذا كان فيه معنى الفعل ، و(لولا) ليست كذلك .

كما أنه لو كانت (لولا) عاملة الرفع في الاسم لعملت النصب في اسم بعده ؛ لأن كل حرف يرفع ينصب مثل (ما) و(لا) ، ولا يوجد حرف يرفع ولا ينصب<sup>(٣)</sup> .

ورد مذهب الفراء بأن (لولا) لو كانت مختصة بالأسماء لعملت فيها العمل الخاص بالأسماء وهو الجر<sup>(٤)</sup> .

ورد مذهب الكسائي بأنه يحوج إلى تقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ، وبأنه تقرر في (لولا) هذه أنها داخلة على جملة اسمية ففعلية ، وأما قياسها على (لو) فلا يصح ، لأن

(١) الصافات الآية (١٤٣) .

(٢) انظر : شرح المفصل ٩٦/١ والإنصاف ٧١/١ وما بعدها والتبيين ٢٤١ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٩٦/١ والتبيين ٢٤٠ وشرح الرضى ١٠٤/١ .

(٤) انظر : الهمع ٣٣٨/١ .

(لو) إذا أضمر الفعل بعدها فلا بد من الإتيان بمفسر له بعد الاسم ،  
وليس بعد (لولا) مفسر<sup>(١)</sup> .

وأما البيت الذى استدل به فيحتمل أن (لولا) فيه كلمتان (لو) و(لا) بمنزلة (لو لم) والجواب محذوف ، أى : لو لم ينازعنى شغلى  
لزررتك ، وعلى تقدير أنها (لولا) الامتناعية فالفعل بعدها على  
إضمار (أن) على حد قولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : شرح الرضى ١/١٠٤ .

(٢) انظر : المعنى ١/٢٧٦ .

## (١٠) رفع الاسمين بعد (كان) وأخواتها

تدخل (كان) وأخواتها على الجملة الاسمية فيرتفع الاسم وينتصب  
الخبر ، نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾<sup>(١)</sup> ، وأجاز الجمهور  
رفع الاسمين بعدها ، ومنه قوله :

إذا مت كان الناس صنفان: شامت

وآخر مُثْنٍ بالذى كنت أصنع<sup>(٢)</sup>

وقوله :

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها

وليس منها شفاء الداء مبدول<sup>(٣)</sup>.

وذهبوا إلى أنه فى (كان) ضمير الشأن اسمها ، والجملة بعدها فى  
موضع نصب خبر (كان) .

(١) سورة الفرقان من الآية (٥٤) .

(٢) من الطويل ، للعجير السلولى ، انظره فى : تخلص الشواهد ٢٤٦  
والجمع ٣٥٣/١ ، والخزانة ٧٢/٩ ويس على التصريح ١٨٤/١ والدرر  
٢٠٤/١ .

(٣) من البسيط ، لهشام بن عقبة ، انظره فى : شرح المفصل ١١٦/٣ والمغنى ٢٩٥/١  
والجمع ٣٥٤/١ والدرر ٢٠٤/١ .

ومنع الفراء رفع الاسمين بعد (كان)<sup>(١)</sup> ، قال : " فإن قلت فهل يجوز أن تقول : كان أخوك القاتلُ ، فترفع لأن الفعل معرفة والاسم معرفة فيُرفع للاتفاق إذا كانا معرفة كما ارتفعا للاتفاق في النكرة ؟ قلت : لا يجوز ذلك " (٢) .

وذهب الكسائي مذهب الجمهور في جواز رفع الاسمين بعد (كان) ، لكنه وجه الرفع توجيهاً آخر ، وذلك أنه يرى أن (كان) ملغاة حينئذ ، ووافقه ابن الطراوة<sup>(٣)</sup> .

وما ذهب إليه الفراء مردود ؛ لورود السماع بخلافه ، وما وجه به الكسائي الرفع ضعيف ؛ لأن لزيادة (كان) مواضع ليس هذا منها ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور وهو أن الجملة بعد (كان) خبر واسم كان مستتر فيها ضمير الشأن .

---

(١) انظر : المجمع ٣٥٣/١ ويس على التصريح ١٨٤/١ .  
 (٢) معاني الفراء ١٨٥/١ وانظر : المجمع ٣٥٣/١ .  
 (٣) انظر : المجمع ٣٥٤/١ ويس على التصريح ١٨٤/١ .

## (١١) زيادة الباء في خبر (ما)

تدخل الباء الزائدة في خبر (ليس) و(ما) إذا لم ينتقض نفى الخبر ،  
نحو قوله تعالى ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ  
بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فإذا انتقض نفى الخبر امتنع دخول الباء ،  
نحو : ما زيد إلا قائم ، وليس زيد إلا قائماً .

فإذا زيدت (كان) بين اسم (ما) وخبرها ، أو كان الخبر لفظ  
(مثل) فالبصريون والكسائي يجيزون دخول الباء في الخبر ، نحو : ما  
زيد كان بقائم ، وما زيد بمثلك ، كما أجاز الكسائي زيادتها قبل  
الكاف ، وحكى : ليس بكذلك .

ومنع الفراء دخول الباء مع زيادة (كان) ، واضطرب كلامه في  
حكم زيادتها مع (مثل) والكاف <sup>(٣)</sup> .

قال أبو حيان : " فإن زيدت (كان) بين اسم (ما) وخبرها ، نحو :  
ما زيد كان بقائم ، جاز ذلك عند البصريين والكسائي ، ومنع ذلك  
الفراء .

(١) سورة الأعراف من الآية (١٧٨) .

(٢) سورة النمل من الآية (٩٣) .

(٣) انظر : الانتشاف ١١٣/٢ - ١١٤ والمجمع ٤٠٤/١ .

فلو كان الخير ظرفاً أو كاف التشبيه أو مثلاً ، فأجاز هشام دخولها على الظرف ، فأجاز: ما عبد الله بحيث تحب ، وأجاز البصريون دخولها على الظرف الذى يجوز أن يستعمل اسماً ، نحو : ما هذا المكان بمكان شر ، ولا هذا اليوم بيوم حزن ، وعلى (مثل) نحو : ما زيد بمثلك ، ووافقهم على جواز دخولها على (مثل) الكسائي ، وأجاز أيضاً دخولها على الكاف ، وحكى : ليس بكذلك ، أى : ليس كذلك .

ومنع هشام دخولها على الكاف وعلى (مثل) ، واضطرب الفراء ، فقال مرة : لا تدخل الباء على (مثل) ؛ لأنها بمنزلة الكاف ، وقال مرة: تدخل الباء على الكاف ولا تدخل على شيء من الصفات غيرها ، لأنها فى معنى (مثل) " (١) .

وما ذهب إليه البصريون والكسائي وهو جواز دخول الباء فى خير (ما) مع (كان) الزائدة هو الراجح ، لأن (كان) اختصت بجواز زيادتها بين المتلازمين ، والأرجح أن زيادتها لا تغير حكماً كان جائزاً قبل زيادتها ، وهو دخول الباء على الخير ، والأرجح جواز دخول الباء على (مثل) إذ لا وجه لتخصيص (مثل) بمنع دخول الباء الزائدة عليها .

(١) الارتشاف ١١٣/٢ - ١١٤ .

## (١٢) إعمال (إن) النافية

ألحق بعض الحجازيين (إن) النافية بـ (ليس) فى العمل ، فرفعوا الاسم بعدها ونصبوا الخبر ، واختلف النحاة فى إعمالها ، فأجازة الكسائى وأكثر الكوفيين وابن السراج وابن جنى وابن مالك ونسب إلى الفارسى ، والأرجح أنه قول سيبويه<sup>(١)</sup> .

ومنع إعمالها الفراء وأكثر البصريين والفارسى فى البصريات ، ونسب إلى سيبويه<sup>(٢)</sup> .

قال أبو حيان : " إن النافية أجاز إعمالها إعمال (ما) الحجازية الكسائى وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسى وابن جنى ، ومنع من ذلك الفراء وأكثر البصريين ، واختلفوا على سيبويه والمبرد ، فنقل السهيلي أن سيبويه أجاز إعمالها ، وأن المبرد منع من ذلك ، ونقل النحاس عكس هذا ، قال : سيبويه والفراء يرفعان والكسائى ينصب ، وهو مذهب أبى العباس ، وقال ابن طاهر : نص سيبويه على إعمالها إعمال (ليس) ، وأكثر أصحابنا يذهب إلى أنها لا تعمل " <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر: الكتاب ٣/١٥٢، ٤/٢٢٢ ، والمقتضب ١/١٨٩ والأصول ١/١٠٩ ، والمختب ١/٢٧٠ وشرح التسهيل ١/٣٧٥ والنكت الحسان ٧٨ والارتشاف ٢/١٠٩ والدر المصون ٣/٣٨٤ والجنى الدانى ٢٠٩ والجمع ١/٣٩٤ .

(٢) انظر : المسائل البصريات ١/٦٤٧-٦٤٨ والارتشاف ٢/١٠٩ والدر المصون ٣/٣٨٤ والجمع ١/٣٩٤ .

(٣) الارتشاف ٢/١٠٩ .

والراجح الأعمال ، لمشاركتها لـ (ما) فى النفس ، وكونها لنفى  
الحال ، وللسماع ، فقد ورد إعمالها عن العرب ، ومن ذلك قولهم :  
إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية ، وقولهم : إن ذلك نافعك ولا ضارك ،  
وسمع الكسائى أعرابياً يقول : إنا قائماً ، فأنكرها عليه ، قال : فاستثبته  
فإذا هو يريد : إن أنا قائماً ، وقرأ سعيد بن جبير ﴿ إن الذين تدعون  
من دون الله عباداً أمثالكم ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال الشاعر :  
إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين<sup>(٢)</sup>

وقال الآخر :

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يبغي عليه فيخذل<sup>(٣)</sup>

(١) سورة الأعراف من الآية (١٩٤) وانظر : الدر المصون ٣/٣٨٤ .

(٢) من المنسرح ، لم أعلم قائله ، انظره فى : الارتشاف ١٠٩/٢ والجنى الدانى ٢٠٩  
والدر المصون ٣/٣٨٤ وأوضح المسالك ٢٩١/١ والهمع ٣٩٥/١ وشرح الأشموني  
٢٥٥/١ .

(٣) من الطويل ، لم أقف على قائله ، انظره فى : الجنى الدانى ٢١٠ وتخليص الشواهد  
٣٠٧ والهمع ٣٩٥/١ وشرح الأشموني ٢٥٥/١ والدر ٢٤٦/١ .



## (١٣) العطف على اسم (إنّ) بالرفع

يعطف على اسم (إنّ) بعد استكمال الخبر فيجوز في المعطوف الرفع والنصب ، فإن كان العطف قبل استكمال الخبر فجمهور البصريين يوجبون النصب ، ويمنعون رفع المعطوف ، لأنه لا يجوز عندهم العطف على الموضع قبل تمام الخبر .

وذهب الأخفش والكسائي إلى جواز رفع المعطوف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر ، ولم يشترطا لذلك شيئاً .

وذهب الفراء إلى جواز الرفع إن كان اسم (إنّ) لا يظهر عليه الإعراب ، بأن كان مبنياً أو مقصوراً أو مضافاً إلى ياء المتكلم ؛ لئلا يتنافر اللفظ<sup>(١)</sup> .

قال أبو البركات الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك ، فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل (إنّ) أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : إن زيدا وعمرو قائمان ، وإنك وبكر منطلقان ، وذهب أبو زكرياء يحيى ابن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) .

(١) ينظر: مجالس ثعلب ٣١٦/١ وشرح المفصل ٦٩/٨ وما بعدها وشرح التسهيل ٥١، ٤٧/٢ والمغنى ٤٧٤/٢ والمجمع ٢٠٥/٣ وشرح الأشئوني ٢٨٦/١ وشرح التصريح ٢٢٨/١ .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال " (١) .

وهذا الذى نسبته الأنبارى إلى الفراء نسبته إليه العكبرى والرضى وابن هشام فى المغنى وغيرهم (٢)، وهو موافق لما فى المعانى، حيث يقول الفراء: " فإن رفع (الصائبين) على أنه عطف على (الذين)، و(الذين) حرف على جهة واحدة فى رفعه ونصبه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحداً ، وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع (الصائبين)، ولا أستحب أن أقول : إن عبد الله وزيد قائمان ، لتبين الإعراب فى (عبد الله) . وقد كان الكسائى يميزه ؛ لضعف (إن) ، وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله      فإنى وقيار بها لغريب (٣)  
وقيار، ليس هذا بحجة للكسائى فى إجازته: إن عمراً وزيد قائمان؛ لأن (قياراً) قد عطف على اسم مكنى عنه، والمكنى لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل فى (الذين) إذا عطف عليه (الصائبون) " (٤) .

(١) الإنصاف ١٨٥/١-١٨٦ .

(٢) انظر : التبيين ٣٤١ وشرح الكافية للرضى ٣٥٥/٢ والمغنى ٤٧٤/٢ وشرح الأثونى ٢٨٦/١ .

(٣) من الطويل، لضابىء بن الحارث البرمى، انظره فى: مجالس ثعلب ٣١٦/١ ، ٥٩٨/٢ وشرح المفصل ٦٨/٨ وتخليص الشواهد ٣٨٥ والمجمع ٢٠٥/٣ والخزانة ٣٢٦/٩، ٣١٢/١٠ .

(٤) معانى القرآن للفراء ٣١٠/١-٣١١ .

ونسب أبو حيان وابن هشام في تلخيص الشواهد والشيخ خالد الأزهرى<sup>(١)</sup> للفراء اشتراطه بناء الاسم ، ورد أبو حيان على ابن مالك قوله إن الفراء يشترط خفاء الإعراب، قال أبو حيان: " وأجازه الفراء بشرط بناء الاسم، هذا النص عن الفراء ، وابن مالك يقول عنه بشرط خفاء إعراب الاسم ، فيندرج فيه المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، ويحتاج إلى نقل مذهب الفراء في ذلك " (٢) .

وقد أخطأ السيوطي حين نسب لأبي حيان القول باشتراط الفراء خفاء الإعراب<sup>(٣)</sup> .

وفهم أبو البقاء العكبري شرط الفراء على غير وجهته ، فالفراء اشترط خفاء إعراب اسم (إن) ، أى : المعطوف عليه ، وفهم العكبري أنه يشترط خفاء إعراب الاسم المعطوف ، ولذلك مثل له بقوله: إن زيدا ونحن قائمون<sup>(٤)</sup> .

ونسب ابن الحاجب للكسائي اشتراط بناء الاسم ، فقال : " ولا أثر لكونه - يريد اسم (إن) - مبنياً ، خلافاً للميرد والكسائي في مثل: إنك وزيد ذاهبان " (٥) .

(١) انظر: الارتشاف ١٥٩/٢ والتذيل والتكميل ٨١١/٢ وتلخيص الشواهد (ت د /

السيد تقى) ٢٩١ ، وشرح التصريح ٢٨٨/١ .

(٢) الارتشاف ١٥٩/٢ .

(٣) ينظر : همع الهوامع ٢٠٦/٣ .

(٤) انظر : التبيين ٣٤١ .

(٥) شرح الكافية ٩٦٩/٣ .

وهذا سهو منه فالشرط للفراء لا للكسائي ، كما أنى لم أجد هذا الشرط للمبرد أيضاً .

هذا ؛ وذهب الخليل إلى جواز العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر بشرط <sup>(١)</sup> إفراد الخبر ، نحو: إنَّ زيداً وعمرو قائم .

واستدل للكسائي بالسمع وهو قوله تعالى: ﴿إن الله وملائكته يصلون على النبي﴾ <sup>(٢)</sup> فى قراءة عبد الله بن عباس وعبد الوارث عن أبى عمرو برفع (ملائكته) .

كما استدل له وللفراء بقوله تعالى ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾ <sup>(٣)</sup> والبيت المتقدم ، وما رواه سيبويه عن بعض العرب : إنك وزيد ذاهبان .

كما استدل للمجيزين بالقياس أيضاً ، وهو أن العطف على موضع اسم (إن) كالعطف على موضع اسم (لا) ، وهو جائز بإجماع ، نحو : لا رجل ولا امرأة أفضل منك ، فكذلك هنا ، كما استدل لهم بأن العطف على الموضع بعد تمام الخبر جائز بإجماع ، فكذلك الحكم قبل الخبر ، إذ لا فرق <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المجمع ٢٠٦/٣ .

(٢) سورة الأحزاب من الآية (٥٦) ، وانظر فى القراءة : البحر المحيط ٢٣٩/٧ وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٣/٣ وإعراب القراءات الشواذ ٣١٦/٢ .

(٣) سورة المائدة من الآية (٦٩) .

(٤) انظر : الإنصاف ١٨٦/١ والتبيين ٣٤٣ .

والراجح مذهب جمهور البصريين ، وهو منع العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر ، وهو ما رجحه أبو البركات الأنباري والعكبري وابن مالك وغيرهم ؛ لأن المعطوف لابد له من رافع ، ولا رافع ؛ لزوال الابتداء ، فلا رفع .

ولا يمكن أن يكون العطف على محل (إن) واسمها ؛ لأن (إن) واسمها ليس لهما موضع ، " لأن (إن) وأخواتها قد ثبت لها قوة شبهها بـ (كان) وأخواتها ، فكما امتنع بـ (كان) أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بـ (إن) ، ولو جاز أن يكون اسم (إن) مرفوع المحل باعتبار عروض العامل ، لجاز أن يكون خبر (كان) مرفوع المحل بذلك " (١) .

كما أن الرفع يؤدي إلى اجتماع عاملين على معمول واحد ، وهو الخبر ، فيكون معمولاً للمبتدأ وهو المعطوف ، ومعمولاً لـ (إن) ، والعمل الواحد لا يوجب عاملان ، قال العكبري: " والرفع فاسد ؛ لأن الخبر إذا ثنى كان خبراً عن الاسمين ، وكان العمل فيه عملاً واحداً ، وقد تقدم عاملان ، أحدهما (إن) والآخر المبتدأ المعطوف ، والعمل الواحد لا يوجب عاملان " (٢) .

(١) شرح التسهيل ٥١/٢ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢١٢/١ .

وأما قياس (إن) على (لا) فمردود ؛ لأن (لا) لا تعمل في الخير ،  
فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخير لذلك ، أما (إن) فالمختار  
أنها تعمل الرفع في الخير ، كما أن (لا) ركبت مع الاسم النكرة  
فصارا شيئاً واحداً ، فلو كانت العاملة في الخير لم يلزم أن يكون هناك  
عاملان<sup>(١)</sup> .

وأما الاستدلال بآية المائدة ، فلا يصح ، لاحتمالها أكثر من وجه ،  
وذلك أنه إما<sup>(٢)</sup> أن يكون (الصائبون) معطوفاً على الضمير في (آمنوا)  
وإما أن يكون خير (الصائبين) محذوف والنية به التقديم ، كما قال :  
فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإنني وقيار بها لغريب<sup>(٣)</sup>

وإما أن يكون خير (إن) محذوف ، وقوله تعالى ﴿ فلا خوف  
عليهم ﴾ خير (الصائبين) كما قال :  
نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف<sup>(٤)</sup>

(١) انظر : الإنصاف ١٩٤/١ واللباب ٢١٦/١ والتبيين ٣٤٦ .

(٢) انظر : هذه الأوجه وغيرها في تخريج الآية في : اللباب ٢١٣/١ والتبيين ٣٤٥ ،  
والدر المصون ٥٧٢/٢-٥٧٦ .

(٣) تقدم البيت في أول المسألة .

(٤) من المنسرح ، وهو لقيس بن الخطيم ، وقيل لغيره ، انظره في : الإنصاف ٩٥/١  
والتبيين ٣٤٥،٣٣٨ واللباب ٢١٣/١ والمغنى ٦٢٢/٢ والمجمع ٩٥/٣ والدر  
٣٤٩/٢ .

وأما آية الأحزاب فخير (إن) فيها محذوف ، والتقدير : إن الله يصلي وملائكته يصلون<sup>(١)</sup> .

وأما ما حكاه سيبويه عن العرب ، فإنه من العطف على التوهم ، توهموا أن المتقدم مبتدأ ، لا (إن) واسمها ، فتوهموا سقوط (إن) من اللفظ<sup>(٢)</sup> ، كما قال زهير :

بدا لي أنى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئاً إذا كان جائئاً<sup>(٣)</sup>

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٢٣ وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/٣١٦ .

(٢) انظر : الإنصاف ١/١٩١ وشرح المفصل ٨/٦٩ .

(٣) من الطويل، انظره في ديوان زهير ٢٨٧ ، وشرح المفصل ٢/٥٢ ، ٧/٥٦ والإنصاف ١/١٩١ والمغنى ٩٦، ٢٨٨، ٤٧٦، ٥٥١، ٦٧٨ والممع ٣/١٩٦ وخزانة الأدب ٨/٤٩٢ وغيرها .

## (١٤) مدخول لام الابتداء.

اختلف فى اللام الداخلة على الخبر فى نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾ <sup>(٢)</sup>، فالجمهور على أنها لام الابتداء التى كانت فى الجملة قبل دخول (إن) نحو قوله تعالى ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ <sup>(٣)</sup> لكنها زحلت كراهية ابتداء الكلام بمؤكدین هما هذه اللام لأنها مؤكدة لمضمون الجملة و(إن).

وذهب الكسائى إلى أنها لام التوكيد أكدت الخبر وحده ، و(إن) لتوكيد الاسم .

وذهب الفراء إلى أنها لام فارقة بين الكلام الذى يكون جواباً للحد ، نحو : ما زيد قائم ، فنقول : إن زيدا قائم ، وبين ما لا يكون جواباً ، بل كلام مستأنف .

وذهب ثعلب إلى أن قولك : إن زيدا منطلق جواب : ما زيد منطلق ، وقولك : إن زيدا منطلق جواب : ما زيد بمنطلق .

(١) سورة النحل من الآية (١٢٤) .

(٢) سورة القلم الآية (٤) .

(٣) سورة الحشر من الآية (١٣) .



وقيل هي لام القسم ، والقسم محذوف قبل (إن) ، ونسب للفراء أيضاً<sup>(١)</sup> .

وتدخل هذه اللام بعد (إن) فتدخل على الاسم إذا فصل بين (إن) وبينه، نحو: إن في الدار لزيداً ، وتدخل على الخبر إذا كان اسماً، نحو قوله تعالى: ﴿إن ربي لسميع الدعاء﴾<sup>(٢)</sup> أو فعلاً مضارعاً ، نحو قوله تعالى ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾ أو فعلاً ماضياً مقروناً بـ (قد) نحو: إن زيدا لقد قام ، أو ظرفاً ، نحو قوله تعالى ﴿وإنك لعلی خلق عظیم﴾ .  
وأجاز الأخفش والفراء دخولها على الخبر الماضي الجامد ، نحو إن زيدا لنعم الرجل .

وذهب الكسائي وهشام إلى جواز دخولها على الماضي المتصرف على إضمار (قد) ، نحو : إن زيدا لقام .

ومنع ذلك الجمهور ؛ لأن هذه اللام في الأصل للاسم ، ودخلت على المضارع لشبهه بالاسم ، أما الماضي فبعيد عن مشابهة الاسم ، والجمهور على أنها إذا دخلت على الماضي كانت لام القسم<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : الارتشاف ١٤٣/٢ والمجمع ٤٤٧/١ .

(٢) سورة إبراهيم من الآية (٣٩) .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٢٨/٢ وشرح الرضى ٣٣٨/٢ والارتشاف ١٤٤/٢ وشرح الأشعرى ٢٨١/١ .

قال أبو حيان : " ... أو حال من (قد) فلا تدخل ، نقل المنع صاحب الغرة عن البصريين والكوفيين ، قيل : وأجاز ذلك الكسائي وهشام مع إضمار (قد) " (١) .

وقال الأشموني : " وظاهر كلامه - يريد ابن مالك - جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف ، نحو : إن زيدا لنعم الرجل ، ولعسى أن يقوم ، وهو مذهب الأخفش والفراء ، لأن الفعل الجامد كالاسم ، والمنقول عن سيبويه أنه لا يميز ذلك " (٢) .

والراجح ما ذهب إليه الأخفش والفراء ، وهو صحة دخولها على الماضي الجامد ، لأنه يفيد الانشاء ، والانشاء يستلزم الحضور ، فيشبه المضارع ، ولأنه يشبه الاسم لعدم تصرفه (٣) .

أما ما ذهب إليه الكسائي وهشام وهو جواز دخولها على الماضي فمردود ؛ لما تقدم من اختصاص هذه اللام بالاسم في الأصل ، ولما أدخلوها على الفعل أدخلوها على ما يشبه الاسم وهو الفعل المضارع ، أو ما يلزم حالة واحدة وهو الجامد ، لأنه يشبه الاسم أيضاً ، أو الماضي المقرون بـ(قد)؛ لأن (قد) تقربه من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم ، أما الماضي المتصرف غير المقرون بـ (قد) فبعيد الشبه من الاسم .

(١) الارتشاف ١٤٤/٢ .

(٢) شرح الأشموني ٢٨١/١ وانظر : شرح التسهيل ٢٨/٢ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢٨/٢ والمجمع ٤٤٥/١ .

## (١٥) (لا) النافية للجنس

تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إن) فتتصبب الاسم وترفع الخبر ، لكن لإعمالها هذا العمل شروط ، اختلف في بعضها ، والذي يعنينا من هذه الشروط هو ما خالف فيه الفراء شيخه الكسائي .

من هذه الشروط أن يكون مدخولها نكرة ، فلا تعمل في المعرفة ، هذا مذهب البصريين ، لأن عموم النفي لا يتصور في المعرفة .

وخالف الكوفيون في هذا الشرط ، فذهب الكسائي إلى إعمالها في العلم المفرد نحو : لا زيد ، والمضاف لكنية ، نحو : لا أبا محمد ، أو المضاف لله أو الرحمن أو العزيز ، نحو : لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز .

وذهب الفراء إلى جواز إعمالها في نحو : عبد الله ، قال : لأنه حرف مستعمل ، يقال لكل أحد عبد الله ، ومنع الإعمال في غيره .

كما أجاز الفراء إعمال (لا) في ضمير الغائب واسم الإشارة ، نحو : لا هو ولا هي ، ولا هذين لك ولا هاتين لك<sup>(١)</sup> .

والصحيح أن (لا) مختصة بالنكرات ، لأنها وضعت لنفي الجنس ، وهو أمر واحد متعلق في الذهن ، فنفيه يستلزم نفي جميع الأفراد ؛

(١) انظر : الارتشاف ١٧٠/٢ وجمع المواع ٤٦٣/١ .

لاستحالة بقاء شخص مع انتفاء حقيقته ، فلو كان معرفة لكان خاصاً ،  
لتقيده بموجب التعريف ، فنفية نفى خاص ، وذلك لا يستلزم النفي العام ، فلا يكون حينئذ لتحقيق النفي<sup>(١)</sup> .

وعلل ابن مالك اختصاصها بالنكرات بقوله : " إذا قصد بـ (لا) نفى الجنس على سبيل الاستغراق ونفى احتمال إرادة الخصوص اختصت بالأسماء ، لأن قصد ذلك يستلزم وجود (من) الجنسية لفظاً أو معنى ، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات ، فوجب لـ (لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها من نكرة " <sup>(٢)</sup> .

وأما ما سمع مما ظاهره إعمال (لا) في المعرفة ، من نحو قوله صلى الله عليه وسلم : (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده)<sup>(٣)</sup> وقولهم : قضية ولا أبا حسن لها<sup>(٤)</sup> ، وقولهم : أما البصرة فلا بصرة لكم وأما بغداد فلا بغداد لكم ، وقوله : لا هيثم الليلة للمطى ولا فتى مثل ابن خيري<sup>(٥)</sup>

(١) انظر : نزول الغيث ص ١١٢ .

(٢) شرح التسهيل ٥٣/٢ .

(٣) الحديث في صحيح البخارى كتاب المناقب ، باب (٢٥) حديث رقم (٣٦١٨) ، وفى كتاب الإيمان باب (٣) .

(٤) كلمة لعمر بن الخطاب رضى الله عنه فى على بن أبى طالب ، انظر : الكتاب ٢٩٧/٢ والمقتضب ٣٦٣/٤ والأصول ٣٨٣/١ ، وشرح المفصل ١٠٤/٢ .

(٥) من الرجز ، لبعض بنى دبير ، انظره فى : الكتاب ٢٩٦/٢ وأسرار العريفة ٢٥٠ وشرح المفصل ١٠٢/٢ والارتشاف ١٧٠/٢ وتخليص الشواهد ١٧٩ والمجم ٤٦٤/١ .

وقوله :

تبكى على زيد ولا زيد مثله برئ من الحمى سليم الجوانح<sup>(١)</sup>

فمؤول باعتقاد تنكيره بأن جعل الاسم واقعاً على مسماه وعلى كل من أشبهه فصار نكرة بالعموم ، أو بتقدير (مثل) قبله ، و(مثل) لا تتعرف بالإضافة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) من الطويل ، لم أقف على قائله ، انظره في : شرح التسهيل ٦٧/٢ وتخليص الشواهد ١٦٦ والمجمع ٤٦٤/١ وخزانة الأدب ٥٧/٤ .

(٢) انظر في تأويل هذه الشواهد : الكتاب ٢٩٦/٢ وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٧٢/٢ وشرح التسهيل ٦٨/٢ والتذيل ٩٠٧/٢ والارتشاف ١٧١/٢ ونزول الغيث ١١٤ والمجمع ٤٦٤/١ .

## (١٦) العطف على المفعول الأول - (ظن)

جمهور البصريين بمنعون رفع المعطوف على مفعول (ظن) الأول مطلقاً ، فلا يجوزون أن تقول : ظننت زيداً صديقي وعمرو ، أو أن تقول : ظننت عبد الله وزيداً قائمين ، أو يقومان .

ووافق الفراء الجمهور في منع ذلك مطلقاً<sup>(١)</sup> .

وذهب الكسائي إلى جوازه بشرط ، واختلف في نقل هذا الشرط عنه وتمثيل المسألة ، فذكر ابن مالك والرضي<sup>(٢)</sup> أن الشرط هو خفاء إعراب المفعول الثاني ، قال ابن مالك : " وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي (ظن) إن خفي إعراب ثانيهما ، نحو : ظننت زيداً صديقي وعمرو " <sup>(٣)</sup> .

وذكر أبو حيان والسيوطي أن الشرط هو عدم ظهور الإعراب في المسند إليهما ، قال أبو حيان : " قال ابن مالك : وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي (ظن) إن خفي إعراب الثاني ، ومثله بقوله : ظننت زيداً صديقي وعمرو . انتهى ، والذي حكاه الفراء عن الكسائي أنه أجاز : أظن عبد الله وزيد قاما ، وأظن عبد الله وزيد

(١) انظر : الارتشاف ١٦٠/٢ ، والمجمع ٢٠٧/٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٥٢/٢ وشرح الكافية ٣٥٥/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٥٢/٢ .

يقومان ، وأظن عبد الله وزيد مالهما كثير ، فترفع (زيداً) فى كل ما كان خبره وخبر المنصوب مستويين ، وكان لا يجوز : أظن عبس الله وزيد قائمين ولا قائماً؛ لأن الرفع والنصب يستبين فى (قائمين)، وما أجازة الكسائى لا يجوز عند البصريين ولا الفراء ، واتضح من هذه المسألة أن الذى صوره ابن مالك وتمثيله خطأ ، وتصحيحهما أن تقول: وأجاز الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى (ظنن) إذا كان المسند إليهما لا يستبين فيه الإعراب ، لكونه فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو جملة اسمية ، فلو كان مثل (قائمين) أو (قائماً) مما يظهر فيه الرفع والنصب لم يجوز " (١) .

وصوب السيوطى نقل أبى حيان بقوله : " وهذا النقل عنه هو الصواب " (٢) .

والظاهر أنه لا خلاف فى الشرط فعلى كلا القولين الكسائى يشترط خفاء إعراب المفعول الثانى ، والخلاف فى تمثيل المسألة فقط، وتمثيل الفراء لها بما مثله لا يرد تمثيل ابن مالك لها .

والصحيح منع ما أجازة الكسائى ، وهو مذهب الجمهور والفراء؛ لأن (ظنن) فعل، وهى عامل قوى أثر فى الاسمين بعده تأثيراً قوياً، والمنع هنا أولى منه فى باب (إن) وأخواتها، وقد سبق أن بينا امتناعه هناك (٣) .

(١) الارتشاف ١٦٠/٢ وانظر : التذيل والتكميل ٨٢٦/٢ .

(٢) المجمع ٢٠٧/٣ .

(٣) انظر : ص ٥٧ .

قال الرضى راداً مذهب الكسائي : " وأجاز الكسائي رفع  
المعطوف على أول مفعولى (ظن) وأخواته إن خفى إعراب الثانى ،  
نحو: ظننت غلامك زائري وعمرو ، وليس بشيء ؛ لأن (ظن)  
عامل قوى أثر فى الاسمين الذين بعده بأن صار به مضمونهما مفعولا  
به ، وإذا منعوا ذلك فى (ليت) و(لعل) لما فيهما من معنى الفعل ،  
فكيف يجوز ذلك فى الفعل الصريح " (١) .

---

(١) شرح الكافية ٣٥٥/٢ .



## (١٧) تقديم المحصور فيه فاعلاً أو مفعولاً

رتبة الفاعل التقديم ، ورتبة المفعول التأخير ، ويجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل إذا لم يكن ثم مانع ، وأحياناً يجب تقديم المفعول.

فيجب تقديم الفاعل في مواضع منها : أن يكون محصوراً في المفعول، نحو: ما أكرمت إلا زيداً ، ويجب تقديم المفعول كذلك في مواضع منها أن يكون محصوراً في الفاعل ، نحو : ما أكرم زيداً إلا عمرو ، يستوى في ذلك أن يكون المحصر بـ (إلا) أو (إنما) ، هذا مذهب الجمهور ، ولا يجوز تقديم المحصور فيه مطلقاً عندهم .

وذهب الكسائي إلى جواز تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً مع (إلا) ؛ لأمن اللبس ، بخلاف المحصور بـ (إنما) ، فأجاز : ما أكرم إلا عمرو زيداً ، وما أكرم إلا زيداً عمرو<sup>(١)</sup> ، واستدل له بقول الشاعر :

تزودت من ليلي بتكليم ساعة

فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها<sup>(٢)</sup>

(١) انظر : شرح التسهيل ١٣٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢ والمجمع ٥١٦/١-٥١٧ وشرح الأشموني ٥٨/٢ .

(٢) من الطويل، للمجنون، انظره في: ديوانه ١٩٤، وشرح التسهيل ١٣٤/٢ وتخليص الشواهد ٤٨٦، وشرح الأشموني ٥٧/٢، والمجمع ٥١٦/١ وشرح التصريح ٢٨٢/١ والدرر ٣٥٩/١ .

وقوله :

ولما أبى إلا جماحاً فؤاده ولم يسئل عن ليلي بمال ولا أهل<sup>(١)</sup>

وقوله :

فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا عشية آناء الديار وشامها<sup>(٢)</sup>

وقوله :

ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم ولا جفا قط إلا جبا بطلا<sup>(٣)</sup>

ووافق الفراء الكسائي في جواز تقديم المفعول ، وخالفه في حكم تقديم الفاعل فمنع تقديمه ، قال : لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم ، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه ، وهو النية ، بخلاف ما إذا كان هو المحصور وقدم فإنه يكون في رتبته ، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه<sup>(٤)</sup> ، ووافقه أبو بكر بن الأنباري ، وذكر الأشموني أنه مذهب جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري<sup>(٥)</sup> .

(١) من الطويل، لدعلج بن علي الخزاعي ، انظره في : أوضح المسالك ١٢١/٢ وشرح الأشموني ٥٧/٢ وشرح التصريح ٢٨٣/١ والجمع ٥١٦/١ والدرر ٣٦٠/١ .

(٢) من الطويل ، لذى الرمة ، انظره في : ديوانه ٩٩٩ ، وأوضح المسالك ١٣١/٢ وتخليص الشواهد ٤٨٧ وشرح الأشموني ٥٧/٢ وشرح التصريح ٢٨٤/١ والجمع ٥١٦/١ والدرر ٣٦٠/١ .

(٣) من البسيط، لم أف على قائله، انظره في : أوضح المسالك ١٢٩/٢ وتخليص الشواهد ٤٨٧ وشرح الأشموني ٥٧/٢ والجمع ٥١٧/١ وشرح التصريح ٢٨٤/١ والدرر ٣٦١/١ .

(٤) انظر : الجمع ٥١٧/١ .

(٥) انظر : شرح الأشموني ٥٨/٢ .

كما أجاز الكسائي تقديم المستثنى بـ (إلا) على حرف النفي ،  
نحو: إلا زيداً ما أكل طعامك أحد ، ووافقه الفراء في غير المرفوع ،  
وخالفه في المرفوع ، ومنع البصريون تقديم المستثنى بـ (إلا) مطلقاً  
أول الكلام ، موجباً كان أو منفيّاً .

قال أبو حيان : " وأجاز الكسائي تقديمه على حرف النفي ، نحو:  
إلا زيداً ما أكل طعامك أحد ، وأجازه الفراء إلا مع المرفوع ،  
ومنعه هشام إلا مع الدائم " (١) .

والصحيح جواز تقديم المحصور بـ (إلا) مع (إلا) ، وهو ما ذهب  
إليه الكسائي ؛ لأنه إنما منع تقديم المحصور لخوف اللبس ، وإذا زال  
اللبس بتقديم (إلا) معه فما المانع من تقديمه ، ثم إن السماع يؤيده ،  
ولا حجة فيما ذكره الفراء ، لأنه ليس من شروط الحصر أن يكون  
الاسم مقدماً عن موضعه أو مؤخراً ، فقولنا: ما ضربت إلا زيداً ،  
فيه حصر ، وليس فيه تقديم ولا تأخير .

---

(١) الارتشاف ٣٠٨/٢ وانظر : الهمع ١٩٥/٢ .

## (١٨) نائب الفاعل مع (كان)

تنقسم الأفعال من حيث بنائها للمفعول إلى ثلاثة أقسام ، قسم  
يتمتع بناؤه اتفاقاً وهو الأفعال الجامدة ، وقسم اختلف فيه وهو  
(كان) وأخواتها ، وقسم يجوز بناؤه للمفعول اتفاقاً وهو ما عدا  
الجامدة والناقصة .

أما (كان) وأخواتها فمنع بناءها للمفعول ابن السراج والفارسي ،  
وأجازة سيويه والكسائي والفراء وغيرهم ، لكنهم اختلفوا فيما  
ينوب عن الفاعل فيها .

فذهب السيرافي وابن خروف إلى أنه عند بناء (كان) للمفعول  
يحذف الاسم والخبر ويقام ضمير المصدر مقام الفاعل <sup>(١)</sup> .

وذهب ابن عصفور إلى حذف الاسم والخبر وإقامة جار ومجرور  
مقام الفاعل لأنه لا بد أن يكون في الكلام جار ومجرور أو ظرف  
فتقول: كين في الدار ، في : كان زيد قائماً في الدار <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : الأصول ٩١/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٥/١ والمجمع ٥٢٤/١ وشرح  
الاشموني ٧٠/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٥٣٥/١-٥٣٦ .

وذهب الفراء إلى حذف الاسم فقط وإقامة الخبر المفرد مقام  
الفاعل ، فتقول : كين قائم ، فى : كان زيد قائماً ، كما أجاز هو  
والكسائى إنابة الخبر إن كان فعلاً عن الفاعل ، نحو : كين يقام أو كين  
قيم ، كما أجازا ذلك أيضاً فى (جعل) فأجازا : جُعِلْ يُفعل ، فى:  
جعل زيد يفعل .

لكن الكسائى يقدر فى الفعل ضمير المجهول ، والفراء لا يقدر  
فى الفعل شيئاً ، ويراه فارغاً<sup>(١)</sup> .

والراجح ما ذهب إليه ابن عصفور ، وهو أن (كان) لا تبنى  
للمفعول إلا إذا كان فى الكلام ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ثم يحذف  
الاسم والخبر معاً ، لأن حذف الاسم وحده يؤدى إلى بقاء الخبر  
دون مخبر عنه لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، والأرجح أن تقدر  
(كان) حينئذ تامة .

(١) انظر : شرح الجمل ٥٣٥/١ والمجمع ٥٢٤/١ وحاشية الصبان ٧٠/٢ .

## (١٩) نائب الفاعل مع الفعل اللازم

يبنى الفعل اللازم للمفعول فينبوب عن الفاعل المصدر المختص أو الجار والمجرور أو الظرف ، ولا يبنى إذا لم يكن فى الكلام ما ينوب عن الفاعل من هذه الأشياء ، هذا مذهب الجمهور .

وأجاز الكسائى وهشام إقامة التمييز مقام الفاعل ، فأجازا أن تقول فى : امتلأت الدار رجالاً : امتلأء رجال ، وحكى الكسائى : حَذَّه مطيوبةً به نفس ، ومن الموجوع رأسه والمسفوه رأيه ؟ <sup>(١)</sup> .

كما أجاز الكسائى بناء اللازم للمفعول على أن يكون النائب عن الفاعل ضمير المجهول ، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه ، المصدر أو الوقت أو المكان ، فلم يعلم أيها المقصود ، فأضمر ضمير المجهول <sup>(٢)</sup> .

وذهب الفراء إلى أن الفعل فارغ من الضمير <sup>(٣)</sup> .

وذهب الزجاجى وابن السيد إلى أن نائب الفاعل ضمير المصدر ، ونسبه الزجاج لسيبويه <sup>(٤)</sup> ولا تصح تلك النسبة .

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٦١١/٢ والمجمع ٥٢٤/١ وشرح الأختونى ٧٠/٢ .

(٢) انظر : المجمع ٥٢٥/٢ .

(٣) انظر : السابق الصفحة ذاتها .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٢٧/٢ والمجمع ٥٢٥/١ .

والصحيح مذهب الجمهور ، وهو عدم جواز نيابة شئ من ذلك ،  
أما التمييز فلأنه لا يتصرف فيه تصرف المصدر وغيره ، وأما ضمير  
المجهول فلعدم الفائدة ، وأما القول بأن الفعل فارغ فمردود أيضاً ، لأن  
أقل ما تتكون منه الجملة الفعلية الفعل والفاعل ، أو نائبه ، والقول  
بأن الفعل فارغ يقيه بلا نائب فاعل فلا يكون كلاماً ، وأما القول بأن  
النائب ضمير المصدر فمردود أيضاً ، لأن المصدر غير المختص لا ينوب  
عن الفاعل لعدم الفائدة ، فمن ثم لا ينوب ضميره ، يقول ابن مالك  
راداً هذا القول : " المصدر المسوق لمجرد التوكيد لا يقام مقام  
الفاعل ، فلا يقال فى مثل : ضل زيد ضلالاً : ضل ضلال ؛ لعدم  
الفائدة ، بخلاف : قام فى الدار زيد قياماً طويلاً أو قومة أو قومتين ،  
فإن المصدر فيه مسوق لغير مجرد التوكيد ، فلا يخلو الإسناد إليه من  
فائدة ، ... المنوى مدلولاً عليه بالعامل لا ينوب ، وقد أجاز ذلك قوم  
من المتأخرين ، ولا سبيل إليه ، لأن الفعل لا يدل على المصدر  
المختص ولا المحدود ، وإنما يدل على الذى لمجرد التوكيد ، والذى لمجرد  
التوكيد لا فائدة فى الإسناد إليه وهو ملفوظ به ، فكيف إذا نوى  
ولم يلفظ به " (١) .

---

(١) شرح التسهيل ١٢٦/٢-١٢٧ بتصرف .

## (٢٠) الموضع الإعرابي للمصدر المؤول

### بعد حذف الجار

يطرد حذف حرف الجر مع (أنّ) و(أنّ) المصدريتين إذا لم يكن ثم لبس، وذلك بأن يتعين الحرف المحذوف، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله ﴿أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

واختلف في محل المصدر المنسبك من (أنّ) أو (أنّ) وصلتهما، فذهب الخليل والفراء وكثيرون إلى أن محل المصدر النصب، وذهب الكسائي إلى أن محله الجر، والظاهر أن سيبويه يميز الوجهين<sup>(٣)</sup>.

وقد وقع خلاف كبير وتباين بين النحاة في بيان رأى الخليل وسيبويه والكسائي، فقد نسب أبو جعفر النحاس وابن العلق وابن مالك وابن الناظم والرضي وأبو حيان في منهج السالك والبحر المحيط والأششوني<sup>(٤)</sup> إلى الخليل والكسائي القول بأن المصدر المؤول في موضع جر، ونسبوا إلى سيبويه والفراء القول بأنه في موضع نصب،

(١) سورة آل عمران من الآية (١٨).

(٢) سورة الأعراف من الآية (٦٣).

(٣) انظر: الكتاب ١٢٦/٣ ومعاني الفراء ١٤٨/١ والمغنى ٥٢٦/٢ والجمع ٧/٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣١٨/١ وشرح التسهيل ١٥٠/٢ ومنهج السالك

١٢٨ والبحر المحيط ١١٢/١ وشرح الرضى ٢٧٣/٢.



قال ابن مالك: "ومذهب الخليل والكسائي في (أن وأن) عند حذف حرف الجر المطرد حذفه أنهما في محل جر ، ومذهب سيويه والفراء أنهما في محل نصب " (١).

ونسب ابن عقيل للأخفش القول بأن المصدر المذكور في محل جر، ونسب للكسائي القول بأنه في محل نصب ، ونسب إلى سيويه تجويز الوجهين ، قال : " واختلف في محل (إن وأن) عند حذف حرف الجر ، فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر ، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب ، وذهب سيويه إلى تجويز الوجهين " (٢) . وتابعه الخضرى وزاد أن مذهب الكسائي هو مذهب الخليل (٣) .

ونسب أبو حيان في التذيل والتكميل وابن هشام والسيوطي (٤) للخليل القول بأن المصدر المذكور في موضع نصب، ورد أبو حيان على ابن مالك وصاحب البسيط قولهما بأن مذهب الخليل أن المصدر فسي موضع جر، ونسب السيوطي للكسائي القول بأن المصدر في موضع جر (٥) .

(١) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

(٢) شرح الألفية ١٥٢/٢ .

(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١٨٠/١-١٨١ .

(٤) انظر : التذيل والتكميل ٧٢/٣-٧٣ والمغنى ٥٢٦/٢ والمجمع ٧/٣ .

(٥) انظر : المجمع ٧/٣ .

والصحيح ما ذكرته أولاً ، وهو أن الخليل والفراء يروونه نصباً ،  
والكسائي يراه جراً ، يؤكد ذلك قول سيبويه : " وسألت الخليل عن  
قوله جل ذكره ﴿ وَإِنْ هَذِهِ أُمْتِكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُون ﴾ <sup>(١)</sup>  
فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة  
واحدة وأنا ربكم فاتقون ، وقال نظيرها ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> لأنه  
إنما هو لذلك فليعبدوا ، فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصب ، كما  
أنك لو حذفت اللام من (لإيلاف) كان نصباً ، هذا قول الخليل ...  
ولو قال إنسان إن (أن) في موضع جر في هذه الأشياء ، ولكنه  
حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حذف الجار فيه كما حذفوا  
(رب) في قوله :

وبلد تحبسه مكسوحاً <sup>(٣)</sup>

لكان قولاً قوياً ، وله نظائر ، نحو قولهم : لاه أبوك ، والأول <sup>(٤)</sup>  
قول الخليل " <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة المؤمنون الآية (٥٢) .

(٢) سورة قريش (١) .

(٣) من الرجز ، لم أقف على قائله ، انظره في : الخزائن ٢٦/١٠ .

(٤) نقل ابن عقيل كلام سيبويه هذا محرفاً تحريفاً يفهم منه أن سيبويه يختار مذهب الخليل ،

فقال : " والأولى قول الخليل " . انظر : المساعد ٤٣٠/١ .

(٥) الكتاب ١٢٦/٣ - ١٢٩ .

فسيبويه هنا ينسب للخليل القول بأن الموضع نصب ، ثم يقوى  
الجر ويجيزه .

وفى بيان مذهب كل من الكسائي والفراء أنقل كلام الفراء حيث  
قال : " وقوله ﴿ فلا جناح عليهما أن يتراجعا ﴾ <sup>(١)</sup> يريد : فلا  
جناح عليهما فى أن يتراجعا ، (أن) فى موضع نصب إذا نزع  
الصفة ، كأنك قلت : فلا جناح عليهما أن يراجعا .

قال : وكان الكسائي يقول : موضعه خفض ، قال الفراء : ولا  
أعرف ذلك " <sup>(٢)</sup> . وقال فى موضع آخر : " وقوله ﴿ سببحانه أن  
يكون له ولد ﴾ <sup>(٣)</sup> يصلح فى (أن) (من وعن) فإذا ألقينا كانت (أن)  
فى موضع نصب ، وكان الكسائي يقول : هى فى موضع خفض  
فى كثير من أشباهها " <sup>(٤)</sup> .

هذا نص كلام الفراء ، وهو صريح فى بيان مذهبه ومذهب  
الكسائي .

وقد استدلل لمذهب الكسائي بقول الشاعر :

(١) سورة البقرة من الآية (٢٣٠) .

(٢) معانى القرآن ١/١٤٨ .

(٣) سورة النساء من الآية (١٧١) .

(٤) معانى القرآن ١/٢٩٦ وانظر : ٢/٢٣٦ .

١٢١١/١٠٠٠  
يعظم من عوار الج

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة

إلى ولا دين بها أنا طالبه<sup>(١)</sup>

حيث عطف على (أن) وصلتها قوله (ولا دين) بالجر .

والصحيح ما ذهب إليه الخليل والفراء ، وهو أن موضع (أن وأن) نصب ، حملاً على الغالب والكثير فيما يظهر فيه الإعراب ، وأما القول بأن موضعهما جر وهو قول الكسائي فمرجوح ؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل أو شاذ ، والنصب هو الغالب ، والحمل على الكثير الغالب أولى<sup>(٢)</sup> .

وأما البيت فقوله (ولا دين) يحتمل أن يكون من العطف على التوهم<sup>(٣)</sup> .

(١) من الطويل، وهو للفرزدق، انظره في: الكتاب ٢٩/٣ والإنصاف ٣٩٥/١ وشرح التسهيل

١٥٠/٢ وتخليص الشواهد ٥١١ ، والمغنى ٥٢٦/٢ والمساعد ٤٢٩/١ والممع ٧/٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ١٥٠/٢ والمغنى ٥٢٦/٢ والممع ٧/٣ وحاشية الخضرى ١٨١/١ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٧١/٢ والمغنى ٥٢٦/٢ .

## (٢١) ناصب الاسم المشغول عنه

اختلف في ناصب الاسم المشغول عنه في نحو قولك: زيداً ضربته، فذهب جمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل واجب الإضمار من لفظ الظاهر إذا أمكن كما في المثال المتقدم، أو من معناه إذا لم يمكن تقديره من لفظه، نحو: إن زيداً مررت به فأكرمه، فيقدر: إن جاوزت زيداً.

وذهب الكسائي إلى أنه منصوب بالفعل المذكور المؤخر، وأن الضمير ملغى غير معمول للفعل.

وذهب الفراء إلى أن الفعل المذكور عامل في الاسم المتقدم والضمير معاً.

هذا التفصيل المتقدم ذكره أبو حيان والسيوطي والشيخ خالد<sup>(١)</sup>، ونسب أبو البركات الأنباري للكوفيين القول بأنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء، ولم يفصل هذا التفصيل<sup>(٢)</sup>، ونسب ابن يعيش للكوفيين القول بأنه منصوب بالفعل المذكور، والفعل قد عمل في الاسم والضمير معاً<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التذيل والتكميل ١٧/٣-١٨ والمجموع ١٠٧/٣ وشرح التصريح ٢٩٧/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٨٣/١.

(٣) انظر: شرح المفصل ٣٠/٢.

وذكر الرضى أن مذهب الكسائي والفراء واحد ، وهو أن الفعل عمل فى الاسم المتقدم والهاء معاً ، قال : " وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمّر ، بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه ، إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو : زيداً ضربته ، فـ (ضربت) عامل فى (زيداً) كما أنه عامل فى ضميره ، وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده ، كما فى : زيداً مررت به ، وعمراً ضربت أخاه ، فالعامل فى (زيداً) هو قولك (مررت به) لسده مسد (جاوزت) ، وفى (عمراً) (ضربت أخاه) لسده مسد (أهنت) ، وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمّر ناصب عندهما " (١) .

وردّ ما ذهب إليه الكسائي بأنه قد يكون الفعل معدى إلى العائد بحرف جر ، فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه إلا بحرف الجر ، وأنه قد يكون متعلق الفعل سببى ، ولا يمكن أن يلغى لأنه هو المطلوب حقيقة ، قال أبو حيان : " وذهب الكسائي إلى أن هذا الاسم منصوب بالفعل الذى بعده على إلغاء العائد ، وهذا ليس بجيد ؛ لأن العائد قد يكون لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف جر ، فكيف يلغى وينصب الظاهر ، وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف جر ، نحو : زيداً غضبت عليه ، وأيضاً فإن الفعل قد يكون متعلقه السببى ، ولا

(١) شرح الكافية ١/١٦٣ .

يمكن أن يلغى ، لأنه فى الحقيقة هو مطلوب الفعل ، نحو : زيدا  
ضربت غلام رجل يحبه ، فلا يمكن هنا أن يلغى السببى " (١) .

ورُدَّ مذهب الفراء بما رد به مذهب الكسائى ، وبأن الفعل  
المتعدى إلى واحد مثلاً يصير بذلك متعدياً لاثنتين ، وأن ما يتعدى إلى  
اثنتين يصير متعدياً إلى ثلاثة ، وهذا حرم للقواعد (٢) .

والراجح ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وهو أن الاسم منصوب  
بفعل مضمَر يدل عليه الظاهر، لسلامته مما وجه إلى مذهب الكسائى  
ومذهب الفراء .

وقد أورد الفراء على مذهب البصريين اعتراضات واهية (٣) ،  
منها: أنه قد لا يستقيم تقدير الفعل المذكور فى نحو : أعبد الله  
هدمت داره ؟ ؛ لأنك لا تقول : هدمت عبد الله .

وهو مدفوع بأنهم لا يضمرون (هدمت) فى مثل هذا ، بل  
يضمرون فعلاً من معناه ، وقدره بعضهم (هدمت دار عبد الله) فىكون  
على حذف مضاف، كما فى قوله تعالى ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (٤) ، ثم إن  
هذا الاعتراض على تقدير صحته يلزمه هو أيضاً .

(١) التذيل والتكميل ١٧/٣ وانظر : الجمع ١٠٧/٣ .

(٢) انظر : التذيل والتكميل ١٨/٣ والجمع ١٠٧/٣ وانظر : شرح الرضى ١٦٣/١ .

(٣) انظرها فى : التذيل والتكميل ١٨/٣ .

(٤) سورة يوسف من الآية (٨٢) .

## (٣٢) إعمال ثانى المتنازعين وطلب

### الأول مرفوعاً

إذا تنازع عاملان العمل فى معمول أعمل أحدهما فيه ، وأعمل الآخر فى ضميره ، وإعمال كل منهما مسموع ، لكن إعمال الثانى أكثر ، وهو الوارد فى القرآن الكريم ومنه قوله تعالى ﴿آتونى أفرغ عليه قطراً﴾ ، ورجح البصريون إعمال الثانى لقربه ، ورجح الكوفيون إعمال الأول لتصدره .

فإذا أعملنا الثانى وكان الأول يطلب مرفوعاً وجب عند البصريين إعمال الأول فى ضمير الاسم ، فتقول : ضربونى وضربت قومك ، ولا مانع عندهم من الإضمار قبل الذكر فى هذا الباب<sup>(١)</sup> .

ومنع ذلك الكوفيون ؛ لأنهم لا يميزون الإضمار قبل الذكر ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك :

فذهب الكسائى وهشام ووافقهم السهلى وابن مضاء إلى أن الفاعل يحذف من الأول<sup>(٢)</sup> ، فتقول : ضربنى وضربت قومك ، ومن السماع الموافق لهم قوله :

(١) انظر: شرح الجمل ٦١٣/١ وشرح التسهيل ١٧٤/٢ والتذيل والتكميل ١٤٨/٣-

١٤٩ وشرح الأشموني ١٠٢/٢ والجمع ٩٦/٣ وشرح التصريح ٣٢١/١ .

(٢) انظر : المراجع السابقة وأوضح المسالك ٢٠١/٢ .



تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا

رَجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبٌ<sup>(١)</sup>

وقوله :

لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنْ ظَعَانَنَا

حَيَّا الْحَطِيمُ وَجُوهَهُنْ وَزَمَزَمُ<sup>(٢)</sup>

حيث أعمل (حيا) الثانية ، ولم يعمل الأولى ، وحذف الفاعل ،  
إذ لو كان مضمرًا لقال : حيا ، لأن الفاعل مثني ، ومن ذلك قوله :

وَهَلْ يُرْجَعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى

ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالْدِيَارُ الْبَلَاقِعُ<sup>(٣)</sup>

وذهب الفراء إلى إعمال العاملين معاً إن اتحدا في طلب المرفوع ،  
نحو : قام وقعد أخواك ، أما إذا اختلفا فالمنقول عنه أكثر من قول :

(١) من الطويل ، لعلقمة الفحل ، وقيل لغيره ، وتعففق: استتر ، والأرطى : شجر ، وبذت:

سبقت وغلبت ، انظره في : شرح الجمل ٦١٩/١ والتذييل ١٤٨/٣ ومنهج السالك

١٣٣ وشرح التسهيل ١٧٤/٢ وأوضح المسالك ٢٠١/٢ وشرح الأشموني ١٠٢/٢ .

(٢) من الكامل ، لكثير غزة أو العرجى ، والخطيم : جدار الكعبة ، وانظره في : شرح

الجمل ٦١٩/١ والتذييل والتكميل ١٤٨/٣ ومنهج السالك ١٣٣ .

(٣) من الطويل ، لذى الرمة ، والأثافي: أحجار يوضع عليها القدر ، والبلاقع : جمع بلقع

وهي الأرض المقفرة ، انظر الشاهد في: شرح الجمل ٦١٩/١ والتذييل والتكميل

١٤٨، ١٢٧/٣ ومنهج السالك ١٣٣ وشرح الأشموني ١٨٧/١ .

نقل عنه أنه يوجب إعمال الأول حينئذ ؛ لأن في إعمال الثاني مخالفة ، إما بحذف الفاعل ، وإما بالإضمار قبل الذكر ، قال أبو حيان : " والمنقول عن الفراء أنه لا يميز كل مسألة تؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في مرفوع ، أو إلى حذف المرفوع ، فلا يميز : ضربني وضربت زيدا ؛ لأنك أضمرت في (ضربني) مرفوعاً أو حذفته ، وأن ذلك ليس مسموعاً من كلام العرب ، وأما مثل : قام وقعد زيد ، فقد تقدم قبل أن مذهبه فيه أن (زيداً) مرفوع بالفعلين معاً ، فلا إضمار في الأول ، ولا حذف لمرفوع ، ورددنا عليه ذلك ، ويجب عند الفراء في مثل : ضربني وضربت زيدا إعمال الأول ؛ ليخلص بذلك من حذف الفاعل ومن إضماره قبل الذكر " (١) .

كما نقل عن الفراء أن يقتصر على ما سمع من ذلك ، ويمنع القياس عليه (٢) .

ونقل ابن مالك عنه أنه يضم في الأول بشرط تأخر الضمير ، فيقول : ضربني وضربت زيدا هو ، قال ابن مالك : " وتصحيحه عند الفراء بتأخير الضمير منفصلاً ، كقولك : ضربني وضربت قومك هم " (٣) .

(١) التذيل والتكميل ١٤٧/٣ وانظر : شرح الجمل ٦١٧/١ والجمع ٩٦/٣ .

(٢) انظر : التذيل والتكميل ١٤٨/٣ والجمع ٩٦/٣ .

(٣) شرح التسهيل ١٧٤/٢ وانظر : التذيل والتكميل ١٤٧/٣ والمغنى ٤٨٩/٢ .

قال بهاء الدين ابن النحاس : " ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل " (١) .

ورجح أبو حيان جواز مذهبى الجمهور والكسائى ، قال :  
" والإنصاف فى هذه المسألة أنه يجوز حذف الفاعل ويجوز إضماره ،  
لثبوت الحذف فى الأبيات التى استدلت بها الكسائى ، وقوفاً مع  
الظاهر ، ولثبوت الإضمار أيضاً قبل الذكر فى لسان العرب " (٢) .

والراجح مذهب سيبويه والبصريين ، وهو جواز إعمال الثانى  
ووجوب الإضمار فى الأول ، ورجحه ابن عصفور بقوله : " إن الذى  
يدل على صحة مذهب سيبويه أنه قد حكى من كلام العرب :  
ضربونى وضربت قومك ، وضربانى وضربت الزيدى ، وهذا لا يخرج  
إلا على مذهب سيبويه " (٣) .

ومن السماع المحكى عن العرب المشار إليه قوله :

وَكُمْتُ مَدْمَةً كَأَنَّ مُتُونَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مَذْهَبٍ (٤)

(١) انظر : التذييل والتكميل ١٤٧/٣ .

(٢) التذييل والتكميل ١٥٢/٣ .

(٣) شرح الجمل ٦٢٠/١ .

(٤) من الطويل ، لطيف الغنى ، والكمات جمع أكمات ، والكملة حمرة تضرب إلى  
السواد ، ومدمة: شديدة الحمرة ، وانظر الشاهد فى: شرح المفصل ٧٧/١ والتذييل  
والتكميل ١٣٤/٣ ، ١٤٧ ومنهج السالك ١٣٣ وشرح الأشموني ١٠٤/٢ .

وقوله :

جفوني ولم أجف الأخلاء إننى  
لغير جميل من خليلي مهمل<sup>(١)</sup>

وقوله :

خالقاني ولم أخالف خليلي  
فلا خير في خلاف الخليل<sup>(٢)</sup>

وقوله :

هويتنى وهويت الخرد العربا  
أزمان كنت منوطاً بى هوى وصبا<sup>(٣)</sup>

وقوله :

هويتنى وهويت الغانيات إلى  
أن شبت فانصرفت عنهن آمالي<sup>(٤)</sup>

(١) من الطويل ، ولم أقف على قائله ، انظره فى : التذييل ١٣٦/٣ ، ١٥٢ ، ومنهج السالك ١٣٣ وتلخيص الشواهد ٥١٥ والمجم ٩٦/٣ ، ٢٢٣/١ وشرح التصريح ٣٢١/١ .

(٢) من الخفيف ، ولم أقف على قائله ، انظره فى : التذييل والتكميل ١٥٢/٣ ومنهج السالك ١٣٣ والمجم ٩٦/٣ والدرر ٣٥١/٢ .

(٣) من البسيط ، والخرد : جمع خريدة وهى البكر التى لم تمس ، انظره فى : التذييل والتكميل ١٥٢/٣ والمجم ٩٦/٣ والدرر ٣٥٢/٢ .

(٤) من البسيط ، لم أقف على قائله ، انظره فى : تلخيص الشواهد ٥١٥ وشرح الأشتوني ١٠٤/٢ والدرر ٣٥٢/٢ .

ورد مذهب الفراء وهو القول بإعمال العاملين في المعمول بأن فيه اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، وبأن السماع ورد بالإضمار قبل الذكر<sup>(١)</sup> .

ورد مذهب الكسائي بأنه لا يجوز حذف الفاعل ؛ لأنه إن حذف الفاعل اختصاراً لم يكن الفعل وحده كلاماً ولا مفيداً ؛ لأنه لفظ مفرد ، وإن حذف اختصاراً لم يجوز ؛ لأن العرب قد جعلته مع الفعل بمنزلة شيء واحد ، بدليل إسكانهم آخر الفعل في (ضربت)<sup>(٢)</sup> .

وأما الأبيات التي استدلت بها لمذهب الكسائي فتخرج على أن الفاعل فيها ضمير عائد على التثنية أو الجمع بلفظ المفرد فاستتر ، والعرب قد تعيد الضمير على المثني والجمع مفرداً ، ومنه : هو أحسن الفتیان وأجمله ، وأحسن بنى أبيه وأنبله ، ومنه قوله تعالى ﴿ وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه ﴾<sup>(٣)</sup> ، وهو كثير<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : شرح الجمل ٦١٨/١ والتذييل والتكميل ١٢٧/٣ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل المخطوط ١١١/٣ ب .

(٣) سورة النحل من الآية (٦٦) .

(٤) انظر في هذا التخريج وغيره : شرح الجمل ٦٢٠-٦٢١ وشرح التسهيل ١٧٤/٢

والتذييل والتكميل ١٤٩/٣-١٥١ .

## (٢٣) ناصب المستثنى

اختلف النحويون في ناصب المستثنى بـ (إلا) ، فذهب ابن مالك إلى أنه منصوب بـ (إلا) نفسها ، ونسبه إلى سيبويه والمبرد والجرجاني ، ونسبه أبو البركات الأنباري إلى بعض الكوفيين والمبرد وأبي إسحاق الزجاج ، وخطأ الشيخ عزيمة تلك النسبة للمبرد ، كما أن ما في معاني القرآن للزجاج مخالف لذلك ، ونسبه أبو حيان إلى المازني<sup>(١)</sup> .

وذهب ابن بابشاذ وابن الباذش إلى أن ناصبه ما قبل (إلا) من فعل وشبهه معدى بها ، ونسب إلى أبي على الفارسي وأبي على الرندي ونسبه أبو البركات إلى البصريين ، ونسبه الشلوين إلى المحققين قياساً على المفعول معه<sup>(٢)</sup> .

وذهب ابن خروف إلى أنه منصوب بما قبل (إلا) من فعل ونحوه على جهة الاستقلال ، لانتصاب (غير) به إذا وقعت موقع (إلا) ، ونسبه إلى سيبويه<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : المقتضب ٣٩٠/٤ الحاشية ، ومعاني القرآن للزجاج ٧٢/٢ والإنصاف ٢٦١/١ وشرح التسهيل ٢٧٣/٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢٦١/١ وشرح المفصل ٧٦/٢ وشرح الجمل ٢٥٣/٢ وشرح التسهيل ٢٧٧/٢ والتذيل والتكميل ٥١٦/٣ .

(٣) انظر : التذيل والتكميل ٥٢٠/٣ والمساعد ٥٥٦/١ والمجمع ١٨٨/٢ .

وذهب ابن السراج والميرد وأبو إسحاق الزجاج إلى أنه منصوب  
بفعل مضمر بعد (إلا) تقديره : (أستثنى)<sup>(١)</sup> .

وذهب أبو علي الفارسي في المسائل المشككة<sup>(٢)</sup> وابن عصفور  
وأبو حيان إلى أنه منصوب بالجملة المتقدمة عليه بواسطة (إلا) ،  
إلا أن يكون الاسم المنصوب فيه معنى (إلا) فلا يحتاج إلى وساطة  
(إلا) ، ونسبه أبو حيان إلى سيويه<sup>(٣)</sup> ، وهو الظاهر من مذهبه<sup>(٤)</sup> .

وذهب ابن الحاجب إلى أن العامل هو المستثنى منه بواسطة (إلا)  
تشبيهاً بالمفعول معه<sup>(٥)</sup> .

وأما الكسائي ففي بيان مذهبه هنا خلاف ؛ نسب إليه السيرافي  
وأبو البركات الأنباري والرضي أن المستثنى منصوب بـ (أن) مقدرة  
بعد (إلا)<sup>(٦)</sup> ، ونسب إليه أبو البركات أيضاً أنه انتصب لأنه مشبه  
بالمفعول<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر: الأصول ٣٤٣/١ والمقتضب ٣٩٠/٤ وشرح التسهيل ٢٧٨/٢ والجمع ١٨٨/٢ .

(٢) ص ٤٩٣ .

(٣) انظر : شرح الجمل ٢٥٤/٢ والارتشاف ٣٠٠/٢ والجمع ١٨٨/٢ .

(٤) حيث قال في ٣٠٠/٢ : " والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل  
فيه ما قبله ، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت :  
عشرون درهماً " .

(٥) انظر : شرح الوافية ٢٤٢/١ .

(٦) انظر : الإنصاف ٢٦١/١ والمساعد ٥٥٦/١ وشرح الرضي ٢٢٦/١ والجمع ١٨٨/٢ .

(٧) انظر : الإنصاف ٢٦١/١ .

قال أبو البركات الأنباري : " وحكى عن الكسائي أنه قال إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وحكى عنه أيضاً أنه قال : ينتصب الاسم لأنه مشبه بالمفعول " (١) .

ونسب إليه ابن عصفور وأبو حيان القول بأنه منصوب لمخالفته المستثنى منه ؛ لأن المستثنى منه موجب له الفعل والمستثنى منفي عنه الفعل (٢) .

قال ابن عصفور : " ومنهم من ذهب إلى أنه منتصب لمخالفته للأول ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، أن ما بعد (إلا) منفي عنه القيام ، وما قبلها موجب له القيام ، وهو مذهب الكسائي " (٣) .

وذهب الفراء إلى أن المستثنى منصوب بـ (إن) المخففة التي ركبت (إلا) منها ومن (لا) ، ولهذا من رفع غلب (لا) ، ومن نصب غلب (إن) . هذا ما نسبته إليه أبو البركات الأنباري وابن يعيش وأبو حيان والسيوطي (٤) .

(١) الإنصاف ٢٦١/١ .

(٢) انظر : شرح الجمل ٢٥٣/٢ والارتشاف ٣٠٠/٢ .

(٣) شرح الجمل ٢٥٣/٢ .

(٤) انظر : الإنصاف ٢٦١/١ وشرح المفصل ٧٦/٢ ومنهج السالك ١٦٠ والجمع

١٨٨/٢ .



قال ابن الأنباري : " وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن (إلا) مركبة من (إن) و(لا) ، ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ (إن) وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا) " (١) .

والذى فى معانى الفراء أن (إلا) مركبة من (إن) النافية و(لا) ، قال الفراء : " ونرى أن قول العرب (إلا) إنما جمعوا بين (إن) التى تكون جحداً ، وضموا إليها (لا) ، فصارا جميعاً حرفاً واحداً ، وخرجوا من حد الجحد إذ جمعنا فصارا حرفاً واحداً " (٢) .

وما سلم قول من الأقوال فى عامل النصب فى المستثنى من الاعتراض عليه ، ولا أريد الإطالة بمناقشة كل قول منها (٣) ، ويكفى أن نناقش رأى كل من الكسائي والفراء ، فنقول :

ما ذهب إليه الكسائي والفراء مرجوح ، أما القول بأن المستثنى منصوب بـ (أن) وهو ما نسبته السيرافي وابن الأنباري للكسائي ، فقد رده الرضى بقوله : " وليس بشيء ؛ إذ يبقى الإشكال عليه

(١) الإنصاف ٢٦١/١ .

(٢) معانى القرآن ٣٧٧/٢ .

(٣) انظر فى هذه الاعتراضات: الإنصاف ٢٦٠/١ وشرح المفصل ٧٦/٢ والإيضاح فى شرح المفصل ٢٨٤/١ وشرح التسهيل ٢٧١/٢ وشرح الجمل ٢٥٣/٢ وشرح الرضى ٢٢٦/١ والتذيل والتكميل ٥١٦/٣ ومنهج السالك ١٥٩ .

بحالـه فى انتصاب (أن) مع اسمها وخبرها ؛ لأنها فى تقدير المفرد " (١) .

وأما القول بأن العامل المخالفة وهو ما نسبـه ابن عصفور وأبو حيان إلى الكسائى ، فيرده أن الخلاف لا يصلح عاملاً ، لأنه لو كان يقتضى مخالفة الاسم لما قبله فى الإعراب ، لوجب نصب (زيد) من قولنا : ما قام عمرو بل زيد ، ولم يقل به أحد ، ولا يجوز .

وأما القول بأن ناصبه (إن) التى ركبت (إلا) منها مع (لا) وهو المنسوب للفراء ، فيرده أن القول بالتركيب خلاف الأصل ، وقد رده ابن الحاجب بقوله : " وهذا ليس بشيء ؛ لأنه غير مستقيم لفظاً ومعنى ، أما اللفظ فلأنك لو لفظت به لم يستقم ، وأما المعنى فعلى خلاف ذلك " (٢) .

---

(١) شرح الكافية ٢٢٦/١ .

(٢) الإيضاح ٢٨٤/١ .

## (٢٤) حاشا

يستثنى بـ (حاشا) فينتصب الاسم بعدها وينجر ، فإذا انجر كانت حرفاً ، وإذا انتصب كانت فعلاً ، وأنكر الفراء الجر بها ، وقال: الجر بعدها بلام مقدرة والأصل في : قام القوم حاشا زيد : حاشا لزيد ، و(حاشا) عنده فعل دائماً ، ونقل ابن مالك عنه أنه ينصب بـ (حاشا) ويخفض ، ونقل ابن هشام عنه أنها تستعمل حرف جر كثيراً وفعلاً جامداً قليلاً ، ونقل أبو حيان أن الفراء يلتزم النصب بعد (حاشا)<sup>(١)</sup> .

وإذا دخلت (ما) على (حاشا) وجب نصب المستثنى بها ، هذا مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي والجرمي والربعي والفارسي وابن جني إلى جواز جره على تقدير زيادة (ما)<sup>(٢)</sup> .

ورد بأن (ما) لا تزداد قبل حروف الجر ، وبأن المسموع منه قليل شاذ لا ينبغي القياس عليه<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : شرح التسهيل ٣٠٧/٢ والارتشاف ٣١٨/٢-٣١٩ والمغني ١٢٢/١ والجمع ٢١٢/٢ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣١٨/٢ والجمع ٢١٣/٢ .

(٣) انظر : الجمع ٢١٣/٢ .

وذهب الكسائي إلى جواز دخول (إلا) على (حاشا) إذا جرت ،  
وحكى : قام القوم إلا حاشا زيد ، ومنع ذلك البصريون ، لأن فيه  
جمعاً بين أداتين لمعنى واحد<sup>(١)</sup> .

وإذا انتصب المستثنى بعد (حاشا) كانت فعلاً ، وكان المستثنى  
مفعولاً ، أما الفاعل فقد اختلف فيه :

فذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعل لا فاعل له ، والنصب بعدها  
إنما هو بالحمل على (إلا)<sup>(٢)</sup> .

وذهب جمهور النحاة إلى أن فاعلها ضمير مستتر فيها لا يظهر ولا  
يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، لكنهم اختلفوا فى مرجعه :

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه عائد على البعض المفهوم  
من الكلام السابق ، فإذا قلت : قام القوم حاشا زيداً ، فالتقدير :  
حاشا هو ، أى : بعضهم زيداً<sup>(٣)</sup> .

وذهب الكسائي وأكثر الكوفيين إلى أنه عائد على مصدر ما عمل  
فى المستثنى منه ، فالتقدير فى المثال المتقدم : حاشا هو أى : القيام زيداً<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : المجمع ٢/٢١٣ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٨٥/٢ والارتشاف ٣١٩/٢ والمجمع ٢/٢١٢ .

(٣) انظر : المرجعين السابقين .

(٤) انظر : شرح المفصل ٧٧/٢ والارتشاف ٣١٩/٢ والمجمع ٢/٢١٢ .

والصحيح أن (حاشا) يأتى المستثنى بعدها مجروراً فتكون حرف جر ، ويأتى المستثنى بعدها منصوباً فتكون فعلاً ، والصحيح كذلك أن فاعلها ضمير مستتر فيها ، وأما القول بخلوها من الضمير وهو قول الفراء فمردود ؛ لأنه يؤدي إلى وجود فعل ولا فاعل له ، وهو بعيد .

والأرجح فى مرجع هذا الضمير أنه عائد على المصدر المفهوم من الكلام وهو مذهب الكوفيين عدا الفراء ، وأما الاعتراض بأنه لا يطرده ، لأنه قد لا يكون فى الكلام فعل ونحوه ، نحو : القوم اخوتك حاشا زيداً ، والقوم قرشيون حاشا عمراً<sup>(١)</sup> ، فمدفوع بأنه إذا لم يوجد فى الكلام فعل ونحوه يتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه ، وعليه يكون التقدير : حاشا هو أى : المنتسب إليك بالأخوة زيداً ، أو : منتسب الأخوة إلى زيد<sup>(٢)</sup> .

وأما القول بأن مرجع الضمير البعض المفهوم من الكلام السابق فيضعفه أن البعض لا يحسن إطلاقه على الكل إلا واحداً ، وقد ذهب الكسائى وهشام إلى أن البعض لا يطلق إلا على ما دون النصف<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر هذا الاعتراض فى التذيل والتكميل ٦٣٥/٣ والارتشاف ٣١٩/٢ .

(٢) انظر : حاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ١٥٨/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣١١/٢ وشرح الرضى ٢٣٠/١ وتوضيح المقاصد ١٢٥/٢ .

## (٢٥) حكم المستثنى بـ (إلا) في

### الاستثناء التام المنفي

إذا كان الاستثناء تاماً منفيّاً متصلاً فإنه يجوز في المستثنى النصب والاتباع، نحو قوله تعالى ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾<sup>(١)</sup>، والأرجح الاتباع، وإذا تعذر الاتباع على اللفظ اتبع على الموضع، وامتنع الاتباع على اللفظ، وذلك نحو: لا إله إلا الله، وما في الدار من أحد إلا زيد، ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعاب به، هذا مذهب الجمهور ومعهم القراء؛ وإنما امتنع الاتباع على اللفظ في كلمة التوحيد لأن (لا) لا تعمل في المعرفة، ولأنها لا تعمل في الموجب، وأما في المثال الأول فلأن (من) لا تزداد في الإيجاب، وما بعد (إلا) موجب، وأما في المثال الثاني فلأن الباء لا تزداد في الإيجاب، وما بعد (إلا) موجب لانتقاض النفي<sup>(٢)</sup>.

وخالف الكسائي فذهب إلى جواز الاتباع على اللفظ في قوله تعالى ﴿وما من إله إلا إله واحد﴾<sup>(٣)</sup> فأجاز جر (إله) إتباعاً للفظ (من إله) صفة على اعتبار أن (إلا) بمعنى (غير) فتكون (إلا)

(١) سورة النساء من الآية (٦٦).

(٢) انظر: الارتشاف ٣٠٢/٢-٣٠٣ وأوضح المسالك ٢٥٨/٢ وما بعدها.

(٣) سورة المائدة من الآية (٧٣).

وما بعدها صفة للمجرور بـ (من) على لفظه ، وهذا ما نقله عنه  
الفراء وأبو حيان ، أو بدلاً من (من إله) وهذا ما نقله عنه ابن  
النحاس<sup>(١)</sup> .

قال الفراء : " وقوله (وما من إله إلا إله واحد) لا يكون قوله (إله  
واحد) إلا رفعاً ؛ لأن المعنى : ليس إله إلا إله واحد ، فرددت ما بعد  
(إلا) إلى المعنى ، ألا ترى أن (من) إذ فقدت من أول الكلام رفعت...  
فرأيت الكسائي قد أجاز خفضه ، وهو بعد (إلا) وأنزل (إلا) مع  
المحذوف بمنزلة (غير) ، وذلك ليس بشيء " (٢) .

وقال النحاس : " أجاز الكسائي خفض على البديل ، وذلك خطأ  
عند الفراء والبصريين ؛ لأن (من) لا تدخل في الإيجاب " (٣) .

وما ذهب إليه الكسائي من الاتباع على اللفظ مخالف لما أجمعوا  
عليه ، ولا يصح عليه المعنى ، أما على تقدير (إلا) صفة فظاهر ،  
وأما على أنه بدل فلأن البديل على نية إحلاله محل المبدل منه ، ولو  
أحللته لما صح المعنى ، فهذا إيجاب والمبدل منه نفى .

(١) انظر : معاني الفراء ٣١٧/١ والارتشاف ٣٠٣/٢ وإعراب النحاس ٣٤/٢ .

(٢) المعاني ٣١٧/١ .

(٣) المعاني ٣٤/٢ .

## (٣٦) حركة ياء المتكلم

عند إضافة الاسم إلى ياء المتكلم فإن كان صحيح الآخر لزم كسر آخره وجاز في الياء الفتح والسكون ، نحو قوله تعالى ﴿ اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ﴾ <sup>(١)</sup> ، وإن كان مثني أو جمع مذكر سالماً لزم فتح الياء وسكون آخره وتدغم ياء التثنية والجمع في ياء المتكلم وتقلب الواو ياء ثم تدغم في الياء ، نحو قوله تعالى ﴿ إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله ﴿ وما أنتم بمصرخي ﴾ <sup>(٣)</sup> وتبقى الألف فتقول : غلاماي ، وإن كان مقصوراً أو منقوصاً لزم فتح الياء وسكون آخره أيضاً ، وأدغمت الياء في الياء ، وسلمت الألف ، نحو قوله تعالى : ﴿ هي عصاي ﴾ <sup>(٤)</sup> وقولك : قاضي ، وأجازت هذيل قلب ألف المقصور ياء <sup>(٥)</sup> ، ومنه قوله :  
سبقوا هوى وأعنتوا لهماهم  
فتخرموا ولكل جنب مصرع <sup>(٦)</sup>

(١) النمل من الآية (٢٨) .

(٢) القصص من الآية (٢٧) .

(٣) إبراهيم من الآية (٢٢) .

(٤) طه من الآية (١٨) .

(٥) ينظر : أوضح المسالك ١٩٦/٣ وما بعدها والجمع ٤٣٥/٢-٤٣٦ .

(٦) من الكامل ، لأبي ذؤيب ، انظره في : أوضح المسالك ١٩٩/٣ والجمع ٤٣٥/٢

وشرح الأشموني ٢٨٢/٢ والدرر اللوامع ١٦٥/٢ .



وذهب الكسائي إلى أن العرب تستحب فتح ياء المتكلم عند التقائها بكل ألف مهموزة سوى الألف واللام<sup>(١)</sup> ، نحو قوله تعالى ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَى عَلَى اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup> في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبو جعفر بفتح الياء .

وأنكر هذا الفراء وقال العرب تسكن الياء قبل الهمزة ، قال : " ولم أر ذلك عند العرب ، رأيتهم يرسلون الياء ، فيقولون : عندي أبوك ، ولا يقولون : عندي أبوك بتحريك الياء إلا أن يتركوا الهمز ، فيجعلون الفتحة في الياء في هذا ومثله " (٤) .

والراجح أن ياء المتكلم هذه يجوز فيها الفتح والإسكان إن اتصلت باسم صحيح ، سواء أكان بعدها همزة قطع مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة أو كان بعدها ألف وصل أو غيرها ، وقد ورد الفتح والإسكان في كل ذلك في القرآن الكريم ، والكسائي حين قال : العرب تستحب فتح الياء لم يقصد لزوم ذلك ، أو أنهم يمنعون إسكان الياء ، ومذهبه هو الصحيح .

(١) انظر : معاني الفراء ٢٩/١ وإعراب النحاس ٢١٢/١ .

(٢) يونس من الآية (٧٢) .

(٣) الأنفال من الآية (٤٨) وانظر في القراءة : الإتحاف ص ٢٣٨ .

(٤) معاني الفراء ٢٩/١ .

قال فى الإتحاف فى الياء الواقعة قبل همزة القطع المفتوحة :  
 " فأصل نافع وابن كثير وأبى عمرو وكذا أبو جعفر فتحهن ، ووافقهم  
 ابن محيصن واليزدى ، وأصل الباقيّن تسكينهن ... " (١) .

وقال فى الياء الواقعة قبل الهمزة المكسورة : " وأصل فتح هذا  
 النوع نافع وأبو عمرو وكذا أبو جعفر ووافقهم اليزدى ، والباقيون  
 بالسكون ... " (٢) .

وقال فى الياء الواقعة قبل الهمزة المضمومة : " وأصل فتحها فيهن  
 وصلاً نافع وكذا أبو جعفر ... " (٣) .

فالفتح مسموع وكذا السكون ، وليس كما ذكر الفراء أنهم لا  
 يحركون الياء إلا عند ترك الهمزة .

---

(١) الإتحاف ١٠٩ .

(٢) الإتحاف ١١٠ .

(٣) الإتحاف ١١١ .

## (٢٧) شروط إعمال اسم الفاعل

يعمل اسم الفاعل عمل الفعل ، فإن كان مجرداً من (أل) والإضافة فقد شرطوا فيه شروطاً حتى يعمل ، وقد وقع خلاف بين النحويين في بعض هذه الشروط ، فمذهب الجمهور أنه لا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، فإذا كان بمعنى الماضي امتنع نصبه للمفعول ، وأنه لا يعمل إلا مكبراً ؛ لأنه إذا صغر كان مشبهاً للاسم ، وهو يعمل بالحمل على المضارع ، وأنه لا يعمل إذا وصف قبل العمل ؛ لأن الوصف أيضاً من سمات الأسماء ، وجمهور البصريين يشترطون اعتماده على نفى أو استفهام أو موصوف أو ذى خبر ، ولم يشترط ذلك الكوفيون والأخفش .

وخالف الكسائي في بعض هذه الشروط ؛ فذهب إلى جواز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي ، وتبعه هشام وجماعة ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ وَكَلَبَهُمْ بِاسْطِ ذُرَاعِهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ <sup>(١)</sup> وبقوله تعالى ﴿ جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حَسْبَانَا ﴾ <sup>(٢)</sup> وبما حكاه الكسائي عن العرب ، وهو : هذا مار يزيد أمس فسويّ فرسخاً <sup>(٣)</sup> .

(١) سورة الكهف من الآية (١٨) .

(٢) سورة الأنعام من الآية (٩٦) وهى قراءة غير عاصم وحزمة والكسائي والأعمش .

انظر : الدر المصون ١٣٣/٣ والإنحاف ٢١٤ .

(٣) انظر : نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ١٣٥ وشرح المفصل ٧٧/٦ وشرح الجمل

٥٥٠/١ وشرح التسهيل ٧٥/٣ وشرح الأشموني ٢٩٣/٢ وشرح التصريح ٦٦/٢ .

ووافق القراء الجمهور في اشتراط ذلك ، ومنع إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى إذا لم يكن مقترناً بـ (أل) ، قال : " وقوله ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ <sup>(١)</sup> ولو نونت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صواباً ، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل ، فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة " <sup>(٢)</sup> .

ومذهب الكسائي ضعيف ، وما استدلل به لا حجة فيه ، وقد ضعف مذهبه كثير من النحاة ، قال ابن عصفور : " وهذا كله لا حجة فيه ، أما : هذا ما يزيد فسوياً فرسخاً ، وإنما عمل في الجرور والظرف ، هذا والجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال ، بخلاف المفعول به ... فإذا عملت روائح الأفعال في الظروف والجرورات فالأخرى والأولى أن يعمل فيهما ما فيه معنى الفعل ولفظه .

وأما قوله تعالى ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد ﴾ فعلى حكاية الحال الماضية ، ألا ترى أن الواو في (وكلبهم) واو الحال ، تقديره : وكلبهم يسط " <sup>(٣)</sup> .

وقال ابن مالك : " ومذهبه في هذه المسألة ضعيف ؛ لأن اسم الفاعل الذى يراد به المضى لا يشبه الفعل الماضى إلا من قبل المعنى ،

(١) سورة الأنبياء من الآية (٣٥) .

(٢) معانى القرآن ٢٠٢/٢ وانظر : ٤٢٠/٢ حيث قبح إعمال اسم الفاعل الماضى .

(٣) شرح الجمل ٥٥٠/١ - ٥٥١ .

فلا يعطى ما أعطى المشابهة لفظاً ومعنى ، أعنى الذى يراد به معنى المضارع ، كما لم يعط الاسم من منع الصرف بعلّة واحدة ما أعطى ذو العلتين ، وأيضاً فإن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل فى الإعراب فحمل اسم الفاعل عليه فى العمل ، ولم يحمل الفعل الماضى على اسم الفاعل فى إعراب ، فلم يحمل اسم الفاعل عليه فى العمل ، قال سيبويه : وإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما أجرى مجرى المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع فى الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه " (١) .

وأما آية الأنعام فـ (سكنّا) منصوب عند الجمهور بفعل مقدر ، وذكر السيرافى أن اسم الفاعل المتعدى لاثنتين يجوز أن يعمل فى الثانى وإن كان ماضياً ، لأنه لما أضيف إلى الأولى تعذرت إضافته للثانى فتعين نصبه ، وقال بعضهم : لأنه بالإضافة أشبه المعروف بـ (أل) فعمل مطلقاً (٢) .

وخالف الكسائى أيضاً فأجاز إعمال اسم الفاعل مصغراً ، مستدلاً بما حكاه عن العرب : أظننى مرتحلاً وسويراً فرسخاً (٣) ،

(١) شرح التسهيل ٧٥/٣ وانظر : الكتاب ١٧١/١ .

(٢) انظر : الدر المصون ١٣٣/٣ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٧٤/٣ .

ونسب ذلك بعض النحاة إلى الكوفيين<sup>(١)</sup>، ونسبه بعضهم إلى الكوفيين  
إلا الفراء<sup>(٢)</sup>، ووافق الفراء الجمهور فمنع ذلك .

قال ابن مالك : " وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف لأنهما من  
خصائص الأسماء ، فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظاً ، ولم ير الكسائي  
ذلك مانعاً " <sup>(٣)</sup> .

وقال السيوطي : " وقال الكوفيون إلا الفراء ووافقهم النحاس  
يعمل مصغراً " <sup>(٤)</sup> .

وفى المسألة مذهب ثالث ، وهو جواز إعمال اسم الفاعل  
مصغراً إذا لم يحفظ له مكبر ، نقله أبو حيان عن ابن عصفور<sup>(٥)</sup> ،  
ومنه قوله :

فما طَعِمَ راحٍ في الزجاج مُدَامَةً  
تَرَقَّرَقُ في الأيدي كُمَيْتَ عَصْرُهَا<sup>(٦)</sup>

(١) هو ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٤/١ .

(٢) هو السيوطي في الهمع ٥٤/٣ وانظر : الارتشاف ١٨١/٣ .

(٣) شرح التسهيل ٧٤/٣ .

(٤) الهمع ٥٤/٣ .

(٥) انظر : الارتشاف ١٨١/٣ وشرح الأشموني ٢٩٤/٢ .

(٦) من الطويل ، لمضرس بن ربيعي ، انظره في : الارتشاف ١٨١/٣ والهمع ٥٥/٣ وشرح  
الأشموني ٢٩٤/٢ والدرر ٣١٥/٢ .

والراجح مذهب الجمهور والفراء ، وهو منع إعمال اسم الفاعل المصغر لما تقدم في كلام ابن مالك ، ولأنه لا حجة فيما رواه الكسائي ، إذ المعمول وهو (فرسخ) ظرف ؛ والظرف يعمل فيه رائحة الفعل<sup>(١)</sup> .

وخالف الكسائي أيضاً فذهب إلى القول بإعمال اسم الفاعل - الموصوف بعد الوصف ، كما أجاز تقديم المعمول على اسم الفاعل وصفته ، فأجاز : أنا زيدا ضارباً أى ضارب ، واستدل على إعمال اسم الفاعل بعد الوصف بقول الشاعر :

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رجعتُ

ذكرتُ سليمي في الخَلِيطِ المَزَايلِ<sup>(٢)</sup>

وقوله :

وقائلةٌ تحشى على أظنه

سيودى به ترحاله ومذاهبه<sup>(٣)</sup>

(١) انظر : شرح التسهيل ٧٤/٣ .

(٢) من الطويل، لبشر بن أبي خازم ، الفاقد : التي مات زوجها أو ولدها ، والخطباء : بينة الخطب ، وفرخين: ولدين ، والمزاييل: المباين ، انظر الشاهد في : شرح التسهيل ٧٤/٣ وشرح الكافية الشافية ١٠٤٢/٢ وشرح الأئيموني ٢٩٤/٢ ويس على التصريح ٦٦/٢ .

(٣) من الطويل ، لذى الرمة ، انظره في : شرح التسهيل ٧٥/٣ والمساعد ١٩٢/٢ .

ووافق الفراء الجمهور فمنع ذلك .

قال أبو حيان : " الثاني : ألا يوصف قبل العمل ، فلا يجوز : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً ، هذا مذهب البصريين والفراء ، وذهب الكسائي وباقي الكوفيين إلى جواز إعماله وإن تأخر معموله عن الوصف ، فإن تقدم معموله على الوصف جاز بلا خلاف ، نحو : هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ ، وأجاز الكسائي أيضاً تقديم المفعول على اسم الفاعل ووصفته ، وأجاز : هذا زيداً ضاربٌ أي ضارب ، فـ (زيداً) منصوب بـ (ضارب) ، وقد وصف بـ (أي ضارب) ، وهي صفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بشيء لا معمول ولا غيره ، ووافق بعض أصحابنا الكسائي في هذه المسألة ، فأجاز : أنا زيداً ضاربٌ أي ضارب ، ومنع : أنا ضاربٌ أي ضارب زيداً " (١) .

والراجح مذهب الجمهور والفراء ؛ لما تقدم من أن الوصف يبعد الاسم عن شبه الفعل ، وقد رد ابن مالك مذهب الكسائي هذا بقوله : " وأما إجازته أنا زيداً ضاربٌ أي ضارب ، فلا حجة فيه ، لأنه لم يقل أنا سمعته عن العرب ؛ بل ذكره تمثيلاً ، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حجة ؛ لأنه كان يحمل على أن (زيداً) منصوب بـ (ضارب) ، و(ضارب) خبر (أنا) ، و(أي ضارب) خبر ثان " (٢) .

(١) الارتشاف ١٨١/٣ - ١٨٢ وانظر : شرح التسهيل ٧٤/٣ وشرح الأشموني ٢٩٤/٢

والجمع ٥٧/٣ وشرح التصريح ٦٥/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٧٤/٣ .



ثم رد الاستدلال بالبيتين أيضاً فقال عن الشاهد الأول : " ولا حجة في هذا ؛ لإمكان تخريجه على جعل (فرخين) منصوباً بـ (رجعت) على إسقاط حرف الجر ، وأصله : رجعت على فرخين ، فحذف (على) وتعدى الفعل بنفسه فنصب ، ويجوز نصب (فرخين) بفقدت مقدراً ، مدلولاً عليه باسم الفاعل الموصوف ، فإن ما لا يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل " (١) .

وقال عن الشاهد الثاني : " والجواب أن يقال : (أظنه) محكى بقال أو تقول مقدراً ، فبطل الاحتجاج " (٢) .

---

(١) شرح التسهيل ٧٤/٣ .

(٢) السابق ٧٥/٣ .

## (٢٨) صيغة (ما أفعل) في التعجب

وقع خلاف بين الكسائي والفراء هنا في (أفعل) وخلاف في (ما).

الخلاف في (أفعل) :

اختلف في (أفعل) من صيغة (ما أفعله) في التعجب ، فذهب البصريون إلى أنه فعل ماض مبني على الفتح ، وفيه ضمير عائد على (ما) فاعل ، والاسم بعده مفعول به منصوب .

ووافق الكسائي البصريين في القول بفعلية (أفعل) .

وذهب الكوفيون ومنهم الفراء إلى أن (أفعل) اسم ، وانتصب لأنه خبر (ما) ، على حد قولهم في : زيد عندك ، والاسم بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به <sup>(١)</sup> .

قال أبو البركات الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) في التعجب في نحو : (ما أحسن زيدا) اسم ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين " <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : الإنصاف ١٢٦/١ وشرح التسهيل ٣١/٣ وشرح الرضى ٣٠٨/٢ والممع

٣٦/٣ وشرح الأشتوني ١٨/٣ وشرح التصريح ٨٧/٢ .

(٢) الإنصاف ١٢٦/١ .

وقال أبو حيان : " و(أفعل) مذهب البصريين والكسائي أنه فعل ،  
 و(زيداً) مفعول به ، والهمزة للتعدية ... ومذهب الكوفيين غير الكسائي  
 أن (أفعل) اسم ، وانتصب الاسم بعده في قول الفراء ومن وافقه من  
 الكوفيين على حد ما انتصب في قولهم: زيد كريم الأب ... " (١).  
 واستدل البصريون على فعلية (أفعل) بأمور (٢) :

- لزومه نون الوقاية إذا وصل بياء المتكلم، نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله، ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل دون الاسم لتقى الفعل الكسر.
- نصبه للمفعول الصريح ، معرفة كان أو نكرة ، و(أفعل) إذا كان اسماً لا ينصب المفعول ، وإنما ينصب النكرات خاصة على التمييز،  
 نحو : هذا أكثر منك علماً .
- بناؤه على الفتح ، يدل على أنه فعل ماض ، إذ لو كان اسماً لوجب رفعه خبراً لـ (ما) .

واستدل الكوفيون على اسمية (أفعل) بأمور (٣) :

- 
- (١) الارتشاف ٣٣/٣ .  
 (٢) انظر : الإنصاف ١٢٩/١-١٣٧ وشرح الجمل ٥٨٣/١-٥٨٤ وشرح الرضى ٣٠٨/٢ وشرح الأشموني ١٨/٣ والمجمع ٣٦/٣ .  
 (٣) انظر : الإنصاف ١٢٦/١-١٢٩ وشرح الجمل ٥٨٣/١ وشرح الرضى ٣٠٨/٢ وشرح الأشموني ١٨/٣ والمجمع ٣٦/٣ .

- أنه جامد لا يتصرف ، والأفعال من خصائصها التصرف .

- أنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء ، كما فى

قول الشاعر :

ياما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤلئكن الضال والسمر<sup>(١)</sup>

- أنه تصح عينه فى نحو : ما أقومه ، وما أبيعه ، وما أطولسه ،  
كما تصح العين فى الاسم ، نحو : هذا أقوم منك وأبيع منك وأطول  
منك ، ولو كان فعلاً لوجب أن تعل عينه كما فى قال وباع وطل .

قال الرضى : " ولمشابهة (أفعل) التعجب لـ (أفعل) التفضيل فى  
الوزن والأصل المبنى منه وشرائط بنائه ، وتصحيح العين فى نحو : ما  
أقوله وما أبيعه ، وتعديه بما يتعدى به أفعل التفضيل توهم غير الكسائى  
من الكوفيين أن (أفعل) التعجب اسم كـ (أفعل) التفضيل ، وقسوى  
وهمهم تصغيرهم إياه فى نحو قوله : ياما أميلح ... " (٢) .

والراجح ما ذهب إليه البصريون والكسائى ، وهو أن (أفعل)  
التعجب فعل ، وأما ما استدل به الكوفيون ففيه نظر ؛ إذ عدم

(١) من البسيط ، لمخون ليلى ، ونسب لكثيرين غيره ، انظره فى : شرح المفصل ١٣٥/٥  
والإنصاف ١٢٧/١ وشرح الشافية ١٩٠/١ والجمع ٢٤٧/١ ، ٣٦/٣ وخزانة الأدب  
٣٦٣/٩ ، ٢٣٣/٥ ، ٢٣٧/١ .

(٢) شرح الرضى ٣٠٨/٢ .

التصرف لا يدل على الاسمية ، فهناك أفعال كثيرة جامدة ولم يدع أحد أنها أسماء، منها: (عسى) و(ليس)، وأما دخوله التصغير فلمشابهته (أفعل) التفضيل ، وهو شاذ مقصور على السماع ، كما أن إلزامه طريقة واحدة لجموده جعله يشبه الاسم، فدخله بعض أحكامه ، وأما صحة عينه فليست دليلاً على اسميته ، فهناك أفعال صحت عينها منها عور وحول ، وقد صحت عينه لمشابهته لأفعل التفضيل أيضاً ، كما أن الإعلال نوع تصرف ، وفعل التعجب جامد غير متصرف ، ومن ثم لم يميز الإدغام في نحو (اشدد به) في التعجب ، كما جاز في غيره<sup>(١)</sup> .

#### الخلاف في (ما) :

اختلف الكسائي والفراء في إعراب (ما) في صيغة (ما أفعله) في التعجب، فذهب الفراء والجمهور إلى أنها مبتدأ، وابتدأ بها وهي نكرة لتضمنها معنى التعجب ، وهي عند الفراء استفهامية دخلها معنى التعجب .

وذهب الكسائي إلى أن (ما) لا موضع لها من الإعراب<sup>(٢)</sup> .

قال أبو حيان : " و(ما) مبتدأ إجماعاً ، إلا خلافاً شاذاً عن الكسائي ، أنه لا موضع له من الإعراب " <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : الإنصاف ١٣٨/١-١٤٢ وشرح الرضى ٣٠٩/٢ والمجمع ٣٦/٣ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣١/٣ والارتشاف ٣٣/٣ وشرح الأشونى ١٧/٣ والمجمع ٣٧/٣ .

(٣) الارتشاف ٣٣/٣ .

ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين والأخفش في قول له  
أن (ما) نكرة تامة بمعنى شيء ، وما بعدها خبر ، وللأخفش فيها ثلاثة  
أقوال : القول المتقدم ، وأنها موصولة والفعل صلتها والخبر محذوف  
واجب الحذف ، وأنها نكرة موصوفة ، والفعل صفتها والخبر  
محذوف واجب الحذف أيضاً<sup>(١)</sup> .

والراجح مذهب الجمهور ، وهو أنها نكرة تامة بمعنى شيء  
وأنها مبتدأ ، وقد رجحه ابن عصفور وابن مالك وغيرهما<sup>(٢)</sup> ،  
قال ابن مالك : " والقول الأول قول البصريين ، وهو الصحيح ،  
لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزينة إدراكها  
جلي ، وسبب الاختصاص بها خفي ، فاستحقت الجملة المعبر  
بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ، ليحصل بذلك إبهام  
متلو بإفهام ، ولا ريب أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على  
المتعجب منه ، إذ لا يكون إلا مختصاً ، فيتعين كون الثاني  
مقتضياً للإبهام وهو (ما) ، فلذلك اختير القول  
بتنكيرها " <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : شرح التسهيل ٣١/٣ والجمع ٣٧/٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣١/٣ وشرح الجمل ٥٨٢/١-٥٨٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣١/٣ .

هذا ؛ وتجدر الإشارة إلى أن د/ جابر البراجة ذكر فى كتابه  
 (الاتجاهات البصرية عند الكسائى)<sup>(١)</sup> أن أكثر المصادر تذكر  
 الخلاف فى (أفعل) على أنه خلاف بين البصريين والكوفيين ولم  
 تنص على أن الكسائى موافق للبصريين ، ولم يرشدنا إلى تلك المصادر،  
 وما اطلعت عليه من مصادر نصت على أن الكسائى موافق  
 للبصريين<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ص ٤٠ .

(٢) انظر غير ما تقدم : الإنصاف ١٢٦/١ وشرح التسهيل ٣٠/٣ والارتشاف ٣٣/٣  
 والممع ٣٦/٣ وشرح الأشموني ١٨/٣ .

## (٢٩) نعم وبئس وفاعلهما

نعم وبئس فعلان عند جمهور البصريين والكسائي ، يفيدان المدح والذم ، وفاعلهما له صور، فيكون مقترناً بـ (أل) ، نحو قوله تعالى : ﴿ نعم المولى ونعم النصير ﴾ <sup>(١)</sup> ، أو مضافاً لما اقترن بها، نحو قوله تعالى : ﴿ ولنعم دار المتقين ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أو مضافاً لمضاف إلى ما فيه (أل) ، نحو قوله :

فنعم ابن أخت القوم غير مكذب

زهير حساماً مفرداً من حمائل <sup>(٣)</sup>

أو مضافاً إلى ضمير عائد على ما فيه (أل) عند بعض النحاة ، نحو قوله :

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها <sup>(٤)</sup>

(١) الأنفال من الآية (٤٠) .

(٢) النحل من الآية (٣٠) .

(٣) من الطويل ، لأبي طالب في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، انظره في : أوضح المسالك ٢٧٢/٣ والجمع ١٩/٣ والخزانة ٧٢/٢ والدرر ٢٦٩/٢ .

(٤) شطر من الطويل ، لم أقف له على تنمة ولا قائل ، انظره في : الجمع ٢٠/٣ وشرح الأثموني ٢٨/٣ والدرر ٢٧١/٢ .



أو ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز مطابق للضمير في الأفراد والتذكير وفروعهما ، نحو قوله تعالى ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾<sup>(١)</sup> .

وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان ، ونسبه أكثر النحاة إلى الفراء صراحة ، قال الزجاجي : " والفراء لا يضم لأن (نعم) عنده اسم ، وعند الكسائي فعل " (٢) .

وقال ابن عصفور : " واختلف هل هما فعلاان أم لا ، منهم من ذهب إلى أنهما فعلاان ، وهم أهل البصرة ، ومنهم من ذهب إلى أنهما اسمان وهو الفراء وكثير من أهل الكوفة " (٣) .

وقال ابن مالك : " وليساً باسمين فيلينا عوامل الأسماء ، خلافاً للفراء " (٤) .

وقال الرضی : " وهذه الأشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن أنهما في الأصل اسمان " (٥) .

وقال أبو حيان : " مذهب البصريين والكسائي أنهما فعلاان ، وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان " (٦) .

(١) الكهف من الآية (٥٠) .

(٢) مجالس العلماء ٥٩ .

(٣) شرح الجمل ٥٩٨/١ .

(٤) شرح التسهيل ٥/٣ وانظر : شرح الكافية الشافية ١١٠٢/٢ .

(٥) شرح الكافية ٣١٥/٢ .

(٦) الارشاف ١٥/٣ .

وقال السيوطي : " وعند الفراء أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما " (١) .

ونسب أبو البركات الأنباري للكوفيين القول باسميتهما ، ونسب للبصريين والكسائي القول بفعليتهما ، فأدخل الفراء في الكوفيين ضمناً ولم يستثنه كما استثنى الكسائي ، ثم نقل عن الفراء ما رواه عن أعرابي بشر بمولودة ، فقليل له : نعم المولودة مولودتك ، فقال : والله ما هي بنعم المولودة ، نصرها بكاء وبرها سرقة ، حيث أدخل الباء على (نعم) وهو من أدلة اسميتها عند الكوفيين (٢) .

وكذلك فعل ابن هشام فقال : " وهما فعالان عند البصريين والكسائي ، بدليل (فيها ونعمت) (٣) ، واسمان عند باقي الكوفيين " (٤) .

لكن ما في المعاني للفراء يرجح القول بفعليتهما عنده (٥) ، وهذا ما أكدّه صاحب كتاب (دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن

(١) الجمع ١٧/٣ .

(٢) انظر : الإنصاف ٩٧/١ .

(٣) من حديث (من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ...) الحديث رواه النسائي ٩٤/٣ والترمذي باب الوضوء ٢٨٢/٢ برقم ٤٩٥ .

(٤) أوضح المسالك ٢٧٠/٣ وانظر : شرح الأشموني ٢٦/٣ .

(٥) انظر : المعاني ٥٧/١ و ٢٦٧ و ١٤١/٢ .

للفراء) ، وهو ما يؤكد النحاة عند حديثهم عن فاعل نعم وبئس ،  
فنجدهم ينسبون للفراء القول بأن الاسم المرفوع بعد التمييز في نحو:  
نعم رجلاً زيد ، هو الفاعل .

قال أبو حيان : " وقالت العرب : نعم رجلاً زيد ، فذهب سيبويه  
ومعظم البصريين إلى أن في (نعم) ضميراً مستكناً هو فاعل بنعم ،  
ورجلاً تمييز لذلك الضمير ، ومذهب الكسائي والفراء أنه لا ضمير ثم ،  
والفاعل بنعم هو زيد ... " (١) .

وقال الأشموني : " وما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميراً مستتراً  
فيها هو مذهب الجمهور ، وذهب الكسائي إلى أن المرفوع بعد  
النكرة المنصوبة فاعل نعم ، والنكرة عنده منصوبة على الحال ، ويجوز  
عنده أن تتأخر ، فيقال : نعم زيد رجلاً ، وذهب الفراء إلى أن  
الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي ، إلا أنه جعل النكرة  
المنصوبة تمييزاً منقولاً ، والأصل في قولك : نعم رجلاً زيد : نعم  
الرجل زيد ، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح ف قيل : نعم رجلاً زيد ،  
ويقبح عنده تأخيره ؛ لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته " (٢) .

وقال السيوطي : " أو يكون ضميراً مستتراً خلافاً للكسائي في  
منعه ذلك ، قال في نحو: نعم رجلاً زيد، الفاعل هو زيد، والمنصوب

(١) الارتشاف ٢٠/٣ .

(٢) شرح الأشموني ٣٣/٣ .

حال ، وتبعه دُرَيْدٌ ، وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل ، والأصل :  
نعم الرجل زيد " (١) .

فنسبوا إلى الفراء القول بفعلية (نعم) ، ولا أدري ما سر هذا  
التناقض في كلامهم .

وعلى هذا فإن صحت نسبة القول باسمية (نعم وبئس) إلى الفراء  
يكون وقع بينه وبين الكسائي خلاف في ذلك ، وإلا فلا ، لكن يكون  
بينهما خلاف آخر ، وهو أن المنصوب في نحو : نعم رجلاً زيد ، حال  
عند الكسائي ، وتمييز محول عن فاعل عند الفراء ، وسبق أن ذكرت  
مذهب الجمهور في الاسم المنصوب وهو أنه تمييز للضمير المستتر في  
(نعم وبئس) ، والكسائي والفراء لا يضمنان في (نعم وبئس) لأن  
فاعلهما عندهما هو الاسم المرفوع (زيد) ، أى : المخصوص .

والأرجح أن (نعم وبئس) فعلاً<sup>(٢)</sup> ، وأن المنصوب بعدهما تمييز ،  
لكنه تمييز للفاعل وهو الضمير المستتر فيهما ، وليس المرفوع بعدهما  
هو الفاعل ؛ لأنه يحذف كثيراً والفاعل لا يحذف ، وليس المنصوب  
حالاً كما يقول الكسائي ، لأنه غالباً اسم جامد ، والحال الأصل  
فيها الاشتقاق ، كما أن القول بأنه حال مبني على القول بأن  
فاعلهما الاسم المرفوع بعدهما ، وقد تبين فسادُه .

(١) الجمع ٢٢/٣ .

(٢) انظر في ترجيح ذلك : الإنصاف ٩٧/١ وشرح الجمل ٥٩٨/١ وشرح الرضى  
٣١٥/٢ وشرح التسهيل ٥/٣ والارتشاف ١٥/٣ والجمع ٢٠/٣ .

### (٣٠) (ما) الواقعة بعد (نعم وبئس)

اختلف فى (ما) الواقعة بعد (نعم وبئس) فى نحو قوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ اشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا﴾ <sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ نَعَمًا يُعْظِمُكُمْ بِهِ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿فَنَعَمًا هِيَ﴾ <sup>(٣)</sup> .

فذهب سيبويه والكسائى على الأصح <sup>(٤)</sup> أن (ما) معرفة تامة فاعل (نعم وبئس) ، وهى اسم مكنى به عن معرفة بالألف واللام الجنسية ، والاسم بعدها هو المخصوص ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أو مذكور <sup>(٥)</sup> .

قال ابن مالك : " و(ما) فى (نعم ما صنعت) عند سيبويه والكسائى فاعل بمنزلة ذى الألف واللام ، وهى معرفة تامة غير مفتقرة إلى صلة " <sup>(٦)</sup> .

(١) البقرة من الآية (٩٠) .

(٢) النساء من الآية (٥٨) .

(٣) البقرة من الآية (٢٧١) .

(٤) نسب إلى الكسائى أقوال كثيرة فى (ما) منها أنها موصولة فاعل والجملة بعدها صلة وأنها موصولة وهى المخصوص وأنها نكرة تامة تميز وأنها مصدرية ، والصحيح ما ذكرته . انظر : البحر المحيط ٣٠٤/١-٣٠٥ وإعراب النحاس ٢٤٧/١ وشرح التصريح ٩٧/٢ ومشكل إعراب القرآن لمكى ١٠٤/١ .

(٥) انظر : مجالس ثعلب ٧٨/١ والمعانى للقرءاء ٥٧/١ وشرح التسهيل ٩/٣ وشرح الرضى ٣١٦/٢ والمجمع ٢٥/٣-٢٦ وشرح الأشئوبى ٣٥/٣ .

(٦) شرح التسهيل ٩/٣ وانظر : ١٢/٣ .

وذهب الفراء وأبو على الفارسي إلى أن (ما) - إن وليها فعل - اسم موصول فاعل ، والجمله بعدها صلة .

قال الفراء : " ولا يصلح أن تولى (نعم وبئس) : (الذى) ولا (من) ولا (ما) إلا أن تنوى بهما الاكتفاء ، دون أن يأتى بعد ذلك اسم مرفوع ، من ذلك قولك : بئسما صنعت ، فهذه مكتفية ، وساء ما صنعت ، ولا يجوز : ساء ما صنعتك ، وقد أجازته الكسائي في كتابه على هذا المذهب " (١) .

قال الرضى : " وقال الفراء وأبو على هي موصولة بمعنى (الذى) ، فاعل لنعم وبئس ، الجمله بعدها صلتها ، ففي قوله تعالى : ﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا ﴾ (ما) فاعل ، و(أن يكفروا) مخصص ، وفي قوله تعالى ﴿ نعماً يعظكم به ﴾ المخصص محذوف " (٢) .

وما نسبته الرضى للفراء من أن (أن يكفروا) المخصص مخالف لما في المعاني ، يقول الفراء : " (أن يكفروا) في موضع خفض ورفع ، فأما الخفض فأن ترده على الهاء التي في (به) على التكرير على كلامين ، كأنك قلت : اشتروا أنفسهم بالكفر ، وأما الرفع فأن يكون مكروراً أيضاً على موضع (ما) التي تلى (بئس) ، ولا يجوز أن يكون رفعاً على قولك : بئس الرجل عبد الله ، وكان الكسائي يقول ذلك " (٣) .

(١) معاني القرآن ٥٧/١ .

(٢) شرح الرضى ٣١٦/٢ .

(٣) المعاني ٥٦/١ .

فـ (أن يكفروا) عنده إما بدل من الهاء في (به) وإما بدل من فاعل (يئس) وهو (ما) ، ومنع أن يكون مخصوصاً ، ثم ذكر أن الكسائي يراه مخصوصاً بالذم .

أما إن وليها اسم فأجاز الفراء أن تركب (ما) مع (نعم ويئس) تركيب (حب) مع (ذا) في (حبذا) ، ويكون ما بعدها مرفوعاً بهما<sup>(١)</sup> .

قال الفراء : " فإذا جعلت (نعم) صلة لـ (ما) بمنزلة قولك : (كلما) و(إنما) كانت بمنزلة (حبذا) ، فرفعت بها الأسماء ، من ذلك قول الله تعالى : ﴿ إن تبدوا الصدقات فنعماً هي ﴾ رفعت (هي) بـ (نعماً) " (٢) .

هذا وفي (ما) هذه أقوال أخرى<sup>(٣)</sup> ، حيث ذهب بعضهم إلى أنها إذا وليها فعل كانت مصدرية ، ولا حذف ، وهي الفاعل .

وقيل هي نكرة موصوفة فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص .

(١) انظر: معاني القرآن ٥٧/١ وشرح التسهيل ٩/٣ ونسب الأشموني للفراء القول بأن (ما) إذا وليها اسم كانت معرفة تامة ، وهي فاعل نعم ، وهو مذهب سيبويه والكسائي ، انظر : شرح الأشموني ٣٦/٣ .

(٢) معاني الفراء ٥٧/١ .

(٣) انظر: معاني الفراء ٥٧/١ وشرح الكافية الشافية ١١١١/٢ وشرح التسهيل ١٢/٣ وشرح الأشموني ٣٥/٣-٣٦ والمجمع ٢٥/٣-٢٦ .

وقيل إنها كافة ، كفت (نعم وبئس) كما كفت (قل) وصارت  
تدخل على الجملة الفعلية .

وقيل هي نكرة تمييز ، والفعل بعدها صفة لها ، والمخصوص  
محذوف وهو مذهب الأخفش والزجاجي والفارسي في أحد قوليه .

وقيل هي نكرة غير موصوفة تمييز ، والفعل بعدها صفة لمخصوص  
محذوف ، أى : شئ .

وقيل هي نكرة تمييز ، والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوفة ،  
والفعل صلة لـ (ما) الموصولة المحذوفة .

وذهب بعضهم إلى أنه إذا وليها اسم فهي نكرة غير موصوفة  
تمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص وهو قول  
الزمخشري وابن يعيش وكثير من المتأخرين ، وهو اختيار ابن مالك  
في شرح الكافية الشافية<sup>(١)</sup> .

وأرجح هذه الأقوال قول سيبويه والكسائي ، وهو أن (ما) هنا  
معرفة تامة ؛ لاطرادها في كل ما ورد من شواهد ، وصحة التقدير عليه  
وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل ، قال ابن مالك : " ويقوى  
تعريف (ما) بعد (نعم) كثرة الاختصار عليها في نحو : غسلته غسلًا  
نعمًا ، والنكرة التالية (نعم) لا يقتصر عليها إلا في نادر من القول...

(١) انظر : شرح المفصل ١٣٤/٧ وشرح الكافية الشافية ١١١١/٢ والمجمع ٢٦/٣ .



ويقوى أيضاً فاعلية (ما) المذكورة وأنها ليست تمييزاً أن التمييز إنما يجاء به لتعيين جنس المميز ، و(ما) المذكورة مساوية للمضمر فى الإبهام ، فلا تكون تمييزاً .

ويقوى تعريف (ما) فى نحو (مما أن أصنع) كونها مجرورة بحرف مخبر به ، وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة موصوفة ، و(ما) المذكورة غير نكرة موصوفة فيتعين كونها معرفة ، وإلا لزم ثبوت ما لا نظير له " (١) .

ويضعف قول الفراء قلة وقوع (الذى) مصرحاً به فاعلاً لنعم وبئس ، ولزوم حذف الصلة بتمامها فى نحو (فنعمها هى) ؛ لأن (هى) مخصوص<sup>(٢)</sup> .

(١) شرح التسهيل ١٣/٣ وانظر : شرح الكافية الشافية ١١١١/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٣١٦/٢ .

### (٣١) نعت المضمر

هناك أشياء لا تنعت ولا ينعت بها ، واتفق النحاة على أن الضمير لا ينعت به ، كما اتفقوا على أن ضمير الحاضر لا ينعت، لكنهم اختلفوا في نعت ضمير الغائب، فالكسائي يميزه مطلقاً<sup>(١)</sup>، ونقل أبو حيان وابن هشام أن الكسائي يميز نعت المضمر الغائب إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم لا مطلقاً<sup>(٢)</sup> .

واستدل الكسائي على ذلك بقولهم : اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم ، وقوله :

قد أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسا      فلا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسا<sup>(٣)</sup>

والجمهور يمنع ذلك ، والفراء من المانعين .

قال الفراء في تفسير قوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ، الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> : " (الذين) في موضع رفع ؛ لأنه نعت جاء بعد خبر (إن) ... وكان الكسائي يقول: جعلته - يعني النعت - تابعاً للاسم المضمر في الفعل ، وهو خطأ وليس بجائز؛ لأن (الظريف) وما أشبهه أسماء ظاهرة ، ولا يكون الظاهر نعتاً للمكنى " <sup>(٥)</sup> .

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٦٠/٢ وشرح التسهيل ٣٢١/٣ .

(٢) انظر : الارتشاف ٥٩٥/٢ والمغنى ص ٤٥٥ .

(٣) من الرجز، لم أقف على قائله ، انظره في: المغنى ٤٥٥/٢ ، ٤٩٢ ، والمساعد ٤٢٠/٢ .

(٤) يونس (٦٢ ، ٦٣) .

(٥) معاني القرآن ٤٧٠/١ - ٤٧١ .

وذهب أبو جعفر النحاس إلى أنه يحتمل أن يكون مراد الكسائي بالنعى البدل ، قال : " أما قوله - يريد الفراء - المضمير لا ينعت بالمظهر فصواب ، ولكن يجوز أن يكون الكسائي أراد أن هذا السدى يكون نعتاً تابعاً للمضمير كما يقول البصريون بدلاً ؛ لأن الكوفيين لا يأتون بهذه اللفظة ، أعنى : البدل " (١) .

وليس قول النحاس بمضى ؛ لأن الكوفيين وإن لم يعرفوا مصطلح (البدل) فإنهم يعرفون عنه بالترجمة والتبيين ، فلم يخلطوا بين الصفة والبدل ، ثم إن الفراء هو المعترض على الكسائي ، وهو أعرف بمصطلح الكسائي ومراده هنا ، وهذا يؤكد أن الكلام على ظاهره ، وأن الكسائي يميز نعت المضمير بالمظهر كما فى الآية .

والراجح رأى الجمهور ، وما استدلل به للكسائي يصح حمله على البدل ، وقد وافق ابن مالك الكسائي فى هذا ، فقال : " ولا ينعت مضمير الحاضر ، ولا ينعت به بإجماع ، وكذا مضمير الغائب عند غير الكسائي ، ولا يمتنع عنده أن ينعت ، ورأيه قوى فيما قصد به مدح أو ذم أو ترحم ، نحو : صلى الله عليه الرؤوف الرحيم ، وعمرو غضب عليه الظالم المجرم ، وغلامك ألطف به البائس المسكين ، وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً ، وفيه تكلف " (٢) .

(١) إعراب القرآن ٢/٢٦٠-٢٦١ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٢١ .

## (٣٢) قطع النعت بالنصب قبل تمام الكلام

يجوز قطع النعت بالرفع أو النصب بغرض المدح أو الذم أو الترحم بإجماع، وذلك مبالغة في المدح أو الذم ونحوه، وذلك نحو: الحمد لله رب العالمين، برفع (رب) ونصبه، والتقدير: هو رب، أو أمدح رب ونحوه، ونحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، برفع (الرجيم) ونصبه، والتقدير: هو الرجيم أو أذم الرجيم، ونحو: اللهم ارحم عبدك المسكين، برفع (المسكين) ونصبه، والتقدير: هو المسكين، أو أعني المسكين.

ولم يشترط سبويه وجهور النحاة لقطع النعت بالنصب تمام الكلام<sup>(١)</sup>، بل أجازوه دون شرط، وحملوا عليه شواهد كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة﴾<sup>(٢)</sup> فذهبوا إلى أن (المقيمين) منصوب بفعل مقدر يدل على المدح، ومنه قوله: لا يبعدن قومي الذين هم سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزرِ  
النازِلين بـكُلِّ مُعْتَرِكٍ والطيبونَ معاقِدَ الأُرُرِ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: الكتاب ٦٣/٢ والمعاني للفراء ١٠٦/١ وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٥/١ ورصف المباني ٤٧٨ والتبصرة والتذكرة ١٨٢/١ وشذور الذهب ٥٤ وأمال ابن الشجري ١٠٢/١.

(٢) سورة النساء من الآية (١٦٢).

(٣) من الكامل، للخرنق بنت بدر، انظره في: الكتاب ٦٤/٢ ومعاني الفراء ١٠٥/١ وإعراب القرآن للنحاس ٢٨١/١، ٥٠٥ والإنصاف ٤٦٨/٢ وأوضح المسالك ٣١٤/٣ والخزانة ١٤/٥.

وقوله :

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ      إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا  
الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْغِنُوا أَحَدًا      الْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارَ نُخْلِيهَا<sup>(١)</sup>

وذهب الفراء مذهب الجمهور ، فأجاز قطع النعت بالنصب قبل تمام الكلام إذا طال الكلام .

وذهب الكسائي إلى منع قطع النعت بالنصب إذا لم يتم الكلام<sup>(٢)</sup> .

قال الفراء : " وقال فيه الكسائي (والمقيمين) موضعه خفض ، يرد على قوله ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ : ويؤمنون بالمقيمين الصلاة هم والمؤتون الزكاة ... وإنما امتنع من مذهب المدح - يعنى الكسائي - الذى فسرت لك ؛ لأنه قال: لا ينصب الممدوح إلا عند تمام الكلام ، ولم يتم الكلام فى سورة النساء ، ألا ترى أنك حين قلت: لكن الراسخون فى العلم منهم... إلى قوله: والمقيمين، والمؤتون، كأنك منتظر لخبره ، وخبره فى قوله : ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ ، والكلام أكثره على ما وصف الكسائي، ولكن العرب إذا تطاولت الصفة جعلوا الكلام فى الناقص وفى التام كالواحد ... " <sup>(٣)</sup> .

(١) من البسيط ، لابن خياط العكلى ، انظر : الكتاب ٦٤/٢ وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٤/١ والإيضاح ٤٧٠/٢ .

(٢) انظر : المعانى للفراء ١٠٧/١ وإعراب النحاس ٥٠٥/١ .

(٣) معانى الفراء ١٠٧/١ .

ورد النحاس إعراب الكسائي هذا بقوله : " وهذا بعيد ؛ لأن  
المعنى يكون : ويؤمنون بالمقيمين " (١) .

ومذهب الجمهور هو الراجح ، ولا أدري وجه اشتراط هذا الشرط  
عند الكسائي ، وما وجه تخصيص القطع بالنصب دون الرفع ، فالنعت  
المقطوع يعد من قبيل النعت الجملة ، ولم يمنعوا النعت الجملة قبل  
تمام الكلام .

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٠٥ .

### (٣٣) تعدد النعوت والعامل مختلف

إذا تعددت النعوت والعامل واحد جاز فيها القطع والإتباع ، نحو :  
 قام زيد وعمرو العاقلان ، فإن تعدد العامل فإن اتحد العاملان جنساً  
 وعملاً جاز الإتباع والقطع عند الجمهور ، سواءً اتفقا لفظاً ومعنى  
 وعملاً ، نحو : قام زيد وقام عمرو العاقلان ، أو اتفقا معنى وعملاً فقط ،  
 نحو : هذا زيد وذاك عمرو العاقلان ، وجاء زيد وأتى عمرو العاقلان .  
 وإن اختلف العاملان معنى وعملاً ، أو معنى فقط ، أو عملاً فقط .  
 فمذهب الجمهور عدم الإتباع ، ووجوب القطع ، نحو : جاء زيد  
 ومضى عمرو الكريمان أو الكريمين ، وجاء زيد ومررت بعمرو الكريمان  
 أو الكريمين<sup>(١)</sup> .

وخالف الكسائي والفراء وابن الطراوة فذهبوا جميعاً إلى جواز  
 الإتباع والقطع إن اختلف العاملان في العمل فقط ، نحو : مررت بزيد  
 ولقيت عمراً الكريمان ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك :

فذهب الكسائي وابن الطراوة إلى جواز إتباع النعت للثاني دون  
 الأول ، وذهب الفراء إلى جواز إتباع النعت الأول دون الثاني<sup>(٢)</sup> .

قال أبو حيان : " إن اختلف العمل فالقطع ، نحو : مررت بزيد  
 ولقيت عمراً الكريمان والكريمين ، هذا مذهب جمهور البصريين ،

(١) انظر : الارتشاف ٥٩٠/٢ وأوضح المسالك ٣١٤/٣ وشرح الأشموني ٦٦/١ .

(٢) انظر : الارتشاف ٥٩٠/٢ وشرح الرضى ٣١٥/١ والمجمع ١٢٣/٣ وشرح التصريح ١١٥/٢ .

وأجاز الكسائي والفراء الإتياع إذا كان العاملان يرجعان إلى معنى واحد ، نحو : رأيت زيداً ومررت بعمرى الظرفين ، لأن المرور فى معنى الرؤية ... إلا أن الفراء يتبع الأول ، والكسائي ومعه ابن الطراوة يتبع الثانى فعلى مذهب الفراء تقول : قام عبد الله ورأيت زيداً العاقلان ، وعلى مذهبهما : العاقلين " (١) .

ونسب الرضى جواز الإتياع هنا إلى الكسائي وحده ، فقال : " وإن اختلف العاملان [فى اللفظ] (٢) والعمل معاً فالجمهور على إيجاب قطع النعت المشترك فيه ، إلا الكسائي فإنه أجاز جمعهما فى وصف عند تقارب المعنى ، نحو : ضربت زيداً والمهان عمرو الظرفان " (٣) . والأرجح ما ذهب إليه الجمهور ، وهو وجوب القطع ؛ لأن الإتياع يؤدى إلى إعمال أكثر من عامل فى النعت ، ولأنه على الإتياع لا مرجح لإتياع الأول أو الثانى ، وفى إتياع أحدهما مخالفة للآخر (٤) . وقد رجح الأشموني القطع بقوله : " ولا يجوز الإتياع فى ذلك ؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل " (٥) .

(١) الارتشاف ٥٩٠/٢ .

(٢) زيادة ليستقيم المعنى .

(٣) شرح الرضى ٣١٥/١ .

(٤) انظر : شرح الرضى ٣١٥/١ وشرح الأشموني ٦٦/٣-٦٧ .

(٥) شرح الأشموني ٦٦/٣-٦٧ .



### (٣٤) العطف بـ (لولا) و(متى)

لم يعد جمهور النحاة من حروف العطف (لولا) و(متى) وجعلهما الكسائي من حروف العطف ، ومنع الفراء ذلك .

قال أبو حيان : " وأما (لولا) فحكى أحمد بن يحيى عن الكسائي أنه أجاز : مررت بزيد فلولا عمر ، يحذف الباء ، وأبى ذلك الفراء ، و(لولا) هذه التحضيضية " (١) .

وقال في (متى): "وأما (متى) فحكى ثعلب عن الكسائي أنه أجاز: مررت بزيد فمتى عمرو بالجر ، ومنع ذلك الفراء كالبصريين " (٢) .

ومذهب الكسائي هنا غريب ضعيف ، فلم يستقر فيهما هذا الاستعمال ، ثم إن المثال المحكى عنه في كل منهما دخلت فيه الفاء عليهما ، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف على الأصح .

(١) الارتشاف ٦٣٢/٢ وانظر : الجمع ١٨٧/٣ .

(٢) الارتشاف ٦٣٢/٢ وانظر : الجمع ١٨٧/٣ .

### (٣٥) معنى (أم) المنقطعة

من حروف العطف (أم) وهى نوعان : متصلة ومنقطعة ، وقد اختلف فى معنى (أم) المنقطعة ، فذهب جمهور البصريين إلى أنها بمعنى (بل) والهمزة مطلقاً ، أى : للإضراب والاستفهام ، ولا تخالف ذلك ، فهى فى نحو : إنها لإبل أم شاء تفيد أن ما قبلها وقع خطأ ، إذ التقدير : بل أهى شاء ، وفى نحو قوله تعالى : ﴿ أم اتخذ مما يخلق ﴾ (١) تفيد الانتقال من كلام إلى كلام ، والتقدير : بل اتخذ مما يخلق ... (٢) .

وذهب الكسائى وهشام من الكوفيين إلى أنها بمعنى (بل) وما بعدها كما قبلها خبراً واستفهاماً ، فإذا قلت : قام زيد أم عمرو ، فالمعنى : بل قام عمرو ، وإذا قلت : هل قام زيد أم عمرو ، فالمعنى : بل هل قام عمرو .

وذهب الفراء إلى أنها كـ (بل) إذا وقعت بعد استفهام ، كقوله : فوالله ما أدرى أسلمى تغوّلت أم النّوم أم كلُّ إلى حبيب (٣) أى : بل كل (٤) .

(١) الزخرف من الآية (٤٣) .

(٢) انظر : شرح الرضى ٣٧٣/٢ وأوضح المسالك ٣٧٤/٣-٣٧٥ .

(٣) من الطويل ، لم أقف على قائله ، التغول : التلون ، يقال : تغولت المرأة إذا تلونت

وترينت ، انظر البيت فى : الأزهية ١٢٩ والممع ١٦٩/٣ والدرر ٤٢٨/٢ .

(٤) انظر : الارتشاف ٦٥٤/٢ والممع ١٦٩/٣ .

ونسب إلى الفراء القول بأنها بمعنى ألف الاستفهام .

قال أبو حيان : " ومذهب البصريين أنها تقدر ببل والهمزة مطلقاً ،  
 وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة (بل) وما بعدها مثل ما  
 قبلها... وذهب الفراء إلى أن العرب تجعل (أم) مكان (بل) إذا كان في  
 أول الكلام استفهام ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تكون بمعنى (بل)  
 بعد الاستفهام وبعد الخبر ، قال : وقد تكون بمعنى الهمزة إذا لم يتقدمها  
 استفهام ، وإلى هذا ذهب الهروي في الأزهية ، وذهب أبو عبيدة إلى  
 أنها بمعنى ألف الاستفهام وذهب إليه الفراء في بعض المواضع " (١) .

ولم يذكر هذا الخلاف عن الكسائي والفراء فيما وقفت عليه  
 غير أبي حيان وتبعه السيوطي ونقل كلامه الشنقيطي في الدرر  
 اللوامع ، وذكر ابن الشجري أن البصريين يرون أن (أم) بمعنى (بل)  
 والهمزة جميعاً دائماً ، وأن الكوفيين خالفوهم وقالوا هي بمعنى (بل)  
 فقط ثم اختار مذهب الكوفيين (٢) .

وذهب ابن مالك إلى أنها للاستفهام والإضراب فإذا وليها  
 استفهام كانت للإضراب (٣) .

(١) الارتشاف ٦٥٤/٢ وانظر : الأزهية ١٢٩ والمجمع ١٦٩/٣-١٧٠ والدرر ٤٢٩/٢ .

(٢) انظر : الأمل الشجرية ١٠٨/٣ والمغنى ٤٥/١ وشرح التصريح ١٤٤/٢ .

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣٦٢/٣ .

والراجح أن (أم) تأتي بمعنى (بل) والهمزة كما تأتي بمعنى (بل) فقط، فتتعين لـ (بل) والهمزة في قوله تعالى : ﴿ أم له البنات ولكم البنون ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله تعالى ﴿ أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وتكون للإضراب فقط في نحو قوله تعالى ﴿ أم جعلوا لله شركاء ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله تعالى ﴿ هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وهذا ما اختاره الرضى وابن هشام والأشئوني <sup>(٥)</sup> .

وما ذهب إليه الكسائي يرد عليه قوله تعالى ﴿ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً ، ذلك ظن الذين كفروا ، فويل للذين كفروا من النار ، أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار ﴾ <sup>(٦)</sup> حيث لم يتقدم (أم) استفهام، والكلام بعدها استفهام إنكارى ، ولا يمكن أن يكون الكلام بعدها موجباً ، فليس ما بعد (أم) مثل ما قبلها .

(١) الطور من الآية (٣٩) .

(٢) ص من الآية (٢٨) .

(٣) الرعد من الآية (١٦) .

(٤) الرعد من الآية (١٦) .

(٥) انظر : شرح الرضى ٣٧٣/٢ - ٣٧٤ والمغنى ٤٤/١ وشرح الأشئوني ١٠٣/٣ .

(٦) سورة ص (٢٧ ، ٢٨) .

ويرد على مذهب الفراء قوله تعالى ﴿أَلْهَمَ أَرْجُلَ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾<sup>(١)</sup> ، إذ التقدير : بل أَلْهَمَ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا .

وأما البيت المتقدم فقد قدروا فيه هذا التقدير ، قال السيوطي :  
 " ورد بأن المعنى على الاستفهام ، أى: بل أكلٌ إلى حبيب ، لأنها لما  
 تمثلت لعينه لم يدر أذلك فى النوم أم صارت من الغول ، لأن العرب  
 تزعم أنها تبدو متزينة لتفتن ، ثم لما جوز أن تكون تغولت داخله  
 الشك ، فقال : أكل إلى حبيب ، أى : الغول وسلمى كل منهما إلى  
 حبيب " (٢) .

---

(١) الأعراف من الآية (١٩٥) .

(٢) الجمع ١٧٠/٣ .

### (٣٦) حكم النكرة الموصوفة في النداء

ذهب جمهور البصريين إلى وجوب نصب النكرة الموصوفة فى النداء ، نحو : يا رجلاً كريماً ، ويا عظيماً يرجى لكل عظيم ، يروونه من الشبيه بالمضاف .

وذهب الكسائى إلى جواز نصبه وبنائه .

وذهب الفراء - فيما نقله عنه أبو حيان والسيوطى - إلى أنه يجب نصب النكرة الموصوفة إذا كان العائد فى الوصف ضمير غيبة، نحو: يا رجلاً ضرب زيداً ، والرفع إذا كان العائد ضمير خطاب ، نحو: يا رجل ضربت زيداً<sup>(١)</sup> .

ولعله جعل النكرة مع ضمير الغيبة نكرة غير مقصودة فنصب ، ومع ضمير الخطاب نكرة مقصودة فبناها على ما ترفع به .

ونسب ابن مالك إليه القول بأن النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها ، يقولون : يا رجلاً كريماً أقبل ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : الارتشاف ١٢٠/٣ والجمع ٢٩/٢-٣٠ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٣٩٣/٣ وانظر : الارتشاف ١٢٠/٣ .

والراجح ما ذهب إليه جمهور البصريين ، إذ النكرة الموصوفة هنا  
 قد اتصل بها شيء من تمام معناها ، فهي من الشبيه بالمضاف ،  
 ولا شك أن النكرة هنا وصفت قبل النداء ، إذ الوصف نكرة فيجب  
 أن يكون الموصوف نكرة ، والمنادى معرفة ، فالوصف كان قبل النداء ،  
 والنداء داخل على النكرة ووصفها<sup>(١)</sup> ، والسماع يؤيد مذهب  
 الجمهور ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام في سجوده : (يا عظيمًا  
 يرجى لكل عظيم) ، وقوله :

أَلَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ      عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup>

وقوله :

أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَتْ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً  
 فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّقُ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر : حاشية الصبان ١٣٨/٣ .

(٢) من الوافر ، للأحوص ، انظره في : الارتشاف ١٢٠/٣ والمغنى ٣٥٧/٢ ، ٦٥٩

والهمع ٣٠/٢ وشرح التصريح ٣٤٤/١ والخزانة ١٩٢/٢ والدرر ٣٧٥/١ .

(٣) من الطويل لدى الرمة ، انظره في : الارتشاف ١٢١/٣ وشرح الأشموني ١٣٩/٣ .

## (٣٧) ترخيم الثلاثي غير المختوم بالتاء

يجوز ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث مطلقاً ، وترخيمه بحذف التاء ، ولا يشترط في ترخيمه علمية ولا زيادة على ثلاثة أحرف .

أما إذا كان المنادى غير مختوم بتاء التأنيث فيشترط لجواز ترخيمه أن يكون علماً ، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف .

وخالف بعض النحاة في هذين الشرطين ، فذهب بعضهم إلى عدم اشتراط الشرط الأول ، فأجاز ترخيم النكرة المقصودة ، فأجاز في: غضنفر: يا غضنفر، واستدل بما ورد من قولهم (أطرق كرا إن النعام في القرى)<sup>(١)</sup> ، أى: يا كروان ، وقولهم: يا صاح في : يا صاحب ، لكن الجمهور يرى أن ذلك شاذ .

وذهب الأخفش والفراء والكوفيون عدا الكسائي إلى عدم اشتراط الشرط الثاني ، فأجازوا ترخيم الثلاثي المحرك الوسط ، فأجازوا في : يا حكم ، أن تقول : يا حك<sup>(٢)</sup> .

---

(١) مثل يضرب للرجل يظن أنه المراد بالكلام ، فيقال له ذلك ، أى : اسكت فإني أريد من هو أنبل منك . انظره في : جمهرة الأمثال ١٩٤/١ والمستقصى ٢٢١/١ .  
(٢) انظر : شرح التسهيل ٤٢٣/٣ وشرح الرضى ١٤٩/١ والمساعد ٥٥٢/٢ وتوضيح المقاصد ٤٣/٤ والجمع ٦٢/٢ .



ووافق الكسائي الجمهور في اشتراط هذا الشرط<sup>(١)</sup> .

قال ابن مالك في التسهيل : " ولا يرخم الثلاثي المحرك الوسط العارى من هاء التأنيث خلافاً للكوفيين إلا الكسائي " <sup>(٢)</sup> .

ثم نص على الفراء صراحة فقال في الشرح : " وأجاز الفراء أيضاً ترخيم الثلاثي العارى من هاء التأنيث إن كان ثانيه متحركاً كأسد وسبع ونمر وزفر " <sup>(٣)</sup> .

والراجح ما ذهب إليه جمهور البصريين والكسائي ، وهو اشتراط الزيادة في الثلاثة ، لأن الترقيم الغرض منه التخفيف ، ولا أخف من الاسم الثلاثي ، وهو أقل الأصول ، والحذف منه إحجاف به<sup>(٤)</sup> ، كما أنه لم يسمع ترخيمه ، قال السيوطي راداً قول الفراء ومن وافقه : " وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقبله قياس " <sup>(٥)</sup> .

---

(١) انظر : المصادر السابقة والإنصاف ٣٥٧/١ والارتشاف ١٥٥/٣ .

(٢) انظر : شرح التسهيل ٤٢١/٣ .

(٣) شرح التسهيل ٤٢٣/٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ٣٥٩/١ والتبيين ٤٥٦ .

(٥) الهمع ٦١/٢ .

### (٣٨) تقديم معمول اسم الفعل عليه

يعمل اسم الفعل عمل الفعل بشرط عدم تقدم معموله عليه ، هذا  
مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكسائي إلى جواز إعمال اسم  
الفعل في المتقدم عليه ، فأجاز: زيداً عليك ، وزيداً رويد ، ونسبه  
أبو البركات الأنباري للكوفيين غير الفراء<sup>(١)</sup> .

وذهب الفراء مذهب جمهور البصريين فمنع تقديم معمول اسم  
الفعل عليه ، وذهب إلى أنه إذا تقدم معمول فالواجب تقدير فعل  
قبله يعمل فيه ، ولا يكون العمل لاسم الفعل : هذا في موضع<sup>(٢)</sup> ،  
وفي موضع آخر ذهب إلى أنه معمول لاسم فعل آخر محذوف<sup>(٣)</sup> .

قال الفراء : " ولا تقدّم ما نصبته هذه الحروف قبلها ؛ لأنها  
أسماء والاسم لا ينصب شيئاً قبله ، تقول : ضرباً زيداً ، ولا تقول :  
زيداً ضرباً ، فإن قلته نصبت زيداً بفعل مضمر كذلك ، قال الشاعر:  
يا أيها المائحُ دلويْ دُونَكَ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر : الإنصاف ٢٢٨/١ والتذييل ٢٣٤/٦ وشرح الأشموني ٢٠٦/٣ والجمع ٨٢/٣ .

(٢) انظر : ٣٢٣/١ .

(٣) انظر : ٢٦٠/١ .

(٤) رجز لجارية من بني مازن ، وبعده :  
إني رأيت الناس يمدونكا  
انظره في : الإنصاف ٢٢٨/١ وشرح الرضوي ٦٨/٢ وشرح الأشموني ٢٠٦/٣ والجمع  
٨٢/٣ وشرح التصريح ٢٠٠/٢ والخزانة ٢٠٠/٦ .

إن شئت نصبت (الدلو) بمضمر قبله ، وإن شئت جعلتها رفعاً ،  
تريد : هذه دلوى فدونكا " (١) .

واستدل للجواز بقوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ (٢) حيث  
تقدم (كتاب) وهو مفعول لاسم الفعل (عليكم) ، كما استدل  
للجواز أيضاً بالبيت المتقدم فى كلام الفراء ، إذ التقدير: دونك دلوى.  
واستدل للجواز قياساً بأن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ،  
والفعل يجوز أن يتقدم معموله عليه ، فكذلك ما قام مقامه (٣) .

والراجح ما ذهب إليه جمهور البصريين والفراء ، وهو عدم جواز  
تقديم معمول اسم الفعل عليه ؛ لأن عمل اسم الفعل ليس بحق  
الأصالة ، إنما هو بالحمل على الفعل ، قال أبو حيان: " ألا ترى  
أنه لا تتصل بها ضمائر الرفع على حد اتصالها بالأفعال ، ولا تلحقها  
علامة التانيث كما تلحق الأفعال ، وقياس العامل بحق الأصالة إذا لم  
يكن متصرفاً فى نفسه ألا يكون متصرفاً فى معموله ، نحو (عسى)  
وفعل التعجب ، فكيف إذا انضم إلى عدم التصرف كونه لم يعمل  
بحق الأصالة " (٤) .

(١) معانى الفراء ٣٢٣/١ .

(٢) سورة النساء من الآية (٢٤) .

(٣) انظر : الإنصاف ٢٢٩/١ وشرح الرضى ٦٨/٢ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٣٤/٦ .

وقال الرضى : " ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظراً إلى الأصل ، لأن الأغلب إما مصادر ، ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها ، وإما صوت جامد فى نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل ، وإما ظرف أو جار ومجرور ، وهما ضعيفان قبل النقل أيضاً ، لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل " (١) .

وأما البيت الذى استدل به فيحتمل أن يكون (دلوى) فيه مرفوعاً مبتدأ ، و(دونك) ظرف خبر ، وليس اسم فعل ، ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف أو اسم فعل آخر محذوف عند من أجازوه ، وأما الآية فـ (كتاب) مفعول به لفعل محذوف أو اسم فعل آخر محذوف ، ويحتمل أن يكون منصوباً على المصدرية ، وعليه فلا حجة فى الشواهد المذكورة (٢) .

(١) شرح الكافية ٦٨/٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢٢٨/١ وما بعدها والتذييل ٢٣٤/٦ وشرح الأشموني ٣٠٦/٣ .

### (٣٩) الكاف في اسم الفعل المنقول

اسم الفعل اسم يعمل عمل الفعل ، وهو أنواع ، منه مرتجل ، ومنقول ، ومشتق ، أما المنقول فمنه المنقول من الظروف وشبهها ومنه المنقول من المصادر ، والمنقول من الظروف وشبهها مثل : دونك وعليك وإليك وأمامك ، وقد اختلف في ذلك أقياسي هو أم سماعي ، فالجمهور على أنه سماعي ، وجعله الكسائي مقيساً في كل ما ليس على حرف واحد<sup>(١)</sup> .

واختلف كذلك في الكاف المتصلة باسم الفعل المنقول هذا<sup>(٢)</sup> ، فذهب ابن الباذش إلى أنها حروف خطاب ، وليست ضمائراً ، مثلها في (رويدك) و(ذلك) واحتج بأنها أسماء أفعال ، وأسماء الأفعال في مذهب الفعل ، فلا تضاف .

وذهب الجمهور إلى أنها ضمائر ، ولها موضع من الإعراب ، لكنهم اختلفوا في هذا الموضع ، فذهب جمهور البصريين إلى أنها في موضع جر ، واستدلوا على ذلك بما رواه الأخفش : على عبد الله زيداً ، ولكونها قائمة مقام فعل الأمر احتملت ضميراً مرفوعاً مستتراً .

(١) انظر : معاني القرآن للفراء ٣٢٢/١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٥/٤ وشرح الرضی ٦٩/٢ والتذيل والتكميل ٢٣٠/٦ وشرح

الأشئونی ٢٠١/٣ والجمع ٨٥/٣ وشرح التصريح ١٩٨/٢ .

وذهب الفراء إلى أن الكاف في موضع رفع فاعل .

وذهب الكسائي إلى أن الكاف في موضع نصب مفعول به ،  
والفاعل مستتر .

قال الأثوني : " واختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات ،  
فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي ، وجر عند البصريين " (١) .  
والراجح مذهب البصريين ، وهو أن الكاف في محل جر ؛ لأنها  
كانت قبل التسمية بها أسماء مخفوضة قطعاً ، والتسمية وقعت بها  
فكانت باقية على اسميتها إذ التسمية لا تغيرها (٢) .

وأما ما ذهب إليه ابن الباذش وهو أنها حرف خطاب فمردود ؛  
لأن هذه الكاف لو كانت حرف خطاب لما جاز توكيدها ، وقد  
أكدوها فقالوا : عليك نفسك زيداً فدل ذلك على أنها اسم (٣) .

وأما القول بأنها في موضع رفع وهو قول الفراء فيرده أن الكاف  
ليست من ضمائر الرفع (٤) ، وأن هذه الكلمات قائمة مقام فعل الأمر ،  
وفعل الأمر لا يظهر فاعله ، فكذا ما يقوم مقامه .

(١) شرح الأثوني ٢٠١/٣ - ٢٠٢ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٥/٤ .

(٣) انظر : التذيل والتكميل ٢٣٢/٦ .

(٤) أجاب الشيخ يس عن هذا بأنه من استعارة ضمير غير الرفع له . انظر : حاشية يس  
على التصريح ١٩٨/٢ وحاشية الصبان ٢٠٢/٣ .

وأما القول بأنها في موضع نصب وهو قول الكسائي ، فمردود  
 أيضاً ، قال أبو حيان : " وهذا ليس بشيء ؛ لأن عليك زيدا بمعنى :  
 خذ زيدا ، فكما أن (خذ) لا يتعدى إلا إلى واحد ، فكذلك ما في  
 معناه ، وكون الكاف في موضع نصب يصيره متعدياً إلى مفعولين ،  
 ولأنه يلزم من مذهبه عمل الفعل في ضميرى مخاطب ، وهذا لا  
 يجوز إلا في باب (ظن) وأخواتها وفقد وعدم " (١) .

---

(١) التذييل والتكميل ٢٣٠/٦ بتصرف وانظر : حاشية الصبان ٢٠٢/٣ .

## (٤٠) عامل الرفع في المضارع

اختلف في عامل الرفع في المضارع ، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، فرافعه معنوى<sup>(١)</sup> .  
وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بأحرف المضارعة<sup>(٢)</sup> .

وذهب الفراء والأخفش وبعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه مرفوع لتجرده من الناصب والجازم .

قال الفراء: " رُفِعَتْ (تعبدون) لأن دخول (أن) يصلح فيها ، فلما حذف الناصب رفعت، كما قال الله ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ...﴾<sup>(٣)</sup> ... فلما لم تأت بالناصب رفعت " <sup>(٤)</sup> .

وذهب ثعلب والزجاج إلى أنه مرفوع لمضارعة الاسم<sup>(٥)</sup> .  
وذهب الأعلام إلى أنه مرفوع بالإهمال ، وذهب بعضهم إلى أنه مرفوع بالسین وسوف<sup>(٦)</sup> .

قال أبو حيان : " وقد اختلف النحويون في الرفع للمضارع على مذهبين، أحدهما عدمي والآخر ثبوتي، فالعدمي فيه مذهبان: أحدهما:

(١) انظر: الكتاب ٩/٣-١٠ والإنصاف ٥٥١/٢ وشرح المفصل ١٢/٧ والتذيل ٤٩٨/٦ .

(٢) انظر : الإنصاف ٥٥١/٢ والتذيل والتكميل ٤٩٨/٦ والمجم ٥٢٦/١ .

(٣) سورة الزمر من الآية (٦٤) .

(٤) معاني القرآن ٥٣/١ وانظر: شرح المفصل ١٢/٧ والتذيل ٤٩٨/٦ وشرح التصريح ٢٢٩/٢ .

(٥) انظر : التذيل والتكميل ٤٩٨/٦ والمجم ٥٢٧/١ وشرح التصريح ٢٢٩/٢ .

(٦) انظر : اجمع ٥٢٦/١ والأشباه والنظائر ٢٩٢/١ .



التجرد من العوامل اللفظية، وهو مذهب جماعة من البصريين، وثبتت  
 فى الإفصاح للفراء وأبى الحسن، والثانى: التجرد من الناصب والجازم  
 وهو مذهب الفراء، وقيل ارتفع بالإهمال، وهو قريب من هذا القول.  
 وأما المذهب الثبوتى فعلى وجهين: أحدهما لفظى، والآخر معنوى،  
 فاللفظى هو ما ذهب إليه الكسائى من أنه ارتفع بحرف المضارعة...  
 والمعنوى اختلف فيه، فذهب جمهور البصريين إلى أنه ارتفع لوقوعه  
 موقع الاسم، وزاد بعضهم فقال: وذلك نحو: زيد يقوم، فكونه وقع  
 موقع (قائم) هو الذى أوجب له الرفع، وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه  
 ارتفع بنفس المضارعة، وذهب بعضهم إلى أنه ارتفع بالسبب الذى  
 أوجب له الإعراب، فهذه سبعة مذاهب فى الرفع للمضارع " (١) .  
 والصحيح من هذه الأقوال أن رافعه هو التجرد من الناصب  
 والجازم وهو قول الفراء ومن وافقه واختاره ابن مالك، قال: "  
 لسلامته من النقص، بخلاف الأول - يعنى مذهب البصريين - فإنه  
 ينتقض بنحو: هلاً تفعل، وجعلت أفعل، ومالك لا تفعل، ورأيت  
 الذى يفعل، فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع  
 فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه  
 المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم،  
 وصح القول بأن رافعه التجرد من الناصب والجازم " (٢) .

(١) التذييل والتكميل ٤٩٨/٦-٤٩٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣ .

ورد أبو حيان هذا المذهب بأن التجرد عدم والعدم لا يكون عاملاً<sup>(١)</sup>، وأجيب بأن التجرد ليس عدماً وإنما هو مجيء المضارع على أول أحواله خالياً من لفظ يقتضى تغييره، واستعماله والمجيء به على تلك الصفة ليس أمراً عديمياً، فالتجرد أمر وجودي، لوجود المضارع خالياً من الناصب والجازم<sup>(٢)</sup>.

وما ذهب إليه الكسائي ضعيف؛ لأن بعض الشيء لا يعمل فيه، ولأن أحرف المضارعة موجودة في المضارع وهو منصوب وهو مجزوم أيضاً.

وأما القول بأنه مرفوع بمضارعة الاسم فغير صحيح؛ لأن هذه المضارعة أوجبت له الإعراب، لا الرفع، وأما القول بأنه مرفوع بالسين وسوف فيرده أنه ورد مرفوعاً دونهما، ورده المازني بقوله: "لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه ﴿ولسوف تعلمون﴾، وأما القول بالإهمال فقريب من قول الفراء<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التذيل والتكميل ٥٠٠/٦-٥٠١.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٦٦٥ وشرح التصريح ٢٢٩/٢ وشرح الأشئوني ٢٧٧/٣.

(٣) انظر: في هذا والمزيد من الأدلة والاعتراضات: الخصائص ١٩٨/١ وشرح المفصل ١٢/٧.

والإنصاف ٥٥٠/٢ وشرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣ وشرح التصريح ٢٢٩/٢.

## (٤١) أصل (لن)

(لن) من نواصب المضارع ، وهى حرف ينفى المضارع ويخلصه للاستقبال ، وقد اختلف فيها من حيث البساطة والتركيب .

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها حرف بسيط ، وضع من أول الأمر هكذا ، فلا تركيب فيها ولا إبدال ، إذ الأصل عدم ذلك<sup>(١)</sup> .  
 وذهب الخليل والكسائي إلى أن أصل (لن) : (لا أن) فتكون مركبة من (لا) النافية نظراً لمعناها ، ومن (أن) المصدرية نظراً لعملها ، وحذفت منها الهمزة تخفيفاً ، ثم الألف لالتقاء الساكنين<sup>(٢)</sup> .

واستدل لهذا المذهب<sup>(٣)</sup> بقرب لفظها من (لا أن) ، وأن معناها واحد ، وهو النفي وتخليص المضارع للاستقبال ، وبأنها جاءت على الأصل فى ضرورة الشعر فى قوله :

فإن أمسك فإن العيش حلُّو      إلى كأنه عسل مشوب  
 يرجي المرء ما لا أن يلاقى      وتعرض دون أدناه الخطوب<sup>(٤)</sup>

(١) انظر : الكتاب ٥/٣ وشرح المفصل ١١٢/٨ والغرة المخفية ١٦١/١ والمغنى ٢٨٤/١

وشرح الأشموني ٢٧٨/٣ والمجمع ٢٨٦/٢ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) انظر : المجمع ٢٨٦/٢ وشرح التصريح ٢٣٠/٢ .

(٤) من الوافر ، لجابر بن رألان الطائي ، وقيل لغيره . وروى (ما إن لا يراه) و(مسا لا إن

يلاقى) انظره فى : الارتشاف ٢٨٣/٣ والمغنى ٢٥/١ وشرح التصريح ٢٣٠/٢

والخزانة ٤٤٠/٨ ، ٤٤١ .

وذهب الفراء إلى أنها بسيطة ، لكن أصلها (لا) النافية ، أبدلت الألف نوناً<sup>(١)</sup> .

واستدل لمذهب الفراء باتفاقهما في النفي ، وأنهما لنفي المستقبل، وكانت (لا) الأصل ؛ لأنها أقعد في النفي من (لن) ، لأن (لن) لا تنفي إلا المضارع .

والراجح مذهب سيويه والجمهور ، لأن الأصل فى الأشياء الأصالة وعدم التركيب أو القلب حتى يقوم دليل عليه .  
ورد مذهب الخليل والكسائي بأمر<sup>(٢)</sup> :

- أن الأصل فى الحروف البساطة ، والتركيب فرع ، فلا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع ، ولا دليل عليه .

- أن التركيب إنما يصح إذا كان الحرفان المدعى التركيب منهما ظاهرين حالة التركيب ، كما فى (لولا)، والظاهر هنا جزء كل منهما، وبهذا رد الشلوين هذا المذهب<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : شرح المفصل ١١٢/٨ والغرة ١٦١/١ والجمع ٢٨٦/٢ .

(٢) انظرها فى : الكتاب ٥/٣ واللباب فى علل البناء والإعراب ٣٢-٣٣ والتذييل والتكميل ٥٣٢/٦-٥٣٤ والمغنى ٢٨٤/١ والمساعد ٦٧/٣ وشرح التصريح ويس على التصريح ٢٣٠/٢ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٥٣٤/٦ وشرح التصريح ٢٣٠/٢ .

- أنها لو كانت مركبة من (لا) و(أن) للزم من ذلك أن تكون (أن) وما بعدها فى تقدير مفرد ، وهو المصدر ، وإذا كان كذلك لم يكن كلاماً ، وقولهم (لن يقوم زيد) كلام .

- أنها لو كانت مركبة من (لا) و(أن) لما جاز تقديم معمول معمولها عليها ، لأن الصلة لا تتقدم على الموصول ، وتقديم معمول معمول (لن) جائز باعتراف الخليل ، فيجوز أن تقول : زيدا لن أضرب ، وبهذا رد سيبويه على الخليل<sup>(١)</sup> .

ورد مذهب الفراء بأمر<sup>(٢)</sup> :

- أنها لو كانت كذلك لما اختصت بالمضارع ، ولدخلت على الاسم والفعل الماضى والفعل المضارع .

- أن (لن) عملت النصب فى المضارع فى أشهر اللغات ، و(لا) النافية لا تعمل فى المضارع ، ولو كان أصل (لن) : (لا) لما عملت ولكانت مهملة ، لأن الإبدال لا يغير حكم المبدل منه فيجعله عاملاً بعد أن كان مهماً .

- أن المعهود إبدال النون ألفاً كما فى الوقف على نون التوكيد وعلى المنون المنصوب ، ولم يعهد إبدال الألف نوناً .

(١) انظر : الكتاب ٥/٣ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٥٣١/٦ والمغنى ٢٨٤/١ .

## (٤٢) الفصل بين (لن) والفعل

لا يجوز الفصل بين (لن) ومعمولها عند البصريين وهشام ؛ لأنها مختصة بالأفعال ، عاملة فيها ، فلا تليها الأسماء .

وعلل المنع أبو حيان بقوله : " لأنها محمولة على (سيفعل) ، ولذلك لم يجز : زيد لن يفعل ولا يضرب عمراً ، بنصب (يضرب) ؛ لأن الواو كالعامل وفصلت بينها وبين معمولها بـ (لا) ، وأنت لا تقول : لن لا تضرب زيداً ، فكذلك هذا .

ويدل على أنهم يحملون (لن يفعل) على (سيفعل) أنهم لم يربطوا بـ (لن) في القسم كما لم يربطوا بالسين ، فلا يجوز : والله لن أضرب زيداً ، كما لا يجوز : والله سأضرب زيداً " (١) .

وسمع الفصل في الضرورة بالظرف ، كما في قوله :  
لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهيجاء (٢)  
وذهب الكسائي إلى جواز الفصل بالقسم ، وبمعمول الفعل ،  
نحو : لن والله أكرم زيداً ، ولن زيداً أكرم (٣) .

(١) التذييل والتكميل ٥٣٥/٦ .

(٢) من الطويل ، لأعصر بن سعد ، ويروى (أدع الهجاء) انظره في : التذييل والتكميل

٥١٩/٦ ، ٥٣٧ ، والمغنى ٢٨٣/١ وشرح الأشموني ٢٨٤/٣ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ٥٣٥/٦-٥٣٦ والمجمع ٢٨٨/٢ .

ووافقه الفراء فى جواز الفصل بالقسم ، ثم زاد جواز الفصل بـ  
(ظن) نحو : لن أظن أزورك ، وبالشرط ، نحو : لن - إن تررنسى -  
أزورك ، وأجاز حينئذ فى الفعل النصب والجزم والرفع<sup>(١)</sup> .

والراجع عدم جواز الفصل لعدم السماع فى غير الضرورة ، وهو  
ما رجحه أبو حيان بقوله : " وأصحاب الفراء لا يفرقون بين (لن)  
والفعل اختياراً ، وهو الصحيح ؛ لأن (لن) وأخواتها من الحروف  
الناصبة للأفعال بمنزلة (أن) وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء ،  
فكما لا يجوز الفصل بين (أن) واسمها ، فكذلك لا يجوز الفصل بين  
(أن) وأخواتها [والفعل]<sup>(٢)</sup> ، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال  
أقبح من الفصل بين عوامل الأسماء والأسماء ، أعنى (أن) وأخواتها ؛  
لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء " <sup>(٣)</sup> .

ورد الفصل بالشرط وبـ (ظن) بقوله : " وأما امتناع الفصل  
بالشرط ؛ فلأنه لا يحفظ الفصل بينهما وبين الفعل إلا بما هو معمول  
الفعل ، ألا ترى أن الشاعر إنما فصل بين (أدع) وبين (لن) بقوله :  
لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً      أدع الهجاء وأشهد الهيجاء  
وهو معمول لـ (أدع) ؛ لأنه فى موضع نصب به على الظرف .

(١) انظر : التذييل والتكميل ٥٣٥/٦ - ٥٣٦ والمجم ٢/٢٨٨ .

(٢) زيادة يتطلبها السياق .

(٣) التذييل والتكميل ٥٣٦/٦ .

وإذا ثبت أنه معمول له كان الذى يلي (لن) فى التقدير الفعل ،  
لأن العامل يتقدم على معموله لفظاً أو نية .

فالفصل بالشرط لا يجوز ، ولا بـ (أظن) ونحوه مما ليس  
معمول للفعل ، بل إذا كان معمولاً له فإنما يجوز فى الضرورة ، لا  
فى الاختيار " (١) .

---

(١) التذييل والتكميل ٥٣٧/٦ .



### (٤٣) شروط إعمال (إذن)

تعمل (إذن) النصب في المضارع ، وإعمالها شروط ، وهى أن يكون الفعل مستقبلاً ، وأن تتصدر فى جملتها ، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل ، فإن استوفت الشروط نصبت المضارع ، وإلا فلا .

وخالف الكسائى فأجاز إعمالها إذا تقدم عليها معمول الفعل ، نحو : زيدا إذن أضرب ، برفع الفعل ونصبه .

وذهب الفراء إلى أن تقديم معمول الفعل عليها يبطل عملها ، ومن ثم أوجب رفع المضارع .

قال السيوطى : " فلو قدمت معمول الفعل على (إذن) نحو : زيدا إذن أكرم ، فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها ، وأجاز الكسائى إذ ذاك الرفع والنصب " (١) .

وما ذهب إليه الفراء من منع إعمال (إذن) إذا تقدم عليها معمول معمولها هو ظاهر مذهب البصريين ، قال أبو حيان : " ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ، بل يَحْتَمِل قولهم أنه يشترط فى عملها أن تكون مصدرة ألا تعمل والحالة هذه ؛ لأنها لم تتصدر ، إذ قد تقدم عليها معمول الفعل .

(١) الهمع ٢/٢٩٥ وانظر : التذيل والتكميل ٦/٥٦٥ .

ويحتمل أيضاً أن يقال إنها تعمل ؛ لأنها وإن لم تتصدر لفظاً ،  
فهى متصدرة فى النية ، لأن النية بالمفعول التأخير " (١) .

وأجاز الكسائى كذلك إعمالها إذا وقعت بعد اسم (إن) أو اسم  
(كان) نحو : إن عبد الله إذن يزورك ، وكان عبد الله إذن يكرمك .

ووافقه الفراء فى (إن) (٢) وخالفه فى (كان) ، فأوجب رفع  
الفعل إذا سبقت (إذن) بـ (كان) ، ومستنده فى ذلك السماع ،  
فقد ورد السماع فى (إن) فى قوله :

لا تتركنى فيهم شطيْراً  
إنى إذن أهْلِكْ أو أطيْراً (٣)

وقاسه الكسائى فى (كان) (٤) .

وذهب الفراء إلى إلغائها إذا وقعت بعد المفعول الأول لـ (ظن) ،  
وقياس مذهب الكسائى جواز الإعمال ، قال أبو حيان : " وإذا وقعت  
بعد المفعول الأول لظننت ، نحو ظننت زيدا إذن يكرمك ، فقال

(١) التذييل والتكميل ٥٦٥/٦ .

(٢) انظر : المعانى ٣٣٨/٢ .

(٣) من الرجز ، لم أقف على قائله ، انظر : معانى الفراء ٣٣٨/٢ والإنصاف ١٧٧/١

وشرح المفصل ١٧/٧ والتذييل والتكميل ٥٧٤/٦ والمغنى ٢٢/١ والهمع ٢٩٦/٢

وشرح التصريح ٢٣٤/٢ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٥٧٣/٦ والهمع ٢٩٦/٢ .

الفراء يطل عملها ، وقياس قول الكسائي الإبطال والإعمال " (١) .

ومنع البصريون كل ذلك ، وأوجبوا الإلغاء إذا وقعت (إذن) بعد ذى خبر ، وتأولوا البيت على حذف الخبر ، كأنه قال : إني لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف بـ (إذن) (٢) .

والراجح اشتراط تصدرها ، وإلغاؤها فى كل ما تقدم ، قال أبو حيان : " ولقائل أن يقول : لا يجوز تقديم الفعل بعد (إذن) لأنها إن كانت مركبة من (إذ) و(أن) فلا يجوز تقديم المعمول ، كما لا يجوز فى (أن) ، وإن كانت بسيطة وأصلها (إذا) الظرفية ونونت ، فلا يجوز أيضاً ؛ لأن ما كان فى حيز (إذا) لا يجوز تقديم معموله عليها ، وإن كانت حرفاً محضاً ، فلا يجوز أيضاً ؛ لأن ما فيه من الجزاء يمنع أن يتقدم معمول ما بعدها عليها " (٣) .

(١) التذيل والتكميل ٥٧٣/٦-٥٧٤ والمجم ٢/٢٩٦ .

(٢) انظر : التذيل والتكميل ٥٧٤/٦ .

(٣) التذيل والتكميل ٥٦٥/٦ .

## (٤٤) نصب المضارع بعد الواو والغاء وأو

ينصب المضارع بعد (أو) وفي الأجوبة الثمانية بعد الواو والفاء بأن مضمرة وجوباً ، على مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكسائي ومن وافقه من الكوفيين والجرمي إلى أن نصب المضارع بعد هذه الأحرف بها نفسها ، وذهب الفراء وبعض الكوفيين إلى أن المضارع منصوب بعدها بالخلاف أو الصرف ، أى : بمخالفته الأول حيث لم يكن شريكاً له فى المعنى ، ولا معطوفاً عليه<sup>(١)</sup> .

قال الفراء: " وإن شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على ما يقول النحويون من الصرف ، فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتى بالواو معطوفة على كلام فى أوله حادثة لا تستقيم على ما عطف عليها ، فإذا كانت كذلك فهو الصرف ، كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم<sup>(٢)</sup>

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) فى (تأتى مثله) ، فلذلك سمى (صرفاً) ، إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذى قبله<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : شرح المفصل ٢١/٧ وشرح الجمل ١٤٣/٢ والتذيل ٥٩٦/٦ والارتشاف

٤٠٧/٢ وشرح الأشئوبى ٢٩٨/٣ ، ٣٠٥ والمجم ٣٠٤/٢ وشرح التصريح ٢٣٧/٢ .

(٢) من الكامل ، لأبى الأسود الدؤلى ، ونسب لغيره ، انظره فى : الكتاب ٤٢/٣ وشرح

المفصل ٢٤/٧ والمغنى ٣٦١/٢ والمجم ٣١٢/٢ وشرح التصريح ٢٣٨/٢ .

(٣) معانى القرآن ٣٣/١ - ٣٤ .

وذهب بعض النحويين إلى أن النصب بعد (أو) بمعنى ما وقع موقعه؛ لأنه وقع موقع (إلا أن) أو (إلى أن) أو (كي) فانتصب، قال أبو حيان: "وهذا ضعيف جداً" (١).

وذهب أحمد بن يحيى إلى أن النصب بعد الفاء والواو لدالتهما على الشرط، لأن معنى: هل تزورني فأحدثك: إن تزورني أحدثك، فلما نابت عن الشرط ضارعت (كي) فلزمت المستقبل، فعملت عمل (كي).

وذهب هشام إلى أن المضارع بعد هذه الأحرف لما لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم؛ إذ ما قبله لا يخلو من أحد هذين، فلما لم يستقم رفعه ولا جزمه؛ لانتفاء موجبهما، لم يبق له إلا النصب فنصب (٢).

والراجح ما ذهب إليه جمهور البصريين، وهو أن المضارع بعد هذه الأحرف منصوب بأن مضمرة وجوباً؛ لأنها أحرف عطف، فلا عمل لها، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار (أن) بعدها، قال أبو حيان: "وما ذكره المصنف من أن النصب بعد (أو) إنما هو على إضمار (أن) هو مذهب البصريين

(١) التذييل والتكميل ٥٩٦/٦.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٥٩٦/٦-٥٩٧ والعوامل المعنوية بحث للمؤلف في مجلة كلية

اللغة العربية بالمنصورة العدد (١٥) الجزء (٢) ص ١٨٨-١٨٩.

ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل أيضاً بينها وبين ما تعمل فيه ؛ لأنها حرف عطف " (١) .

وأما القول بأن النصب بهذه الأحرف وهو قول الكسائي ومن معه فمردود ؛ لأن هذه الأحرف إن كانت حروف عطف فلا عمل لها ، وإلا لوجب أن تنصب في كل موضع ، ولم يقل بذلك أحد ، ولو لم تكن حروف عطف لصح دخول حرف العطف عليها كما يصح دخوله على غيرها كان ، لكنه لم يقل به أحد .

وأما القول بأن ناصبه هو الخلاف وهو قول الفراء ومن معه فيرده أنه لا يطرد ، فلم ينصب الاسم في نحو : ما جاء زيد لكن عمرو ، وجاء زيد لا محمد ، وأيضاً فليس نصب الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول ، كما رد بأن عوامل الأفعال بالنسبة إلى العمل فرع عوامل الأسماء ، ولا شك أن الخلاف أمر معنوي ، ولا يوجد نصب في الاسم بأمر معنوي .

وأما قول ثعلب وهو أن ناصبه دلالتها على الشرط ، فضعيف ، لأن أداة الشرط توجب جزم المضارع لا نصبه ، ولا دليل على صحة ما ذهب إليه (٢) .

(١) التذييل والتكميل ٥٩٦/٦ .

(٢) راجع في هذه الأدلة وغيرها : شرح المفصل ٢١/٧ والإنصاف ٥٥٦-٥٥٧ .

والتذييل والتكميل ٥٩٦/٦ والمغنى ٣٦٠/٢ ، والعوامل المعنوية ص ١٩٠ .

## (٤٥) عمل (حتى) فيما بعدها

ينصب المضارع بعد (حتى) إذا كان مستقبلاً ، واختلفوا في الناصب له حينئذ ، فجمهور البصريين على أنه منصوب — (أن) مضمرة بعد (حتى) ، و(حتى) جارة للمصدر الأول .

وذهب الكسائي إلى أن النصب بـ (حتى) نفسها ، وأنها حين يجر الاسم بعدها يكون الجر بإضمار (إلى) ، وذلك لأنه قد كثر نصب الفعل بعدها ، وقل الجر بالنسبة إليه فكان الحكم له .

وذهب الفراء إلى أن النصب بعد (حتى) بها نفسها ، وأن (حتى) هذه غير الجارة<sup>(١)</sup> .

قال أبو حيان : " تكون (أن) لازمة للإضمار بعد (حتى) وهو مذهب سيبويه والبصريين واختلف الكوفيون في ذلك ، فذهب الفراء إلى أنها ناصبة بنفسها ، وليست الجارة ، ونقل بعض أصحابنا عنه أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب (إلى) ، وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً ، وأنها جارة بإضمار (إلى) ، وهذا عكس مذهب البصريين ، لأنهم زعموا أنها جارة ، والنصب بمقدر ، والكسائي زعم أنها ناصبة والجر بمقدر ، إلا أن الكسائي أجاز إظهار

(١) انظر: معاني الفراء ١٣٢/١ والإنصاف ٥٩٧/٢-٥٩٨ ، والتذيل والتكميل ٥٨٤/٦ والمجمع ٣٠٠/٢ وشرح الأشعرى ٢٩٨/٣ .

هذا المقدّر بعد (حتى)، فقال الجر بعد (حتى) يكون بـ (إلى) مظهرة ومضمرة، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ناصبة بنفسها كـ (أن) جارة بنفسها أيضاً لشبهها بـ (إلى) " (١) .

ونقل العكبري في اللباب<sup>(٢)</sup> عن الكسائي أن (حتى) غير عاملة ، وأن الجر بعدها بـ (إلى)، والنصب بعدها بـ (كى) ، ولذلك تدخل على الجمل فلا تعمل فيها .

والصحيح أن النصب بعدها بـ (أن) مضمرة ، وأنها جارة للمصدر المؤول ، وهو مذهب البصريين ، واستدلوا على صحته بوجود الجر في الأسماء بعدها كثيراً ، فوجب نسبة العمل إليها ، ويدل على ذلك حذف ألف (ما) الاستفهامية بعدها كما تحذف بعد حروف الجر، ومن كلامهم : حتى م تضر ولا تنفع ؟ ومنه قوله :  
فتلك ولاية السوء قد طال مكنتهم

فحتام حتام العناء المطول<sup>(٣)</sup>

وإذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، لأن ذلك ينفي الاختصاص ، كما استدلوا على

(١) التذييل والتكميل ٥٨٤/٦ .

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٤٤/٢ .

(٣) من الطويل ، للكُميت ، انظره في: المغنّى ٢٩٨/١ وشرح الأشموني ٢٩٨/٣ والمجمع ٣٠٠/٢ والدرر ١٣/٢ .



ذلك بأنهم يعطفون الفعل المنصوب على الاسم المجرور بعدها ، فتقول:  
 مشيت صدر النهار حتى الزوال وتشتدّ الهاجرة ، أى : واشتداد  
 الهاجرة ، وإنما كان ذلك لأن حرف العطف لا يجمع بين مختلفى  
 الحد حتى يكون أحدهما فى معنى الآخر أو مؤولاً به ، كما استدلوا  
 على ذلك بأنها لو كانت ناصبة بنفسها للزم أن يكون الفعل  
 بعدها مستقبلاً كما فى (أن ولن) ، لكنه ليس بلازم<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر : الإنصاف ٢/٢٩٨ والتذيل والتكميل ٦/٥٨٤-٥٨٥ والمغنى ١/١٢٤ والهمع  
 ٢/٢٩٩-٣٠٠ .

## (٤٦) الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط

حق أدوات الشرط ألا يليها إلا معمولها، كغيرها من عوامل الأفعال، لكنهم أجازوا أن يلي (إن) خاصة الاسم، بشرط أن يفسر الفعل المحذوف بفعل ماضٍ أو فعل مضارع منفى بـ (لم) لأنها أم الباب وأصل أدوات الشرط، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(١)</sup>، ولا يجوز ذلك فى غير (إن) إلا فى ضرورة الشعر.

وأجاز الكسائى تقديم معمول الفعل عليه مع (من) وأخواتها، فيقع بين (من) والفعل، فأجاز: من زيد يضرب أضربه، وأجازه قوم من الكوفيين فى غير المرفوع، فأجازوا: من زيدا يضرب أضربه، ومن يزيد يمرر أكرمه، ومنهم من قال: لا يجوز تقديم المرفوع إلا فيما لا يمكن أن يعود عليه الضمير من أسماء الشرط، نحو: متى، وأينما، أما ما يمكن أن يعود عليه الضمير من أسماء الشرط فلا يجوز تقديم الاسم على معموله، فلا تقول: من هو يضرب زيدا أضربه، ويجوز: متى زيد يقيم أقم معه.

كما أجاز الكسائى الفصل بين (من) وأخواتها وفعل الشرط بعطف وتوكيد، كما أجاز إضمار (كان) بعد (من).

(١) التوبة من الآية (٦).

ومنع كل ذلك الفراء ، وذهب إلى أنه لا يتقدم الاسم مع غير (إن) من أدوات الشرط ، كما منع الفصل بين (من) وأخواتها والفعل بعطف أو توكيد ، كما منع إضمار (كان) بعد (من) <sup>(١)</sup> .

قال الفراء : " وقوله ﴿ وإن أخذ من المشركين استجارك ﴾ في موضع جزم وإن فرق بين الجازم والمجزم بـ (أحد) وذلك سهل في (إن) خاصة ، دون حروف الجزاء ؛ لأنها شرط وليست باسم " <sup>(٢)</sup> .

وقال أبو حيان : " وأجاز الكسائي الفصل بالعطف على (من) وأخواتها بين (من) وفعل الشرط والتأكيد ، ومنع ذلك الفراء ، وهو الذي تقتضيه قواعد البصريين ، وما ذهبنا إليه من أنه لا يجوز أن يتقدم الاسم في غير (إن) إلا في الضرورة وافقنا عليه الفراء ، وأما الكسائي فإنه أجاز تقديمه على فعل الشرط بعد (من) وأخواتها ، نحو : من زيد يضرب أضربه ، وأجاز الكسائي أيضاً إضمار (كان) بعد (من) ومنعه الفراء " <sup>(٣)</sup> .

ونسب بعض شراح الكتاب للكسائي القول بعدم جواز إيلاء الاسم غير (إن) ، ونسب الجواز لغيره من الكوفيين ، ذكر ذلك أبو

(١) انظر : الكتاب ١١١/٣ والتذييل والتكميل ٨٠٩/٦ ، ٨١٠ ، والارتشاف ٥٥١/٢ -

٥٥٢ والجمع ٤٥٥/٢ .

(٢) معاني الفراء ٤٢٢/١ .

(٣) التذييل والتكميل ٨١٠/٦ وانظر : الارتشاف ٥٥١/٢ - ٥٥٢ .

حيان ، قال : " وفي بعض شروح الكتاب : لا يجوز تقديم معمول فعل الشرط على الفعل بينه وبين اسم الشرط ، أو بينه وبين الأداة كائنة ما كانت إلا في (إن) ، فيجوز بشرط مضي الفعل لفظاً أو مصحوباً بلم ، ووافقنا على ذلك الكسائي " (١) .

والراجح أن في هذا النقل سهواً ، وأن الذي وافق البصريين هو الفراء ، لأن ما في المعاني يؤكد ذلك ، ولأن الكسائي أجاز الفصل بالعطف والتوكيد ، فيكون هو المحيز للفصل بمعمول الفعل .

وبهذا يكون ما اختاره الفراء في المواضع الثلاثة موافق للبصريين ، وهو الراجح ؛ إذ لم يسمع الفصل بمعمول الفعل في الشر إلا في (إن) ، كما لم يسمع الفصل بالعطف أو التوكيد ، بل لم يمثلوا له مطلقاً ، وأما إضمار (كان) فلم يذكروا من الشواهد ما يحتمله إلا مع (إن) فقط ، ومنه : الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر .

(١) التذييل والتكميل ٨١٠/٦ وانظر : الارتشاف ٥٥١/٢ .

## (٤٧) لزوم تصدر أدوات الشرط

ذهب البصريون إلى أن أداة الشرط لها حق الصدارة ، فلا يجوز أن يتقدم عليها معمول معمولها ، فلا يجوز تقديم مفعول فعل الشرط على الأداة ، ولا مفعول الجواب ، لأن أداة الشرط كأداة الاستفهام و(ما) النافية وغيرهما مما له الصدارة ، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يجوز عندهم : خيراً إن تفعل يشك الله ، ولا : خيراً إن تأتينا تصب .

وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم مفعول الجواب على الأداة ، فأجازوا : خيراً إن تأتينا تصب ، لكنهم اختلفوا في حكم تقديم مفعول فعل الشرط على الأداة ، فأجازوه الكسائي ومنعه الفراء <sup>(١)</sup> .

قال أبو البركات الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو : زيدا إن تضرب أضرب ، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط ، فأجازوه الكسائي ولم يحزه الفراء " <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : مجالس ثعلب ٤٨٧/٢ والإنصاف ٦٢٣/٢ وشرح الرضى ١٦٥/١ والتنزيل والتكميل ٨٤٧/٦ والجمع ٤٦١/٢-٤٦٢ .  
(٢) الإنصاف ٦٢٣/٢ .

وإنما أجاز الكوفيون تقديم مفعول الجواب لاعتقادهم أن الجواب حقه التقديم ، فالأصل : أضرب إن تضرب ، والجواب حقه الرفع إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بمجىء الجواب مرفوعاً في نحو :  
يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع<sup>(١)</sup>

قالوا : التقدير : إنك تصرع إن يصرع أخوك ، ولولا أنه في تقدير التقديم لما جاز رفع الجواب .

والصحيح ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام ، والاستفهام له الصدارة ، وأما ما ذكره الكوفيون من أن أصل الجزاء التقديم فغير مسلم ، بل مرتبة الجزاء بعد الشرط ، لأن الشرط سبب في الجزاء ، والجزاء مسبب عنه ، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب<sup>(٢)</sup> .

---

(١) من الرجز ، لجرير بن عبد الله البجلي ، انظره في : شرح المفصل ١٥٨/٨ والإنصاف ٦٢٣/٢ والمجمع ٢٣٧/١ ، ٤٦٠/٢ وشرح التصريح ٢٤٩/٢ والخزانة ٢٠/٨ .  
(٢) انظر : الإنصاف ٦٢٧/٢ والتذييل والتكميل ٨٥٨/٦ .

## (٤٨) حكم تقديم معمول الجواب المجزوم عليه

ذهب البصريون إلى جواز تقديم معمول الجزاء عليه ، سواء أكان معمول مرفوعاً أو منصوباً ، ويكون المقدم معمولاً لفعل محذوف يفسره المذكور ، فأجازوا: **إن تأتني خيراً تصب ، وإن عبد الله يقيم أبوه يقيم .**

واتفق الكسائي والفراء على منع تقديم معمول الجواب المجزوم عليه إذا كان مرفوعاً ، فمنعنا : **إن عبد الله يقيم أبوه يقيم ، لكنهما** اختلفا في معمول المنصوب ، فأجاز الكسائي تقديمه على الجواب المجزوم فأجاز أن تقول: **إن تأتني خيراً تصب ، ومنع ذلك الفراء ، وأوجب رفع الجواب حينئذ ، على تقدير الفاء ، فإذا قلت : إن تأتني خيراً تصيب فالتقدير : فخيراً تصيب<sup>(١)</sup> .**

واستدل الكسائي لمذهبه بقول الشاعر :

وللخير أيام فمن يصطبر لها      ويعرف لها أيامها الخير تعقب<sup>(٢)</sup>

فـ (الخير) مفعول (تعقب) ، والأصل : **تعقب الخير ،** ورد الاستدلال بالبيت الفراء ، وجعل (الخير) نعتاً للأيام<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : الإنصاف ٦٢٠/٢ والتذيل ٨٤٤/٦ والارتشاف ٥٧٧/٢ والجمع ٤٦٢/٢ .

(٢) من الطويل لطفي الغنوي انظره في : معاني الفراء ٤٢٣/١ والتذيل والتكميل

٨٤٤/٦ وشرح الرضى ٢٥٦/٢ والإنصاف ٦٢١/٢ والخزانة ٤٤/٩ .

(٣) انظر : الإنصاف ٦٢١/٢ والتذيل والتكميل ٨٤٤/٦ .

قال : " ومن فرق بين الجزاء وما حزم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع ، تقول : إن عبد الله يقيم يقيم أبوه ، ولا يجوز : أبوه يقيم ، ولا أن تجعل مكان الأب منصوباً بجواب الجزاء ، فخطأ أن تقول : إن تأتني زيدا تضرب ، وكان الكسائي يميز تقدمه النصب في جواب الجزاء ، ولا يجوز تقدمه المرفوع ، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجع ذكر الأول ، فلم يستقم إلغاء الأول ، وأجازه في النصب ؛ لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه ، فقال : كأن المنصوب لم يكن في الكلام . وليس ذلك كما قال ، لأن الجزاء له جواب بالفاء ، فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بحزم مثله ولم يُلَقَ باسم ، إلا أن يضم في ذلك الاسم الفاء ، فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير ، واحتج بقول الشاعر: وللخير أيام ... البيت فجعل (الخير) منصوباً بـ (تعقب) . و(الخير) في هذا الموضع نعت للأيام ، كأنه قال : ويعرف لها أيامها الصالحة تعقب ، ولو أراد أن يجعل (الخير) منصوباً بـ (تعقب) لرفع (تعقب) ؛ لأنه يريد : فالخير تعقبه " (١) .

والراجح جواز تقديم معمول الجواب المرفوع والمنصوب على الجواب ، وهو مذهب البصريين ، ووافقهم الكسائي في المنصوب ،

(١) المعاني ١/٤٢٢-٤٢٣ .



وخالفهم فى المرفوع ، قال أبو البركات الأنبارى : " إنما قلنا إنه يجوز ، وذلك لأنه يجب أن يقدر فيه فعل ، كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط ، لأن حرف الشرط يعمل فيهما على ما بينا ، فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط ، فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط ، ولا فرق بينهما " (١) .

وما ذهب إليه الفراء مرجوح ، وإن كان تفسيره للبيت محتمل ، ولعل المانع من التقديم عنده ادعاؤه أن عامل الجزم فى الجواب المجاورة ، فيكون بالتقديم قد وقع الفصل بين الجواب والشرط ، يؤكد ذلك قوله بوجوب رفع الجواب عند التقديم (٢) .

---

(١) الإنصاف ٦٢١/٢ .

(٢) انظر : الإنصاف ٦٢١/٢ والتذيل والتكميل ٨٤٥/٦ .

## (٤٩) حذف جواب الشرط

إذا تقدم ما يدل على الجواب على مذهب البصريين فإن كان فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى فقط حذف الجواب، وذلك نحو: أقوم إن قام زيد ، وأقوم إن لم يقم زيد ، أما إذا كان الجواب بصيغة المضارع فلا يجوز حذف الجواب إلا في ضرورة الشعر ، هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، فلا يجوز عندهم أن تقول : أنت ظالم إن تفعل ، ولا : والله إن تقم لأقوم<sup>(١)</sup> .

وذهب الكوفيون إلى أن المتقدم هو الجواب ، لكنه لما لم يتأخر عن الشرط بقى مرفوعاً ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك ، فذهب الفراء إلى عدم جواز: أنت ظالم إن تفعل ؛ لأن فعل الشرط مضارع ، كما هو مذهب البصريين ، وذهب الكسائي والكوفيون سوى الفراء إلى جواز ذلك قياساً على الماضي ، فأجازوا : أنت ظالم إن تفعل<sup>(٢)</sup> .

قال الفراء : " قوله ﴿ ولقد علموا لمن اشتراه ﴾<sup>(٣)</sup> (من) ففى موضع رفع ، وهى جزاء ؛ لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام صيروا فعله على جهة (فَعَل) ، ولا يكادون يجعلونه على (يفعل) ، كراهة أن يحدث على الجزاء حادث وهو مجزوم... فصرفوا الفعل إلى (فعل) ؛ لأن الجزم لا يستبين فى (فعل) " <sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : الكتاب ٦٦/٣ والتذييل ٨٥٨/٦ والجمع ٤٦٢/٢ وشرح التصريح ٢٥٤/٢ .

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٨٥٨/٦-٨٥٩ وشرح التصريح ٢٥٤/٢ والجمع ٤٦٢/٢ .

(٣) البقرة من الآية (١٠٢) .

(٤) معانى الفراء ٦٥/١-٦٦ .

قال أبو حيان : " وأجاز الكوفيون - سوى الفراء - أن يحذف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل قياساً على الماضي ، فأجازوا: أنت ظالم إن تفعل " (١) .

والراجح مذهب البصريين والفراء ، وهو عدم جواز ذلك والفعل مستقبل ، - لأن الأداة تقتضى جملتين ، فإذا حذفت جملة الجزاء لم يكن للأداة تأثير فيها ، فلما لم تؤثر الأداة فى جملة الجواب كان ذلك إضعافاً لها ، فجاءت جملة الشرط ماضية حتى لا يظهر فيها تأثير الأداة ، إذ لو ظهر لها فيها تأثير لكانت من حيث ظهور التأثير فى فعل الشرط قوية ، ومن حيث عدم ظهور التأثير فى جملة الجواب ضعيفة .

وأما ما ورد من ذلك فى الشعر فمحمول على الضرورة ، ومن ذلك قوله :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتى واسع (٢) .

وقوله :

يشئى عليك وأنت أهل ثنائى ولديك إن هو يستزدك مزيد (٣) .

(١) التذييل والتكميل ٨٥٩/٦ .

(٢) من الطويل ، للكُميت ، انظره فى : معانى الفراء ٦٦/١ والتذييل والتكميل ٨٥٩/٦ والأشمونى ٢١٥/٣ ، ٣٠/٤ وشرح التصريح ٢٥٤/٢ .

(٣) من الكامل ، لعبد الله بن عتبة الضبى ، انظره فى : التذييل والتكميل ٨٠٨/٦ ، ٨٥٩ وشرح الأشمونى ٣٠/٤ والجمع ٤٥٥/٢ .

## (٥٠) معنى (كلا)

(كلاً) حرف بسيط ، خلافاً لثعلب ، ومعناه الردع والزجر ، لا معنى لها عند سيبويه والخليل والمبرد وأكثر البصريين غير ذلك<sup>(١)</sup> .

قال سيبويه : " وأما (كلا) فردع وزجر " (٢) .

وذهب الكسائي ومن وافقه إلى أنها تأتي للردع والزجر وتأتي بمعنى (حقاً)<sup>(٣)</sup> .

وذهب أبو حاتم السجستاني والزجاج إلى أنها تأتي بجانب ذلك للاستفتاح بمعنى (ألاً) الاستفتاحية<sup>(٤)</sup> .

وذهب النضر بن شميل والفراء - فيما نسبته إليه ابن يعيش وأبو خيان في البحر المحيط وابن هشام<sup>(٥)</sup> - إلى أنها تكون حرف جواب بمنزلة (إي) و(نعم)، وحملوا عليه قوله تعالى ﴿ كلا والقمر ﴾<sup>(٦)</sup> ، قالوا المعنى : إي والقمر .

(١) انظر: الكتاب ٤/٤٣٥ وشرح المفصل ٩/١٦ وشرح الرضى ٢/٤٠٠ والمغنى ١/١٨٩ والارتشاف ٣/٢٦٢ .

(٢) الكتاب ٤/٤٣٥ .

(٣) انظر : الارتشاف ٣/٢٦٢ والمغنى ١/١٨٩ .

(٤) انظر : المصدرين السابقين والنكت الحسان ص ٢٨٧ .

(٥) انظر : شرح المفصل ٩/١٦ والبحر المحيط ٦/١٩٧ والمغنى ١/١٨٩ .

(٦) المدثر (٣٢) .

ونسب أبو حيان في النكت الحسان للفراء القول بأنها تكون بمنزلة (سوف) ، قال : " وهي ردع وزجر عند الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وابن قتيبة وعامة البصريين ، ومعنى (حقاً) عند الكسائي ونصر بن يوسف وابن الأنباري ، ومعنى (نعم) عند النضر بن شميل ، وبمنزلة (سوف) عند الفراء ومحمد بن سعدان وأبى عبد الرحمن اليزيدي " (١) .

وتبعت الآيات التي وردت فيها (كلا) في معاني الفراء فلم أجد له فيها نصاً ، لكن ما نقله عنه أكثر النحاة والمفسرين<sup>(٢)</sup> وأبو حيان - في البحر - أن (كلا) حرف جواب ، وهو كالجمع عليه ، ولم يشارك أبا حيان فيما نقله في النكت الحسن أحد فيما أعلم غير أن السيوطي أشار إلى نقل أبي حيان هذا وأن أبا حيان رد هذا المذهب ، قال السيوطي : " قال أبو حيان وذهب الفراء وأبو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد بن سعدان إلى أن (كلا) بمنزلة (سوف) ، قال : وهذا مذهب غريب " (٣) .

واختار ابن هشام قول أبي حاتم ، وعلق على هذه المذاهب بقوله : " وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما - يريد الكسائي والفراء

(١) النكت الحسان ٢٨٧-٢٨٨ .

(٢) انظر : الجامع ٢٩٤/١٨ وشرح المفصل ١٦/٩ .

(٣) الهمع ٥٠١/٢ .

ومن وافقهما - لأنه أكثر اطراداً ، فإن قول النضر لا يتأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء<sup>(١)</sup> على ما سيأتى ، وقول الكسائى لا يتأتى فى نحو : ﴿ كلا إن كتاب الأبرار ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ كلا إن كتاب الفجار ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ لأن (إن) تكسر بعد (ألا) الاستفتاحية ، ولا تكسر بعد (حقاً) ، ولا بعد ما كان بمعناها ، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم<sup>(٥)</sup> .

ثم قال : " وقد تعين للردع أو الاستفتاح ، نحو ﴿ رب ارجعون لعلى أعمل صالحاً فيما تركت ، كلا إنها كلمة ﴾<sup>(٦)</sup> ، لأنها لو كانت بمعنى (حقاً) لما كسرت همزة (إن) ، ولو كانت بمعنى (نعم) لكانت للوعد بالرجوع ، لأنها بعد الطلب ، كما يقال : أكرم فلاناً ، فنقول : نعم ، ونحو ﴿ قال أصحاب موسى إنا لمدركون ، قال : كلا إن معى ربي سيهدين ﴾<sup>(٧)</sup> ، وذلك لكسر (إن) ، ولأن (نعم) بعد الخبر للتصديق<sup>(٨)</sup> .

(١) يريد قوله تعالى ﴿ كلا إنها كلمة ﴾ وقوله ﴿ كلا إن معى ربي سيهدين ﴾ وسيأتى نص كلامه فى الآيتين .

(٢) سورة المطففين (١٨) .

(٣) سورة المطففين (٧) .

(٤) المطففين (١٥) .

(٥) المغنى ١/ ١٨٩ .

(٦) المؤمنون (٩٩-١٠٠) .

(٧) الشعراء (٦١-٦٢) .

(٨) المغنى ١/ ١٩٠ .

استدل ابن هشام بهذا على صحة ما ذهب إليه ، وهو ترجيح  
 مذهب أبي حاتم وتضعيف ما ذهب إليه الكسائي والراجح من  
 مذهب الفراء ، وما استدل به ابن هشام لا دليل فيه ، لأن ما ذكره من  
 آيات لا مانع من إفادة (كلا) فيه الردع والزجر<sup>(١)</sup> ، ومحل الخلاف  
 فيما لا يتأتى فيه هذا المعنى ، فالقائلون بإفادتها الجواب أو أنها بمعنى  
 (حقاً) لم يدعوا ثبوت هذا المعنى لها دوماً ، ولم ينكروا معنى الردع  
 والزجر .

---

(١) جعل الزمخشري آية المؤمنون للردع ، انظر : الكشف ٥٦/٣ وجعل أبو حيان آية  
 الشعراء للردع ، انظر : البحر المحيط ٢٠/٧ .

## (٥١) أبنية الأسماء

جمهور البصريين على أن أبنية الأسماء المجردة منها الثلاثي والرباعي والخماسي ، لا زيادة فيها ، فنحو (جعفر) بناء مجرد مستقل ، لا زيادة فيه ، وكذا (سفرجل) بناء مجرد مستقل لا زيادة فيه .

وذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه عن ثلاثة فهو مزيد ، فما كان على أربعة أحرف نحو (جعفر) فهو مزيد بحرف ، وما كان على خمسة أحرف نحو (سفرجل) مزيد بحرفين .

ثم اختلفوا في تحديد الزائد، فذهب الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذي قبل الآخر ، وذهب الفراء إلى أن الزائد هو الحرف الأخير<sup>(١)</sup> .

قال أبو البركات الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة ، فإن كان على أربعة أحرف نحو: جعفر ، ففيه زيادة حرف واحد ، واختلفوا ، فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذي قبل آخره ، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة أحرف نحو : سفرجل ففيه زيادة حرفين ، وذهب

(١) انظر : الإنصاف ٧٩٣/٢ وشرح المفصل ١٢٢/٦ والارتشاف ١٧/١ .



البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ،  
وأنتهما من نحو: جعفر وسفرجل لا زائد فيهما البتة " (١) .

واستدل الكوفيون لمذهبهم بأن زيادة اللام في الوزن دليل على  
زيادة ما يقابلها ، فوزن جعفر: فعلل ، ووزن سفرجل: فعلل ، فأحدى  
اللامين في وزن جعفر زائدة واللامان في وزن سفرجل زائدتان ، وفي  
هذا دليل على زيادة حرف في جعفر وحرفين في سفرجل .

واستدل البصريون ، بأن الزائد يوزن بلفظه ، ولو كان في جعفر  
حرفاً زائداً لوضع بلفظه في الميزان ، فقليل وزنه : فعلم على مذهب  
الفراء ، أو : فعلم على مذهب الكسائي ، وقد أجمعنا على أن وزنه:  
فعلل ، فدل ذلك على أن حروفه كلها أصول (٢) .

والراجح مذهب البصريين ، وأما ما ذهب إليه الكسائي والفراء  
فضعيف ، إذ لو كان الأمر على ما ذكرنا لظهر الزائد في الميزان ، ثم  
إن ما ذكرنا أنه زائد قد لا يكون من حروف الزيادة ، كما أنه على  
قول الكسائي تكون (جعفر) مشتقة من (جع) وعلى قول الفراء تكون  
مشتقة من (جعف) ومعناهما غير معنى (جعفر) لا صلة بين معناهما  
ومعنى (جعفر) مطلقاً (٣) .

(١) الإنصاف ٧٩٣/٢ .

(٢) راجع أدلة المذهبين في الإنصاف ٧٩٣/٣-٧٩٥ .

(٣) انظر : القاموس المحيط (جع) (جعف) (جعفر) .

## (٥٢) أصل (أشياء) ووزنها

اختلف الصرفيون فى كلمة (أشياء) حين وجدوها ممنوعة من الصرف ، فى قوله تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ﴾ <sup>(١)</sup> ، وهى نكرة ولم يجدوا فيها من العلل الظاهرة ما يمنعها من الصرف ، فأخذوا يبحثون عن علة ذلك .

فذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أن (أشياء) اسم جمع واحده (شئ) ووزن (شئ) (فَعْلٌ) ، وأصل (أشياء): (شيئاء) على وزن (فَعْلَاء) بألف تأنيث ممدودة ، وهذا سبب منعها من الصرف ، استقلوا اجتماع همزتين ليس بينهما حاجز حصين فقدموا الهمزة التى هى لام الكلمة على الفاء ، فصارت (أشياء) ووزنها بعد القلب (لفعاء) .  
وذهب الأخفش إلى أن (أشياء) جمع (شئ) بالتخفيف ، جمع على (أفعلاء) ، والأصل (أشيئاء) ثم حذفت اللام للتخفيف ، فصارت (أشياء) على وزن (أفعاء) ، ومنعت من الصرف لوجود ألف التأنيث الممدودة فيها .

وذهب الكسائى إلى أن (أشياء) جمع (شئ) ، كبيت وأبيات وشيخ وأشياخ ، ووزنها (أفعال) ، وإنما منعت من الصرف عنده لأنهم جمعوها على (أشياوات) فتوهموا أن الهمزة فيها زائدة للتأنيث ، كما فى : حمراء وحمراوات ، ولذلك منعوها من الصرف .

(١) سورة المائدة من الآية (١١٠) .

وذهب الفراء إلى أن (أشياء) جمع (شيء) بتضعيف العين ،  
والأصل (أشيئاء) على وزن (أفعلاء) ، نحو : بين وأبيناء ، ثم حذفت  
الهمزة تخفيفاً ، فصارت (أشياء) على وزن (أفعاء) <sup>(١)</sup> .

قال ابن جنى : " إنما ذهب الخليل وأبو الحسن فى (أشياء) إلى ما  
ذهبنا إليه ، وتركنا أن يحملها على ظاهر لفظها ، فيقولوا إنها (أفعال) ،  
لأنهما رأياها نكرة غير مصروفة ، نحو قوله تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء  
إن تبد لكم تسؤكم ﴾ ، فلما رأياها نكرة غير مصروفة فى حال التنكير  
ذهبا إلى أن الهمزة فيها للتأنيث ، فقال الخليل : هى (فعلاء) منقولة من  
(لفعاء) . وقال أبو الحسن هى (أفعلاء) ، وقول الخليل أقوى ...

وذهب الكسائى إلى أن (أشياء) : (أفعال) بمنزلة أبيات وأشياخ ،  
إلا أنها لما جمعت على (أشياوات) أشبهت ما واحده على (فعلاء)  
فلم تصرف ، لأنها جرت مجرى صحراء وصحراوات ...

وأما الفراء فذهب إلى أن (أشياء) : (أفعلاء) ، محذوفة اللام ، كما  
رأى أبو الحسن ، إلا أنه ادعى أن (شيئاً) محذوف من (شيء) ، كما  
قالوا فى هين : هين ، فكما جمعوا (هينا) على (أفعلاء) ، فقالوا : أهوناء ،  
كذلك جمعوا (شيئاً) على (أفعلاء) ، لأن أصله (شيء) عنده " <sup>(٢)</sup> .

(١) راجع فى هذه المذاهب: معانى الفراء ٣٢١/١ ، المنصف ٣٥٨ والإنصاف ٨١٣/٢  
وما بعدها وشرح الشافى للحاربرى ضمن مجموعة الشافى ٢٥/١ .

(٢) المنصف ٣٥٨-٣٥٩ .

وفى المعانى للفراء : " و(أشياء) فى موضع خفض لا تجرى ،  
وقد قال فيها بعض النحويين : إنما كثرت فى الكلام وهى (أفعال)  
فأشبهت (فعلاء) فلم تصرف ، كما لم تصرف (حمراء) ، وجمعها  
(أشاوى) كما جمعوا (عذارى) (عذارى) ، و(صحراء) (صحارى) ،  
و(أشياوات) كما قيل (حمراوات) .

ولو كانت على التوهم لكان أملك الوجهين بها أن تجرى ؛ لأن  
الحرف إذا كثر به الكلام خف ، كما كثرت التسمية بـ (يزيد)  
فأجروه ، وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء .

ولكننا نرى أن (أشياء) جمعت على (أفعلاء) كما جمع (لبن)  
و(ألبناء) ، فحذف من وسط (أشياء) همزة ، وكان ينبغي لها أن تكون  
(أشيئاء) ، فحذفت الهمزة لكثرتها ، وقد قالت العرب : هذا من  
أبناوات سعد ، وأعيزك بأسماء الله ، وواحداه (أسماء) و(أبناء)  
تجرى ، فلو منعت أشياء الجرى لجمعهم إياها أشياوات لم أجر أسماء  
ولا أبناء ، لأنهما جمعتا أسماوات وأبناوات " (١) .

والراجح قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ، لأنها جمعت  
على (أشاياء) و(أشاوى) و(أشياوات) وهذا يدل على أن أصلها (فعلاء)  
نحو : صحراء وصحارى وصحراوات ، وتصغيرهم لها على (أشيئاء)

(١) معانى الفراء ٣٢١/١ .

يدل على أنها ليست جمعاً ؛ لتصغيرهم لها على لفظها ، وعدم ردها إلى المفرد ، ولأنه ليس فيه مخالفة للظاهر إلا من وجه واحد ، وهو القلب ، والقلب ثابت في اللغة في أمثلة كثيرة<sup>(١)</sup> .

ورد قول الأخفش بأن (فعل) لا يجمع على (أفعلاء)، وإنما يجمع على (فعول) أو (أفعال)، وبأنه حذف الهمزة دون سبب، فهو حذف شاذ ، وبأن الكلمة جمعت على (أشياء) وليس في كلام العرب جمع (أفعلاء) على (فعال) ، وبأنها صغرت على لفظها ، وتصغيرها على لفظها يبطل القول بأنها جمع ، لأن جمع الكثرة لا يصغر على لفظه<sup>(٢)</sup> .

ورد مذهب الكسائي بأن (أشياء) تكون منعت الصرف دون سبب، فالتوهم ليس سبباً ، كما أن جمعها على (أشياء) و(أشياءات) يمنع أن تكون (أفعال) جمعاً ، لأن (أفعال) الجمع لا يجمع على هذه الجموع ، وتصغيرها على لفظها يمنع أن تكون جمعاً<sup>(٣)</sup> .

ورد مذهب الفراء بما رد به مذهب الأخفش ، وبأنه لو كان أصل (شيء) (شيء) لكان الأصل شائعاً كثيراً ، كما كان (بيناً) أكثر من (بين) ، بينما لم يسمع (شيء) فضلاً عن كثرته<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر : شرح الشافية للجاربردى ضمن مجموعة الشافية ٢٦/١ .

(٢) انظر : المنصف ٣٥٩ .

(٣) انظر : شرح الجاربردى ٢٧/١ .

(٤) انظر : المنصف ٣٦٠ وشرح الجاربردى ٢٧/١ .

### (٥٣) (مَفْعُل) مصدرًا ميميًا

قياس المصدر الميمي من الثلاثي يكون على وزن (مَفْعُل) نحو :  
مضرب ومقتل ، إلا إذا كان مثلاً واوياً وحذفت واوه في المضارع  
وكان صحيح اللام فالمصدر الميمي منه على (مفعِل) بكسر العين ،  
نحو: موعِد وموزن .

ولم يسمع (مفعُل) بضم العين إلا في كلمات نادرة ، ذكر منها  
الفراء<sup>(١)</sup> : مَكْرُم ومَعُون ، كما سمع : مَيَسُر ومَالُك ومَهْلُك<sup>(٢)</sup> ،  
وقرئ ﴿ فنظرة إلى مَيَسْرِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> .

واختلف في هذه الكلمات ، فذكر سيبويه أن (مفعُل) لم يأت في  
كلام العرب<sup>(٤)</sup> ، وذكر الفارسي أن مراد سيبويه أنه لم يأت في  
الآحاد<sup>(٥)</sup> .

أما (مفعلة) فوردت منه كلمات ، وقيل أصل (مفعُل) : (مفعلة)  
حذفت منه التاء .

(١) انظر : معاني الفراء ١٥٢/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٩٠/٤ وليس في كلام العرب ٤٧-٤٨ والمزهر ٥٠/٢-٥١ .

(٣) سورة البقرة من الآية (٢٨٠) والقراءة لابن محيصن وعطاء ومجاهد وحمزة ، انظر :  
الحجة لابن خالوية ١٠٣ والكشاف ٤٠١/١ والدر المصون ٦٦٩/١ والإتحاف ١٦٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٩٠/٤ والدر المصون ٦٦٩/١ .

(٥) انظر : الدر المصون ٦٦٩/١-٦٧٠ .

وذهب البصريون والكوفيون والفراء وابن خالوية وغيرهم إلى أن  
(معون) و(مكرم) ونحوهما جمع (معونة) و(مكرمة) ، وليست  
مصادر<sup>(١)</sup> .

وذهب الكسائي إلى أنها - أى: معون ومكرم ومألك - مصادر،  
ولم ينكر مجيء (مفعّل) فى الآحاد ، لكنه عدّه نادراً ، لا يقاس عليه،  
ووافقه ابن الحاجب فى الشافية فى (معون) و(مكرم)<sup>(٢)</sup> .

قال الفراء : " وما كان مصدراً مؤنثاً فإن العرب قد ترفع عينه ،  
مثل: المقدرة وأشباهه ، ولا يفعلون ذلك فى مذكر ، ليست فيه الهاء  
... فأما قول الشاعر :

ليوم روع أو فعّال مكرم<sup>(٣)</sup>

فإنه جمع مكرمة ومكرم ، ومثله قول الآخر :

بُئِنُ الزَّمَى لا إِنَّهْ إِن لَزِمْتِهْ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مُعُون<sup>(٤)</sup>

(١) انظر : الدر المصون ٦٧٠/١ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٤٣/١ وليس فى كلام العرب ٤٨ والارتشاف

٢٣٠/١ والدر المصون ٦٦٩/١ .

(٣) رجز لأبى الأحرز الحماني ، وقبلة : مروان مروان أخو اليوم اليمى .

انظره فى : الكتاب ٣٨٠/٤ والخصائص ٣١٢/٣ والدر المصون ٦٧٠/١ وشرح

شواهد شروح الشافية ٦٩ .

(٤) لجميل بثينة ، انظره فى : المحتسب ١٤٤/١ واللسان (عون) والدر المصون ٦٧٠/١

وشرح شواهد شروح الشافية ٦٩ .

أراد جمع معونه .

وكان الكسائي يقول: هما (مفعّل) نادران ، لا يقاس عليهما ،  
وقد ذهب مذهباً ، إلا أني أجد الوجه الأول أجمل للعربية مما قال "(١)".

وليس (مفعّل) من جموع التكسير ، ولعله يقصد أنه اسم جنس  
جمعي، وهو ما فسر به السيد عبد الله كلام الفراء ، حيث قال :  
" جعلهما الفراء جمعاً لمكرمة ومعونة ، على حد : تمر وتمرّة " (٢) .

ومن الشواهد في مجيء مآلك ، قول عدى :

أبلغ النعمان عنى مآلكا أنه قد طال حبسى وانتظار<sup>(٣)</sup>

وعلى كل فـ (مفعّل) نادر في كلام العرب ، سواء حمل على  
الآحاد - أى المصدر - أو الجموع ، ولم يصح منه إلا كلمات  
قليلة، وحملها على أن الأصل (مفعلة) حذفت منه التاء أرجح الأقوال .

(١) معانى الفراء ١٥١/٢-١٥٢ وانظر : ليس في كلام العرب ٤٨ وشرح الرضى  
١٦٨/١ وشرح الجاربردى ٦٧ .

(٢) شرح الشافعية ضمن مجموعة الشافعية ٤٥/٢ .

(٣) المآلك : الرسالة ، انظره فى : المحتسب ١٤٤/١ والبحر المحيط ٣٤٠/٢ والدر المصون  
٦٧٠/١ وانظر شطره الأول فى حاشية يس على التصريح ٧٩/٢ .



## (٥٤) أصل ألف المقصور في الوقف

يوقف على المقصور بالألف ، لا خلاف في ذلك ، فتقول : هذه عصا ، ورأيت عصا ، وأمسكت بعصا ، لكنهم اختلفوا في أصل هذه الألف ، فذهب سيويه وأبو علي في أحد قوليه - ونسب لمعظم النحويين - إلى أن الألف في الرفع والجر لام الكلمة ، وفي النصب بدل من التنوين ، قياساً على الصحيح ، واختاره العكبري وابن مالك فسي التسهيل<sup>(١)</sup> .

ورد بأن القياس على الصحيح لا يصح هنا ؛ لأن الصحيح يتبين فيه الفرق بين الرفع والجر وبين النصب ، والمقصور لا يتبين فيه ذلك ، فينبغي ألا يقاس عليه<sup>(٢)</sup> .

وذهب الأخفش والفراء والمازني وأبو علي في قوله الثاني إلى أن الألف في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين ، واحتجوا بأن التنوين قلب ألفاً في الصحيح في حال النصب لسكونه وانفتاح ما قبله ، وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : التبيين ١٨٧ وشرح المفصل ٧٦/٩ والارتشاف ٣٩٣/١ والتسهيل مع المساعد ٣٠٣/٤ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٦/٩ والمساعد ٣٠٣/٤ .

(٣) انظر : شرح المفصل ٧٦/٩ والارتشاف ٣٩٣/١ والمجمع ٣٨٧/٣ .

وضعه ابن يعيش بقوله : " وهو قول لا ينفك من ضعف ، لأنه قد جاء عنهم : هذا فتى ، بالإمالة ، ولو كانت بدلاً من التنوين لما ساغت فيها الإمالة ، إذ لا سبب لها " (١) .

وأجاب أبو على الفارسي عن هذا بأن الألف المبسطة من التنوين لما عاقبت المنقلبة عن اللام أجرى عليها ما كان يجري على المنقلبة " (٢) .

ودفعه ابن هشام الخضراوي بقوله : " ما رأيت هذا لأحد غيره ، ولا دليل يشهد بصحته ، والإمالة قاعدة صحت أصولها ، وليس هذا منها " (٣) .

وذهب أبو عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي إلى أن الألف في الأحوال الثلاثة لام الكلمة ، ونسب للكوفيين ، ونسبه ابن الباذش إلى الخليل وسيبويه ، واختاره ابن يعيش وابن مالك في شرح الكافية الشافية وأبو حيان وابن عقيل (٤) .

وهذا المذهب هو الراجح ، وهو اختيار جمع كبير من النحاة كما ترى ، وإنما كان الراجح أن الألف في الأحوال الثلاثة لام الكلمة ؛

(١) شرح المفصل ٧٦/٩ .

(٢) انظر : المساعد ٣٠٥/٤ ، وانظر : التبيين ١٩٢ .

(٣) انظر : المساعد ٣٠٥/٤ .

(٤) انظر : شرح المفصل ٧٦/٩ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ والارتشاف ٣٩٣/١

والمساعد ٣٠٥/٤ والمجمع ٣٩٣/٣ وشرح الأشموني ٢٠٥/٤ .

لأنها أميلت في الأحوال كلها ، ووقعت رويًا في النصب ، وهي لا تمال ولا تقع رويًا إلا إذا كانت أصلاً .

وقد رجح هذا المذهب ابن يعيش بقوله : " ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رويًا في الشعر في حال النصب ، نحو قوله :

رب ضيف طرق الحى سُرَى

صادف زاداً وحديثاً ما انتهى<sup>(١)</sup>

فألف (سرى) هنا روى ، ولا خلاف بين أهل القوافى فى أن الألف المبدلة من التنوين لا تكون رويًا " (٢) .

ورجحه ابن مالك بقوله : " وهذا المذهب أقوى من غيره ، وهذا موافق لمذهب ربيعة فى حذفهم تنوين الصحيح دون بدل ، والوقف عليه بالسكون مطلقاً ، وتقوى هذه المذهب الرواية بإمالة الألف وقفاً والاعتداد بها رويًا ، وبدل التنوين غير صالح لذلك " (٣) .

---

(١) رجز ، للشماخ، انظره فى : ملحق ديوان الشماخ ص ٤٦٤ والتبيين ١٨٩ والبحر المحيط ٢٠/٧ وشرح الأشموني ٢٠٥/٤ .  
 (٢) شرح المفصل ٧٦/٩ وانظر : التبيين ١٨٩ .  
 (٣) شرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤-١٩٨٤ .

ومن إمالة هذه الألف قوله تعالى ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾<sup>(١)</sup> ، قال الدمياطي : " وغلظ الأزرق لام (مصلى) وصلاً ، فإن وقفت غلظها مع الفتح ، ورققها فقط مع التقليل ، وأمالها حمزة والكسائي وخلف والأعمش وقفاً " <sup>(٢)</sup> .

---

(١) سورة البقرة من الآية (١٢٥) .

(٢) الإنحاف ص ١٤٧ .

## ثبت بأهم المصادر والمراجع

- ١- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر، للدمياطى، دار الندوة الجديدة ، بيروت لبنان ، دون .
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان ، ت د / مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ط (١) سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- ٣- الأزهية فى علم الحروف ، للهروى ، ت د / عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- ٤- أسرار العربية ، لابن الأنبارى ، ت د / محمد بهجة البيطار ، السزقى بدمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م .
- ٥- الأشباه والنظائر فى النحو ، للسيوطى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط (١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ م .
- ٦- الأصول فى النحو ، لابن السراج ، ت د / عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط (٣) ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- ٧- إعراب القرآن ، لأبى جعفر النحاس ، ت د / زهير غازى زاهد ، مكتبة النهضة العربية ط (١) ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ م .
- ٨- إعراب القراءات الشواذ، لأبى البقاء العكبرى ، ت/ محمد السيد أحمد عزوز ، عالم الكتب بيروت ط (١) ١٤١٧هـ - ١٩٩٦ م .
- ٩- أمالى ابن الشجرى ، ت د / محمود محمد الطناحى ، مكتبة الخانجي ط (١) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .

- ١٠- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لأبى البركات الأنبارى، ت الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دون .
- ١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ت الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ، الدار الثقافية العربية بيروت ، دون .
- ١٢- البحر المحيط، لأبى حيان، دار الفكر، بيروت ط (٢) ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٣- تاريخ الأدب العربى ، كارل بروكلمان - النسخة المترجمة - طبع دار المعارف بمصر .
- ١٤- تاريخ التراث العربى ، فؤاد سزكين ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ .
- ١٥- التبصرة والتذكرة ، للصيمرى ، ت د / فتحى أحمد مصطفى، مركز البحث العلمى جامعة أم القرى ط (١) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ١٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبى البقاء العكبرى، ت د / عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ١٧- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ، ت د / عباس مصطفى الصالحى ، دار الكتاب العربى بيروت ط (١) ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م وطبعة أخرى بتحقيق د . السيد تقى عبد السيد سنة ١٤٠٦هـ .
- ١٨- التذيل والتكميل ، لأبى حيان ، رسائل دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر .
- الجزء الأول ت د / مصطفى أحمد حباله .
- والثانى ت د / السيد تقى عبد السيد .

- والثالث ت د / حماد حمزة البحري .
- والسادس ت د / عبد الحميد محمود حسان الوكيل .
- والمخطوط جـ ٣ بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٢) نحو .
- ١٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، ت د /  
عبد الرحمن على سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ط (٢) .
- ٢٠- الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي، تصحيح/ أحمد البردوني ، مكتبة  
الرياض الحديثة .
- ٢١- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ،  
المؤسسة العربية الحديثة ، ط (١) ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- ٢٢- الجنى الدانى فى حروف المعانى، للمرادي، ت د / فخر الدين قباوة  
وآخر ، دار الآفاق ، بيروت ط (٢) ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٢٣- حاشية الخضرى على ابن عقيل ، مصطفى البابى الحلبي ١٣٥٩هـ -  
١٩٤٠م .
- ٢٤- حاشية الصبان بشرح الأشموني بذييل التصريح ، دار إحياء الكتب  
العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ٢٥- حاشية يس على التصريح بذييل التصريح ، دار إحياء الكتب العربية  
عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ٢٦- حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى، بذييل شرح  
الفاكهى ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ط (٢)  
١٩٣٠هـ - ١٩٧١م .

- ٢٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادى، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ط (١).
- ٢٨- الخصائص، لابن جنى، ت / محمد على النجار، الهيئة العامة للكتاب ط (٣).
- ٢٩- الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى، ت / محمد باسل عيون السور، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٠- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت الشيخ/ على محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت، ط (١) ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٣١- ديوان ذى الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلى، ت / عبد القدوس أبى صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت ط (١) ١٩٨٢م.
- ٣٢- ديوان زهير بن أبى سلمى، شرح أبى العباس ثعلب، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤.
- ٣٣- ديوان الشماخ بن ضرار، ت د/ صلاح الدين الهادى، دار المعارف بمصر ط (١) ١٩٦٨م.
- ٣٤- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق / عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، دون.
- ٣٥- سنن النسائى، المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٢هـ.
- ٣٦- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلى، دار المسيرة، بيروت ط (٢) ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.



- ٣٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، دون .
- ٣٨- شرح الألفية لابن الناظم ، ت د/ عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت .
- ٣٩- شرح التسهيل لابن مالك ، ت د / عبد الرحمن السيد و د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر ط (١) ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٤٠- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ / خالد الأزهرى ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٤١- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت د/ صاحب أبو جناح ، دار إحياء التراث الإسلامى ، العراق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٤٢- شرح الشافية للحاربردى ضمن مجموعة الشافية ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٤٣- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب، لابن هشام ، ت الشيخ/ محمد محي الدين عبد الحميد ، دون .
- ٤٤- شرح شواهد شروح الشافية للبغدادى ، ت / محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٤٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت د / عبد المنعم أحمد هريدى ، دار المأمون للتراث ط (١) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٤٦- شرح الكافية فى النحو ، للعلامة الرضى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- ٤٧- شرح المفصل لابن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- ٤٨- صحيح الترمذى بشرح ابن العربى ، المطبعة المصرية ط (١) ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م .
- ٤٩- صحيح مسلم - مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه بمصر .
- ٥٠- طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر .
- ٥١- العوامل المعنوية بين البصريين والكوفيين ، بحث للمؤلف منشور فى مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة العدد الخامس عشر ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- ٥٢- الغرة المخفية فى شرح الدرة الألفية لابن الخباز، ت د/ حامد محمد العبدلى ، دار الأنبار بغداد ١٩٩٠م .
- ٥٣- القاموس المحيط للفيروز بادي ، ت / مكتب التراث فى مؤسسة الرسالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ط (٢) ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٥٤- الكتاب لسيبويه، ت/ عبد السلام هارون ، الخانجي ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- ٥٥- الكشف للزمخشري ، مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م .
- ٥٦- اللباب فى علل البناء والإعراب ، للعكبرى ، ت / غازى مختار طليمات و د / عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر دمشق ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

- ٥٧- ليس في كلام العرب لابن خالويه ، ت / أحمد عبد الغفار عطا ،  
مكة المكرمة ، ط (٢) ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- ٥٨- مجالس ثعلب ، ت/ عبد السلام هارون ، دار المعارف بالقاهرة  
ط (١) .
- ٥٩- مجالس العلماء للزجاجي ، ت / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي  
ط (٢) ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
- ٦٠- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى،  
ت الأستاذ / على النجدي ناصف وآخرين ، طبعة المجلس الأعلى  
للشئون الإسلامية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م .
- ٦١- المدارس النحوية ، د / شوقي ضيف ، دار المعارف مصر ط (٤) .
- ٦٢- المزهرة في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تصحيح/ محمد أحمد جاد  
وآخر ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٦٣- المسائل البصريات للفارسي ، ت د / محمد الشاطر أحمد ، مطبعة  
المدني ط (١) .
- ٦٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، ت د / محمد كامل بركات،  
دار الفكر بدمشق ، منشورات جامعة أم القرى ط (١) .
- ٦٥- المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، بعناية د / محمد عبد المعين  
خان ، حيدر آباد ١٣٨١هـ - ١٩٦٢ م .
- ٦٦- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسى ، ت د / حاتم  
الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .

- ٦٧- معانى القرآن للفراء، ت الأستاذ/ محمد على النجار وآخرين ، السدار المصرية للتأليف والترجمة ط (٣) .
- ٦٨- معانى القرآن وإعرابه للزجاج ، ت د / عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب بيروت ط (٢) ١٩٨٠ م .
- ٦٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، ت الشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد ، مطبعة محمد على صبيح ، دون .
- ٧٠- المقتضب للمبرد، ت الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٩٠ هـ .
- ٧١- المنصف ، شرح تصريف المازنى لابن جنى ، ت / محمد عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط (١) ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م .
- ٧٢- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك لأبى حيان ، ت / سدنى جليذر ، الجمعية الشرقية الأمريكية ، ١٩٤٩ م .
- ٧٣- نزول الغيث لبدر الدين الدمامينى ، ت د / الحسينى محمد الحسينى القهوجى ، ط (١) ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م .
- ٧٤- نظم الفرائد وحصر الشرائد ، للمهلبى ، ت د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومكتبة التراث بمكة المكرمة، ط (١) ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م .
- ٧٥- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان ، لأبى حيان ، ت د / عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة ط (١) ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م .
- ٧٦- همع الموامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ، ت / أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (١) ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .

## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة.....
٩	التعريف بالإمامين .....
١٣	(١) اتصال الضمير .....
١٨	(٢) ضمير الفصل أو العماد .....
٢٤	(٣) الكاف في (أرأيتك) .....
٢٧	(٤) استعمالات (من) .....
٢٩	(٥) تأكيد عائد الصلة المنصوب المحذوف والعطف عليه
٣١	(٦) حذف الرابط من جملة الخبر .....
٣٥	(٧) وقوع الحال موقع الخبر .....
٤٢	(٨) إغناء الوصف المجرور عن الخبر .....
٤٣	(٩) رافع الاسم بعد (لولا) .....
٤٧	(١٠) رفع الاسمين بعد (كان) وأخواتها.....
٤٩	(١١) زيادة الباء في خبر (ما).....
٥١	(١٢) إعمال (إن) النافية .....
٥٣	(١٣) العطف على اسم (إن) بالرفع.....
٦٠	(١٤) مدخول لام الابتداء.....
٦٣	(١٥) (لا) النافية للجنس.....
٦٦	(١٦) العطف على المفعول الأول لـ (ظن) .....

- ٦٩ (١٧) تقديم المحصور فيه فاعلاً أو مفعولاً .....
- ٧٢ (١٨) نائب الفاعل مع (كان) .....
- ٧٤ (١٩) نائب الفاعل مع الفعل اللازم .....
- ٧٦ (٢٠) الموضع الإعرابي للمصدر المؤول بعد حذف الجار
- ٨١ (٢١) ناصب الاسم المشغول عنه .....
- ٨٤ (٢٢) إعمال ثانى المتنازعين وطلب الأول مرفوعاً .....
- ٩٠ (٢٣) ناصب المستثنى .....
- ٩٥ (٢٤) الاستثناء بـ (حاشا) .....
- ٩٨ (٢٥) حكم المستثنى بـ (إلا) فى الاستثناء التام المنفى.
- ١٠٠ (٢٦) حركة ياء المتكلم .....
- ١٠٣ (٢٧) شروط إعمال اسم الفاعل .....
- ١١٠ (٢٨) صيغة (ما أفعل) فى التعجب .....
- ١١٦ (٢٩) (نعم وبئس) وفاعلها .....
- ١٢١ (٣٠) (ما) الواقعة بعد (نعم وبئس) .....
- ١٢٦ (٣١) نعت المضمرة .....
- ١٢٨ (٣٢) قطع النعت بالنصب قبل تمام الكلام .....
- ١٣١ (٣٣) تعدد النعوت والعامل مختلف .....
- ١٣٣ (٣٤) العطف بـ (لولا) و(متى) .....
- ١٣٤ (٣٥) معنى (أم) المنقطعة .....
- ١٣٨ (٣٦) حكم النكرة الموصوفة فى النداء .....

- ١٤٠ ..... (٣٧) ترخيم الثلاثي غير المختوم بالتاء.....
- ١٤٢ ..... (٣٨) تقديم معمول اسم الفعل عليه .....
- ١٤٥ ..... (٣٩) الكاف في اسم الفعل المنقول .....
- ١٤٨ ..... (٤٠) عامل الرفع في المضارع .....
- ١٥١ ..... (٤١) أصل (لن).....
- ١٥٣ ..... (٤٢) الفصل بين (لن) والفعل.....
- ١٥٧ ..... (٤٣) شروط إعمال (إذن).....
- ١٦٠ ..... (٤٤) ناصب المضارع بعد (الواو) و(الفاء) و(أو).....
- ١٦٣ ..... (٤٥) عمل (حتي) فيما بعدها .....
- ١٦٦ ..... (٤٦) الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط .....
- ١٦٩ ..... (٤٧) لزوم تصدر أدوات الشرط .....
- ١٧١ ..... (٤٨) حكم تقديم معمول الجواب المجزوم عليه .....
- ١٧٤ ..... (٤٩) حذف جواب الشرط .....
- ١٧٦ ..... (٥٠) معنى (كلّا).....
- ١٨٠ ..... (٥١) أبنية الأسماء.....
- ١٨٢ ..... (٥٢) أصل (أشياء) ووزنها.....
- ١٨٦ ..... (٥٣) (مفعّل) مصدراً ميمياً.....
- ١٨٩ ..... (٥٤) أصل ألف المقصور في الوقف .....
- ١٩٣ ..... ثبت بأهم المصادر والمراجع .....

